

بيروت • الاثنين ٣١ - ٨ - ١٩٧٠ • العدد ٥٣٠ • السنة الحادية عشرة • الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH • No. 530 • 31-8-1970 • BEYROUTH

لبنان

- إضراب مياومي الهاتف: كيف تواجه الدولة صمود المضربين
- بعد طرد العمال من معمل غندور: «الاستغلال الوطني» رغم قانون العمل
- الدولة وخدامها يغرفون من أموال الضمان

ج.ع.م: التبريرات الدعائية للتراجع المصري

كيف يتحول الزحف نحو الهزيمة إلى «نصر أول» للنظام الناصري

عُمان: «مجلس الثورة» البريطاني والوعود السلطانية

رد «الأخبار» على «الحرية»:

«المنطق الموضوعي» للثورة المستحيلة

بعد إنتخاب رئيس الجمهورية

الصراع على السلطة يشتد بين أطراف النظام

كلمة

بعض قضايا النقاش السياسي الدائر ضمن المقاومة الفلسطينية ومن حولها

أوهام تحييد القاهرة.. وشعار الدولة الفلسطينية

بعد شهر من اعلان القبول المصري ــ الاردني بالمشروع الامريكي تبرز، في ساحة النقاش السياسي الذي يدور الان داخل المقاومة الفلسطينية ومن حولها، شعارات يحاول أصحابها ــ باسم «الواقعية» وتغليب «التكتيك الذكي» ــ تبرير التردد الذي يطبع سلوك فصائل رئيسية من حركة المقاومة، بل ودفعها الى الاستقرار على موقف «معتدل» لن تكون نتيجته سوى ضرب اخر احتمالات مواجهة الحل السلمي بينما المشروع الامريكي يقطع اشواطا هامة على طريق التنفيذ. في طليعة هذه الشعارات شعار تحييد القاهرة في معركة المقاومة ضد الحل السلمي !!

ورغم ما ينطوي عليه هذا الشعار من تناقض منطقي فاضح ومكشوف (اذ ان القاهرة المطلوب تحييدها هي القوة الرئيسية التي تقود معركة فرض الحل السلمي عربيا) فان الذين يرفعونه لم ينفكوا ــ منذ خطاب عبد الناصر في الثالث والعشرين من تموز الماضي ــ عن التبشير به ونشر التفاؤل حول امكانية تحقيقه !

وقد كان الظن ان الحوار الذي انعقد بين محمد حسنين هيكل والوفد الفلسطيني الذي سافر الى القاهرة ثم عاد منها قبل اكثر من اسبوعين، سوف يكون نهاية المطاف في محاولات «التحييد» العقيمة. خصوصا وان الوزير المصري لم يترك مجالا لاي وهم حول معنى وابعاد الموافقة المصرية على التسوية السلمية. والذين كانوا يحسبون انهم سوف يسمعون في القاهرة كلاما يطمئنهم الى ان قبول المشروع الامريكي كان من باب التكتيك والمناورة فقط، «فوجئوا» بالشروح المستفيضة حول الموافقة المصرية الفعلية على المشروع وتصميم النظام الناصري على بذل كل ما يستطيع من جهد لانجاحه ... كما «فوجئوا» بمن ينكر على المقاومة حقها في الاعتراض على تلك الموافقة ولو من قبيل التلميح في خطب ومقالات كان واضحا حرص اصحابها على اجتناب اي تحرش مكشوف بالموقف المصري !

ورغم هذه النتائج المعبرة التي انتهت اليها «الرحلة الفلسطينية الاولى» الى القاهرة، فان شعار تحييد النظام الناصري في معركة المقاومة ضد الحل السلمي ظل يلح على اصحابه دافعا بهم الى شد الرحال نحو القاهرة من جديد في محاولة لاستئناف الحوار الذي يقوده هيكل «ببراعة» مدخرة اساسا لمثل هذه المناسبات.

فما هي دلالة هذا الامعان في انتهاج مسلك سياسي يبدو عقمه واضحا منذ البداية ؟

لقد كان امرا «مفهوما» قبل الان ان تتصور جهات فلسطينية (لا تستطيع اصلا ان تدرك ان النظام المصري سائر في طريق الحل السلمي الا اذا قال لها عبد الناصر ذلك بوضوح وبالفاظ محددة) كان امرا «مفهوما» ان تتصور هذه الجهات امكانية تحييد القاهرة بناء لما كانت تتوهمه من ان النظام الناصري لا يتعدى في كل موافقاته على الحل السلمي ــ خلال ثلاث سنوات ــ حدود المناورة الذكية كسبا للرأي العام العالمي واحراجا لاسرائيل. اما وقد اتضحت لهذه الجهات حقيقة الموافقة المصرية على الحل السلمي عبر المشروع الامريكي، فان المضي في الترويج لشعار تحييد القاهرة وفي ولوج دهاليز مفاوضات غامضة في هذا السبيل، بات ينطوي الان على ما هو اكثر من مجرد السذاجة السياسية.

ان تحييد القاهرة، الذي يجري الحديث عنه، لا يمكن ان يتحقق الا بحل التناقض الفعلي الاصيل بين تحركها وبين موقف العمل الفلسطيني. وهو حل اوضحت القاهرة عبر هيكل تصورها له : ان تقبل المقاومة بالموقف المصري فتصمت عليه وتكرس شرعيته وتمتنع عن التحرش به ... لتجد نفسها في النهاية وقد قبلت المشروع الامريكي من خلال قبولها بالموقف المصري منه ! ذلك هو الافق الوحيد المفتوح فعلا امام محاولات استكشاف نقاط تقاطع ولقاء بين اتجاهات السياسة المصرية ومواقف حركة المقاومة الفلسطينية. فهل يدرك المتمسكون بشعار تحييد القاهرة طبيعة هذا المنزلق الذي يمكن ان تستدرج المقاومة اليه تحت وهم التكتيك والمناورة ودعاوى «الحكمة» و «الواقعية» ؟!

ان الحلقة الاساسية التي ما تزال مفقودة حتى الان في التحركات الهادفة توفير كل ضمانات النجاح للمشروع الامريكي، هي الحلقة الفلسطينية. فهذا المشروع الذي ينهض اساسا على محورين : الانسحاب الاسرائيلي من ناحية والاعتراف بالكيان الصهيوني وتوفير اسباب السيادة والامن له من ناحية ثانية، يتطلب عربيا :

١ ــ اعتراف الانظمة باسرائيل وهو امر اعلنت القاهرة وعمان استعدادهما لتنفيذه.

٢ ــ ازالة العناصر الاخرى التي يمكن ان تشكل نقضا لسيادة اسرائيل وامنها. وفي طليعة هذه العناصر وجود المقاومة الفلسطينية.

فالقبول العربي الرسمي بالمشروع الامريكي لا يكتمل اذن الا بتتمته الفلسطينية : اي بتصفية المقاومة كحركة تحرر وطني وازالتها ككفاح مسلح يمكن ان ينتصب عقبة في وجه السيادة الاسرائيلية والامن الاسرائيلي. وهو امر يشكل جزءا من مسؤولية الانظمة العربية تجاه اسرائيل والولايات المتحدة ويدخل في صميم موافقتها على المشروع الامريكي.

ومن هنا تستمد محاولات الاجهزة الناصرية استدراج المقاومة لموقف سياسي ينسجم مع التحرك المصري، اهميتها ومعناها. وهي محاولات يوفر لها شعار تحييد القاهرة، الذي تجهر به اوساط عديدة من داخل العمل الفلسطيني ومن الاطر «الصديقة» المحيطة به، ارضا خصبة ومجالا واسعا للحركة والمناورة. هكذا تبدو الوجهة السياسية التي يصر عليها البعض حين يتمسك بمحاولة تحقيق الانسجام بين اتجاهات السياسة المصرية ومواقع العمل الفلسطيني، مفتوحة في النهاية على ممر وحيد : قبول المقاومة بالتسوية السلمية عبر قبولها بالموقف المصري، وحصولها ثمنا لذلك على دولة فلسطينية قد تشمل ضفتي الاردن معا.

واذا كانت الدعوة الى تحييد القاهرة تنطلق الان بصوت عال، فان الدعوة الى اتخاذ موقف «واقعي» من مسألة الدولة الفلسطينية وبحث «ايجابياتها وسلبياتها» ما تزال أقرب الى الهمهمة الخجولة منها الى الكلام الذي يملك جرأة الافصاح عن كل الافكار والنوايا المخبوءة.

ان بدايات الترويج لمنطق الدولة الفلسطينية ما تزال تنطلق حتى الان من خارج اطار حركة المقاومة، وما تزال محصورة في زاوية ضيقة الا انها مرشحة للاتساع مع الزمن. يقول المروجون لهذا المنطق : ان اسرائيل واقع قائم الان فعليا على جزء من أرض فلسطين، رغم اننا نرفض هذا الواقع مبدئيا. والتسوية السلمية لن تأتي بجديد حين تكرس هذا الواقع القائم. فماذا يضير المقاومة ان تنشيء على ذلك الجزء من الارض الفلسطينية ــ الذي سوف يستعاد بالانسحاب الاسرائيلي ــ دولة سوف تعطيها «مركزا اقوى» دون شك في نضالها لاستعادة الاجزاء الفلسطينية الواقعة الان تحت الاحتلال الصهيوني !!

هكذا تجري محاولة طمس المعنى الحقيقي للقبول بالدولة الفلسطينية كجزء من صفقة التسوية السلمية الراهنة. ان هذا القبول هو في جوهره قبول بعلاقة جديدة قبل ان يكون قبولا بتنازل «جغرافي» عن قسم من الارض «بانتظار تحريره مستقبلا» !

فحين تنخرط المقاومة الفلسطينية في التسوية ــ الصفقة لتقبض ثمنا لانخراطها دولة تعين حدودها اتفاقيات السلام :

ــ تكون قد ارتضت اولا علاقة جديدة بالكيان الصهيوني قوامها الاعتراف به وضمان سيادته وامنه، والخضوع للقهر القومي الذي يمارسه وللهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي سوف تشد «الدولة المجاورة» اليه.

ــ وتكون قد ارتضت ثانيا علاقة جديدة بالقوى الامبريالية وعلى راسها الولايات المتحدة، قوامها الدخول في الدورة السياسية والاقتصادية التي تتحكم بها هذه القوى وتضبط لها مجاريها الطبقية المحلية بما يكرس نفوذ الاستعمار ــ الوسيط الذي سوف تتحقق التسوية السلمية على يديه ــ وبما يرسخ سيطرة الكيان الصهيوني اداة الامبريالية الاولى ويدها الضاربة دائما في المنطقة.

ــ ثم هي تكون قد ارتضت ثالثا التحول، في ظل المعطيات المذكورة، الى نظام عربي اخر يزامل الانظمة القائمة الان في خضوعه للتوازن الدولي وللتوازن الطبقي السياسي السائد في المنطقة والذي يسد من أمام الجماهير الفلسطينية والعربية آفاق التحرير القومي والثورة الوطنية الديمقراطية.

اي بكلمة واحدة تكون المقاومة ــ بقبولها بالدولة الفلسطينية ثمنا لانخراطها في التسوية السلمية ــ قد صفت نفسها بنفسها كحركة تحرر وطني مناهضة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وقادرة على ان تجعل من استمرار مواجهتها لاسرائيل نقطة انطلاق لتحريك مواجهة شعبية عربية واسعة للامبريالية بقواعدها الاقتصادية والسياسية على الارض العربية.

ان العلاقة بين الهمهمة الخجولة حول «ايجابيات» شعار الدولة الفلسطينية وبين الكلام الواضح عن «ايجابيات» شعار تحييد القاهرة، تبدو في الواقع اكثر من مجرد علاقة تجاور زمني، فالشعاران مفتوحان على بعضهما موضوعيا وبصرف النظر عن طبيعة النوايا الذاتية التي تملي على البعض تحركه باتجاه الحوار مع الموقف المصري.

اما الاعلانات المبدئية المتكررة عن رفض الدولة الفلسطينية (ورفض التسوية السلمية من ورائها) فانها غير قادرة وحدها على دفع نتيجة يبدو واضحا ان كل اطراف الحل السلمي تتحرك باتجاهها.

واذا كانت النتائج مرهونة دائما بمقدماتها فمن الواضح ان افلات المقاومة من شبكة الدولة الفلسطينية لن تقرره المواقف المبدئية العامة جدا، بل هو سوف يتقرر في ميدان اخر مختلف تماما : ميدان المجابهة السياسية الواضحة والمكشوفة للموقف العربي الرسمي الزاحف تحت رايات مشروع التصفية داخل الاردن وخارجه.

وحين يقترن الرفض المبدئي لمشروع الدولة الفلسطينية (وللتسوية السلمية من ورائها) بمثل هذا الجمود السياسي السائد في الساحة الاردنية وتلك التحركات الباحثة عن نقاط لقاء وانسجام مع الجهة التي تقود معسكر الحل السلمي عربيا خارج الساحة الاردنية، ماذا يبقى من الرفض سوى كلام تنقضه وجهة العمل الفعلي وتفرغه من مضامينه يوما بعد يوم ؟!

« الحرية »

اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الطارئ

قرارات عامة .. وامتناع عن تحديد موقف سياسي واضح من الانظمة التي قبلت المشروع الاميركي

من مندوب «الحرية» في عمان :

برزت في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الطارىء جملة مواقف ومسائل لا بد من التوقف عندها وتحليلها بالنظر لكونها تمس القضايا المصيرية في أوضاع حركة المقاومة خلال المرحلة الراهنة . واذا كان لا بد من تخصيص حيز واسع لمثل هذا التحليل في العددالقادم من «الحرية» فأن هذه الرسالة تقتصر الان على الاشارة الى القرارات العامة التي اتخذها المجلس والتي كان واضحا من خلالها اجتناب تحديد موقف سياسي واضح من الانظمة العربية التي انخرطت في مفاوضات تنفيذ المشروع الامريكي .

ابرز القرارات

تناول المجلس في مقرراته التحرشات والتحركات الاستفزازية التي تقوم بها السلطة داخل الاردن من اجل تصفية المقاومة . واصدر القرار التالي بشانها : « على اللجنة المركزية لمنظمة التحرر الفلسطينية ان تتخذ جميع الوسائل والاجراءات الفعالة محليا في الاردن وعلى النطاق العربي لحماية استمرار الكفاح المسلح وحماية قوى الثورة الشعبية من المؤامرات والتحركات العسكرية وغير العسكرية الجارية الان من اجل ضرب وتصفية حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة . وان من حق اللجنة المركزية وواجبها في هذا الخصوص أن لا تتواني او تتردد او تتاخر في المبادرة الى قطع الطريق على جميع المؤامرات والاستعدادات المكشوفة الجارية الان » . وأكد المجلس ان استعدادات السلطة التي تقوم بها الان ليست سوى خطوة أولى على طريق تصفية المقاومة من اجل تنفيذ خطة روجرز والتسوية الاستسلامية . لهذا أعلن المجلس قرارا مؤداه : « ان التسوية الاستسلامية تعني بالنسبة لشعبنا في الضفة الشرقية القضاء على كافة المكاسب التي انتزعها الشعب بنضاله وتضحياته خلال السنوات الثلاث الماضية . وهي تعني بالضرورةانتزاع السلاح من أيدي الجماهير والقضاء على حق الجماهير في حرية الاجتماع والنشر والتعبير والتظاهر والرأي والاجتماع السياسي ، والعودة الى عهد الارهاب الذي عانت منه الجماهير طويلا قبل حزيران ٦٧ وسقط ضحيته المئات من أفضل مناضلي هذا الشعب » .

لهذا أكد المجلس في مقرراته :

— « على اللجنة المركزية كقيادة ثورية لشعبنا ان تتخذ جميع الوسائل والاجراءات الضرورية من اجل منع الاستمرار في التفاوض القائم الان مع العدو في نطاق المشاريع والخطط التصفوية وذلك انطلاقا من اعتبار الساحة الاردنية الفلسطينية ساحة نضالية واحدة لا يجوز ان تتصرف فيها السلطة بقضيتنا ومصيرنا خلافا لرغبات شعبنا وأمانيه الحقيقية . وأن على اللجنة المركزية ان تعمل بكل الوسائل على تحويل الساحةالاردنية الفلسطينية كاملة الى معقل للثورة الشعبية الشاملة تنتظم فيها القوى الثورية الشاملة المسلحة مع الجنود وتتبنى الاستمرار في القتال الشعبي لتحرير كامل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ولتعبئة جميع الطاقات العربية حولها من اجل تحقيق هذا المغرض » .

كما أكد المجلس رفضه للمؤامرات الاستعمارية والرجعية لتمزيق وحدة الشعب والارض والمصير ورفضه لتقسيم البلاد الى دويلة فلسطينية ودويلة اردنية للتغرير بشعب فلسطين وتمرير الحلول التصفوية واقامة دويلات عميلة يستخدمها الاستعمار والصهيونية لضرب حركة الثورة الفلسطينية والعربية وصمام أمن لاسرائيل . وقرر المجلس تشكيل هيئة قيادية شعبية عربية تضم فصائل المقاومة والمنظمات الوطنية والتقدمية العربية الرافضة للحلول التصفوية حتى تقود نضال جماهيرنا العربية ضد الامبريالية والصهيونية والعملاء . وفي هذا المجال ناشد المجلس الشعوب العربية في كل اقطارها النضال الفعال ضد المصالح والمواقع الاستعمارية وضد عملاء الاستعمار والامبريالية .

ماذا وراء القرارات العامة

تلك هي ابرز القرارات العامة التي انتهى اليها المجلس الوطني الفلسطيني . واذا كان لا بد في مقا لقادم في « الحرية » من استكشاف طبيعة المواقع والمواقف الفعلية الكامنة وراء هذه القرارات العامة فانه لا بد الان من اشارة سريعة الى مسالة كانت شديدة الوضوح في أعمال المجلس . فعندما تطرق النقاش الى بحث السياسة التي يجب ان تتبعها المقاومة تجاه الانظمة العربية برز اتجاه يدعو الى عدم مس هذه الانظمة. وهو اتجاه واقع على ما يبدو تحت تاثير الوعود الواهية والمزيفة لهذه الانظمة بعدم ضرب المقاومة . لذلك عارض هذا الاتجاه صدور اي نقد صريح وعلني لمواقف تلك الانظمة لانه يعتقد واهما بأمكانية تحييدها رغم أنها هي المعنية بشكل رئيسي بالحل التصفوي وتنفيذه. بل ان أصحاب هذا الاتجاه عارضوا حتى فيصدور قراربصيغة مائعة تطالب الدول العربية التي اعتبرت « معادية للاستعمار » والتي قبلت مشروع روجرز بأن ترفض المشروع وتتراجع عن موقفها السابق منه !.

من نماذج حملة التلقيح ضد الكوليرا التي تتزعمها الدولة في الاذاعة

حين دعت وزارة الصحة السكان الى التلقيح ضد الكوليرا وخلال اربعة أيام بالتحديد (١٤ حتى ١٧ اب) لم يكن قد تأمن لدى وزارة الصحة اللقاح اللازم .

وفي عين المريسة يسكن عشرةالافنسمة يحتاجون لدفعتي تلقيح ضد الكوليرا ، ووضعهم المادي لا يسمحلهم بدفع أجرة طبيب خمس او عشر ليرات للفرد الواحد .

وقامت « الرابطة الاجتماعيةلشباب عين المريسه » بمحاولة القيام بحملة تلقيح في المنطقة بالتعاونمع السلطات المختصة (حصلت نفس الحملة في سنين سابقة بالنسبةللجدري) . وبعد اتصالات طويلة اجابت وزارة الصحة أنها لا تستطيعان تؤمن ممرضة للتلقيح ، فقامت الرابطة بتأمين طبيب لهذه الغاية ،فعادت الدائرة المختصة في الوزارة وقالت انها لا تملك الابر وزجاجاتها(سيرنغ) فاشترت الرابطة مجموعة كافية من الابر وزجاجاتها . ولدى السؤال عن اللقاح حولت الرابطة على مصلحة الصحة في بلدية بيروتوبعد اتصالات مع السكرتيرة ومماطلة عدة أيام (لعدم وجود اللقاح)حولت الرابطة على مركز الصليب الاحمر . وهناك طلب نقل سكان المنطقة الى المركز لتلقيحهم .. ان أمكن تحضير لقاحات كافية .

اتحاد الطلاب العرب في بريطانيا يعلن تأييده للمقاومة في رفض المشروع الأمريكي

بعث الاتحاد العام للطلاب العرب في المملكة المتحدة وايرلنده ببيان الى اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية جاء فيه :

« ... ان ايماننا اكيد وقاطع من ان رفضكم الفوري لمقترحات روجرز الاخيرة كان انطلاقا من وعي حقيقي لكل ما تناولته هذه المقترحات من تنازلات ستدفع الثورة الفلسطينية ثمنها من دمائها ومن دماء ابنائها ... ان هذا الموقف جاء ليؤكد استمرارية ايمان الثورة والجماهير العربية بأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي كانت دوما هي المحرك والمساند للعدوان الصهيوني منذ ولادته ، هي العدو الاول للامة العربية .

اننا مدركون تماما بأن تنفيذ المشروع الامريكي الاخير يعني العمل على اعادة الثوار الى لاجئين فالنقطة الثانية في المشروع بالنسبة للاردن تنص على:

« انهاء حالة الحرب والعداء بين اسرائيل والاردن واقامة حالة رسمية من السلام » ولهذا شروط ايضا من ضمنها :

« الامتناع عن أي اعمال عدوانية من أي طرف باتجاه الاخر » .

كما يتعهد الطرفان في الفقرة ب من النقطة الثانية على ان :

« يقوما بكلما فيوسعهما لتامينعدم القيام بأي أعمال عدوانية او كراهية سواء من اجهزة الدولة او الموظفين أو الاشخاص العاديين فيها او المنظمات التي تنطلق او تباشر من أراضي كل منها » .

وهذا يعني طبعا :

أولا — اعتبار كل عمل يمكن انيقوم لتحرير فلسطين عملا عدوانيا .

ثانيا — التعهد بكبت الشعب العربي الفلسطيني من النضال المسلح في سبيل قضيته او كل من يقاوم دولة « اسرائيل » .

ثالثا — ان يلعب الاردن دور الشرطي لمصلحة اسرائيل ويتعهد بعدم السماح باي تحرك ضدها سواء جاء من اجهزة الدولة او الموظفين أو الاشخاص العاديين فيها او المنظمات الفدائية .

اننا مدركون ايها المناضلون بأن هذا الجزء هو احد النقاط الكثيرة التي شملها المشروع والتي تعني بالتاكيد مزيدا من التنازلات لاداة القهر الصهيوني الامبريالي .

ان الجماهير الفلسطينية والعربية تدرك اليوم وان لم تدرك الحكومات ان الحرب الشعبية التي فجرتها فصائل حركة المقاومة الفلسطينية هي الطريق الوحيد لاحباط مساعي الصهيونية والدفاع عن حق الامة العربية والشعب الفلسطيني واسترداد الكرامة العربية برفض الاستسلام ومواجهة المعتدي والمغتصبين ودحر الامبريالية وعميلتها الصهيونية .

من كل ما تقدم تقف جماهيرناالطلابية الى جانبكم وتحت تصرفكم تجاه كافة المبادرات التي تطرح في الساحة لتصفية قضيتنا المصيرية .

ان بنادقكم وعملكم الثوري هو المتحدث الرسمي الوحيد عن قضية فلسطين .. واننا لعلى يقين بأن الجماهير سوف لن تسمح آن يقرر مصير شعب فلسطين بعيدا عن ارادته وخطه الواضح الذي سجل عبر مسيرة طويلة من الشهداء .

نداء من عمال الهاتف المضربين بالتبرع لمساندة الاضراب

بعد ان دخل اضراب عمال الهاتف اسبوعه الرابع وبات العمال المضربون يعانون ضيقا ماديا شديدا بسبب انقطاع مواردهم ، قررت لجنة متابعة الاضراب القيام بحملة تبرعات من الاتحادات النقابية العمالية والطلابية ومن جماهير العمال ومؤيدي الاضراب في لبنان ومن بعض الهيئات في الخارج . ولا شك ان تلبية هذا النداء من جانب الاوساط العمالية والشعبية اذ تأتي لتدعم اضرابا تحاول الدولة تفتيته بكل الوسائل ومن بينها تجويع المضربين ، فانها سوف تشكل برهانا على وعي الحركة العمالية والشعبية لوحدة مصالحها . و « الحريــة » اذ تضم صوتها الى هذا النداء تعلن استعدادها لتلقي اي تبرع وتحويله الى العمال المضربين .

.. صدام اخر بين الفدائيين وقوات البادية في عمان

كان حادث الاشتباك بين الفدائيين وقوات الامن في عمان مساء الجمعة ٢٨—٨ واضحا في دلالته على مخطط السلطة الاردنية المعادي للمقاومة . وحقيقة الحادث انه بينما كان افراد من ميليشيا الجبهة الشعبيةالديمقراطية يلصقون بعض البيانات في الشوارع احاطت بهم قوات البادية وأطلقت الرصاص عليهم مما أدى الى تدخل بقية المنظمات ، فنزلت الى الشارع عناصر من قوات التحرير وفتح والجبهة الشعبية . وحدثت اشتباكات متواصلة قرب مبنى البريد المركزي في عمان . وقد استشهد اثنان من المناضلين كما سقط عدد من الجرحى، وتمكنت قوات المقاومة من انهاء الاشتباك واحتلال المكان .

الحرية

صاحب الامتياز
محسن ابراهيم

المدير المسؤول
حسن فخر

مدير الادارة
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

حقيقة التآمر الذي تعرضت له المقاومة الفلسطينية في صيدا

لم تكن الحوادث التي شهدتها مدينة صيدا خلال الاسبوع الفائت وليدة الصدفة او الخطأ العابر كما جرت محاولة تصويرها فيما بعد . فالسياق السياسي الذي افتعلت ضمنه تلك الحوادث كان يبرز جملة حقائق تبقى هي الاساسية مهما تكن التفاصيل التي أحاطت بها :

أولا — ان الاستفزاز الذي جوبهت به حركة المقاومة الفلسطينية لم يكن حادثا معزولا عن سياق المحاولات التي بدأت لافتعال صدام مع المقاومة في أكثر من مدينة لبنانية منذ اعلان الموافقة المصرية — الاردنية على المشروع الامريكي . وكان واضحا ان مدبري الاستفزاز يرتبطون بأجهزة تحركها الجهات التي قبلت بالحل السلمي والتي تروج له .

ثانيا — ان الجهة التي تولت تنظيم عملية التحرش بالمقاومة في صيدا (ما يسمى بالتنظيم الشعبي التابع للنائب معروف سعد) كانت تنشط منذ أسابيع باشكال « سياسية » استفزازية بدا واضحا من خلالها التمهيد لافتعال صدام مع المقاومة قد يؤثر على الالتفاف الشعبي من حولها .

ثالثا — ان انتقال هذه الجهة من صعيد الاستفزاز السياسي الى صعيد عمليات التخريب كان متوافقا مع أغراض « الاجهزة » المحلية التي تحركها والتي خاضت كل معارك التصفية ضد المقاومة منذ الثالث والعشرين من نيسان ١٩٦٩ حتى الان . ولقد كانت مواقف الذين تحركوا آخيرا للتحرش بالمقاومة في صيدا مرتبطة على الدوام ، في كل المعارك التي خاضها العمل الفدائي دفاعا عن وجوده ، بمواقف الاجهزة المعادية للمقاومة والمتآمرة عليها .

رابعا — ان الصيغة التي انتهى اليها ما سمي باجتماع المصالحة والتي اسدلت ستارا من التعمية حول حقيقة الحوادث يجب ان لا تخدع أطراف المقاومة والحركة التقدمية في صيدا فتجعلها تتغافل عن حقيقة ونشاط الجهة التي سوف تدفعها مصالحها وارتباطاتها الى التآمر على المقاومة الفلسطينية والعمل الوطني دائما .

واليقظة المطلوبة من المقاومة ومن القوى التقدمية تجاه تحركات العناصر التي انكشفت حقيقتها واتضحت أدوارها ، لا يمكن ان تشكل سدا منيعا في وجه عمليات التخريب والاستفزاز الا من خلال علاقة منظمة مع الجماهير تتجاوز اخطاء الممارسات السابقة .

واذا كانت تلك هي المعاني السياسية التي لا بد من تأكيدها كشفا لحقيقة الحوادث التي جرت في صيدا ، فان التفاصيل التي تظهر بوضوح عمليات الاستفزاز والتخريب التي تعرضت لها المقاومة قد كشفها البيان الصادر عن فصائل حركة المقاومة والقوى التقدمية في صيدا نهار الثلاثاء ٢٥ — ٨ . فمن خلال هذا البيان تتضح حقيقة ما جرى ، وهي الحقيقة التي اتى ما سمي باجتماع المصالحة كي يطمسها ويحورها .

وفيما يلي نص بيان الثلاثاء :

يا جماهير صيدا العربية كافة المواطنين يعلمون ان استفزازات وافتعال للحوادث قد دأبت عليها عناصر من تنظيم سمى نفسه «التنظيم القوى الشعبية » . كان بدء هذه الحوادث في الفترة الاخيرة اي خلال هذا الشهر اطلاق النار ليلا على مكتب احدى منظمات المقاومة في داخل البلدة وفي اليوم التالي حوصرالمكتب ايضا من قبل عناصر مسلحة حاولت اقتحامه .

تتابعت حملات استفزازات فردية قامت بها عناصر تابعة لهذا التنظيم كان أبرزها محاولة صدم احد مسؤولي حركة المقاومة وبشكل متكرر ومتعمد. تبعه بعد يومين القاء متفجرة ليلا على مدخل أحد مكاتب المقاومة من قبل اشخاص عرفوا بالتحديد وهم أيضا تابعون للتنظيم الانف الذكر .

وفي منتصف ليلة أمس الاثنين أقدمت مجموعة من هذا التنظيم على القاء قنبلة يدوية تبعتها زخات من رشاشات صغيرة على مكتب احدى المنظمات في ساحة باب السراي وقد تمكنت عناصرنا من القاء القبض عليهم فورا وقد ادلوا باعترافات صريحة تم تسجيلها صوتيا . ومنذ صباح امس الاثنين بدأت عناصر هذا التنظيم باتخاذ مواقع مقابلة لبعض مكاتب المقاومة الفلسطينية وبدأت باطلاق النار مستهدفة مكاتب المنظمات ومثيرة الذعر بين الاهلين . كان لا بد لحركة المقاومة من أن تدافع عن نفسها مراعية في نفس الوقت سلامة الاهلين ومعتمدة ضبط النفس ، فطاردت هذه العناصر وتم اعتقالها . لقد نجم عن هذه الاشتباكات اصابة احد المضللين اصابة قاتلة وكذلك وقوع عدد من الجرحى اصيبوا اصابات غير خطرة . ان حركة المقاومة الفلسطينية والقوى التقدمية في صيدا تؤكد على ضرورة اليقظة الدائمة ، وقطع دابر الدس والتسويه الذي تحاول العناصر المضادة بثه بين المواطنين بقصد اثارة النعرات الاقليمية وتؤكد على ضرورة التلاحم بين كافة العناصر المخلصة وتعلن بانها ستضرب بقوة كل التحركات القذرة التي تستهدف النيل منالمقاومة والجماهير الوطنية .

فصائل حركة المقاومة القوى التقدمية

توضيح ونقد

جاءنا ما يلي :

« ان تنظيم صيدا في منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي يرى انه ارتكب خطأ حينما شارك في التوقيع على البيان المشترك الذي صدر في اعقاب ما سمي باجتماع المصالحة في دار المحافظة . وهو بالنظر لعدم انسجام هذه البادرة مع ممارسته السياسية السابقة وخط منظمته يعلن تراجعه عنها ».

اتجاهات الأسبوع الاول من مفاوضات الحل السلمي
لن يخرج قطار المفاوضات عن خطوط التسوية السلمية مهما تكن الصعوبات

كانت الاحداث والمواقف والتصريحات التي رافقت اجتماعات يارينغ الرسمية الاولى مع الاطراف المعنية بالتسوية السلمية ، واضحة الدلالة على الصعوبات التي ما تزال تنتصب فيطريق تنفيذ المشروع الامريكي من ناحية ، وعلى المخارج العديدةالمفتوحة امام هذا المشروع من ناحية ثانية .

فالتحركات الاسرائيلية التي توالتخلال الاسبوع الماضي ، من تصعيد الحملة على « الخرق » المصري لوقفاطلاق النار الى انقطاع « جوزف تكواه » عن الاتصالات الجارية فينيويورك الى التصريحات التي ادلى بها ابا ايبان وغولدا مائير داخل الكنيست وخارجه ، هذه التحركات كانت توحي بأن تشددا مفاجئا قدهبط على الموقف الاسرائيلي يكاد يضع موافقته على المشروع الامريكيموضع تساؤل . الا انه كان واضحا ان حملة « التصلب » هذه تخدماغراضا داخلية بالدرجة الاولى . فالقوى الاسرائيلية التي استقبلتخطةروجرز بالتحفظ او بالرفض اساسا ما تزال تتحرك وهي تجد لتحركها مرتكزاتهامة داخل مؤسسات الحكم وعلى صعيد الرأي العام . ولهذا فحين كانأبا ايبان يتحدث بلهجة حازمة أمام الكنيست عن « المصالح الحيوية »التي لا يمكن ان تتنازل عنها اسرائيل، انما كان يتوجه اساسا لتلك الاوساطالتي بدأت تحذر علنا من الانسياقنحو سلام قد لا ينطوي على كل الضماناتالمطلوبة . وقد كان الوزير الاسرائيلي حريصا بالمقابل على ان يدافع بالحزمذاته عن موقف حكومته المستجيب مبدئيا للمشروع الامريكي وللمفاوضاتالمنبثقة عنه تحت اشراف يارينغ . وبذلك كان ابا ايبان يلخص الخطةالاسرائيلية الراهنة بشقيها : الانخراط في المفاوضات الجارية حتى نهايتها منناحية والتشدد حول مسالتي حدود الانسحاب من المناطق العربية المحتلةوطبيعة اتفاقيات السلام المطلوبة — بقصد الحصول على افضل الشروط— من ناحية ثانية .

هذا التشدد الاسرائيلي المنتظر ،والذي بدأت طلائعه فعليا ، هل يمكن ان يضع المفاوضات امام مأزق ؟

يلخص « اريك رولو » ، الصحفيالفرنسي الوثيق الصلة بالدوائر السياسية في القاهرة ، في مقال لهبجريدة « الموند » تاريخ ٢٧—٨ حدود الموقف المصري المقابل من مسالتيحدود الانسحاب وطبيعة اتفاقيات السلام بقوله : « ... اذا تخلت اسرائيلعن مبدأ الحاق الاراضي التي تحتلها فلا شيء يمنع الاطراف المعنية منالبحث في امكانية اجراء تعديلاتطفيفة في الحدود حسب التعبير الذيتستخدمه وزارة الخارجية الاميركية». ويستطرد « رولو » في سرد معلوماتهالمستقاة من دوائر الخارجية المصرية حسب تاكيده فيقول :« ... ان المسؤولين المصريين لا يودون بالمقابل سماع اي حديث عنضمانات امن تكون مبنية على ربط بعض الاراضي العربية بدولة اسرائيل . وهم يقولون ان الضمانات المطلوبة واردة صراحة او ضمنا فيقرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ : تجريدالمناطق الحدودية من السلاح ، وضع قوات من الامم المتحدة في المناطقالحساسة ، ضمان الدول الكبرى ومجلس الامن للتسويات التي سوفيجري التوصل اليها . وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن القاهرة لم تقبلفقط وضع حد لحالة النزاع (القائمة منذ ان وجدت اسرائيل قبل عشرينعاما) بل هي قبلت ايضا التوقيع على اتفاق — يمكن تحديد شكله —من أجل اقامة سلام دائم في المنطقة . وفي جعبة الامريكيين ، الذينيشاطرون مصر رأيها تقريبا حول مسالة الحدود ، اقتراح في هذاالصدد مؤداه ان يؤخذ كنموذج للاتفاق المطلوب التصريح المشترك الصادرعن حكومتي الاتحاد السوفياتي واليابان عام ١٩٥٦ والذي وضعنهاية لحالة الحرب بين البلدين » .

هذه المخارج المفتوحة امامالصعوبات التي يمكن ان تنشأ خلال التفاوض حول مسالتي حدودالانسحاب الاسرائيلي وطبيعة اتفاقيات السلام ، تكتسب أهميتها وفعاليتهامن كون الموقف الاسرائيلي يبقى مشدودا في النهاية — مهما بالغ فيالتصلب — الى اعتبارات الموقف الامريكي وعوامل التوازن الدولي التيتشكل جزءا لا يتجزأ منه . وفي هذا الصدد يقول « اريك رولو » فيالمقال نفسه الذي كتبه من القاهرة : « ... اذا كانت الصحافة المحلية(المصرية) تبرز أخبار المناورات الاسرائيلية الهادفة تخريب مبادراتالسلام التي تفرض الانسحاب من الاراضي المحتلة في حزيران ٦٧ ، فانالمسؤولين لا يظهرون مع ذلك خوفا من تجدد النزاعات العدائية . فالاتهاماتالاسرائيلية بخرق وقف اطلاق النار ، بل وحتى الاستدعاء السريع لجوزيفتكواه وقطع المحادثات مع يارينغ ، كل ذلك لا يثير قلقهم بصورة غيرعادية . والامور تجري على نحو يبدو معه أنهم تلقوا ضمانات من واشنطنوموسكو بأن جهودا جديدة سوف تبذل لمنع التحفظات الاسرائيلية منان تتحول الى عقبات في وجه متابعة المفاوضات لا يمكن تخطيها . والتفاؤلالنسبي الذي نلحظه هنا ليس غريبا تماما عن التقارب الذي تحقق بينالجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية » .

هذه المعلومات التي يسردهامراسل جريدة « الموند » تلتقي مع المبادرات التي صدرت عن الدوائرالسياسية في واشنطن هذا الاسبوع ، والتي تفصح عن الانخراطالامريكي النهائي في قضية التسوية السلمية وتبرز استعداد الولاياتالمتحدة للدخول طرفا مباشرا في ضمان امن اسرائيل وجدية اتفاقات السلامالتي سوف تعقد بينها وبين الانظمة العربية . فقد صرح اثنان من المعاونينالمقربين الى الرئيس نيكسون امام الصحفيين في منتصف الاسبوعالماضي : « ان اية تسوية سياسية للنزاع في الشرق الاوسط لا أمل لهافي الاستمرار ما لم يرافقها ضمان رسمي امريكي — سوفياتي . وهذا الضمان يمكن ان يتخذ شكل ارسال مراقبين امريكيين وسوفيات الى المنطقة » .

ولم يكن تصريح « فولبرايت » رئيس اللجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي يبعد عن الغاية التي رمى اليها التصريح السابق . فالمناداة بانسحاب اسرائيلي تعقبه معاهدةبين الولايات المتحدة واسرائيل لضمان امن هذه الاخيرة ، انما تاتي لتصب في النتيجة ذاتها : دخول امريكا ، وادخالها الطرف الاخر في التوازن الدولي « كقوة سلام » مباشرة في الشرق الاوسط .

واذا كانت هذه المقترحاتالامريكية، التي لم تعلق عليها موسكو رسميا حتى الان ، تدل على ان في جعبة الاطراف المعنية بالتسوية المسلمية الكثير من الحلول التي سوف تتدخل في الوقت المناسب لاخراج المفاوضات من المأزق المحتملة ، فـان المقترحات الامريكية تدل أيضا وبالمقابل على أن الضمانات التي سوف تبذل تباعا لاسرائيل لن تدع تشددها يمضي الى ما لا نهاية .

ومن هنا فاذا كانت المفاوضات التي افتتحت في نيويورك قبل اسبوع سوف تبدو شاقة ، طويلة ، ومتارجحة ، فان الاطار الدولي الذي تدور ضمنه سوف يبقى يمنحها فرصة تخطي العقبات واحدة بعد اخرى . فموقف تل ابيب يبقى محدودا فيالنهاية بحدود علاقته مع الولايات المتحدة . وهي علاقة تشد اسرائيل الى منطق التسوية السلمية من ناحية وتوفر لها — بالاضافة الى مواقع القوة الذاتية التي تحتلها في المنطقة — أساس ضمان أمنها ومصالحها الجوهرية من ناحية ثانية .

أما الموقف المصري فحدوده هي حدود نظام تبدو الحرب بالنسبة له أمرا مستحيلا ولا مخرج له من المازق الذي وضعته فيه حرب حزيران الا بتسوية تنقذه من صراع مع الامبريالية والصهيونية لا يستطيع متابعته . من هنا تبدو « التعبئة » السلمية داخل مصر في ذروتها الان ، والى ذلك يشير « اريك رولو » في مقال له بجريدة « الموند » تاريخ ٢٥—٨ فيقول في أعقاب جولة سياسية اجراها في القاهرة : « .. الرغبة في الوصول الى سلام نهائي مع اسرائيل والتي كانت ملحوظة منذ بداية هذه السنة اصبحت اليوم أكثر وضوحا . ففي الصالونات والادارات قليلا ما تدور الاحاديث حول شروط التسوية . انها تنصب حول ما بعد الحرب : حول نوع العلاقات التي ستقام مع اسرائيل ... واسهم الامريكيين تبدو في ارتفاع ... وخلال الاجتماع المغلق للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في ٢٥ تموز الماضي تكلم الرئيس عبد الناصر بصراحة لا مثيل لها موضحا بأن السعي وراء السلم مع اسرائيل ليس مناورة تكتيكية بل هدف استراتيجي لا بد من تحقيقه لنستطيع النهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا .. » .

ان قطار المفاوضات الدائرة الان في نيويورك لن يخرج عن خطوط التسوية السلمية مهما طالت به الرحلة .



التبريرات الدعائية للتراجع المصري

كيف يتحول الزحف نحو الهزيمة الى «نصر اول» للنظام الناصري

ثمة ميزة ، تتجلى في ما ينشره هيكل صباح كل جمعة في « اهرامه » و « انواره » : هي تماسك افكاره وتداعيها المنطقي وفق تتابع الاحداث ووجهة تلاحقها . هذه الميزة ، التي لا بد من تسجيلها اولا لهيكل ، هي ما تفتقر اليه جهات اخرى مدافعة عن النظام المصري ، كالاحزاب « الشيوعية » مثلا ، فهذه الاخيرة بحكم تجاذبها بين مواقع ثلاثة : الاتحاد السوفياتي ، النظام المصري ، وادعاء تمثيل مصالح الجماهير والالتزام بتنظيمها و « قيادتها » نراها محكومة بجملة من التناقضات تدفعها دفعا الى ممارسة اسلوب من « التلفيق » الاعلامي المتناقض ، استعرضنا في العدد الماضي نماذج منه. اما مقالات هيكل فتستمد منطقها وتماسكها من خلال التمثيل الوحيد الجانب لايديولوجية النظام المصري نفسه ..

فعدا كون هيكل ، وزيرا للارشاد القومي في هذه الايام ، فهو الصحفي العتيد الذي طالما كانت مقالاته – بالرغم من تأثيراته السابقة على طابعها الشخصي – تتوافق مع كل خطوة يخطوها النظام الناصري : بدءا من مقالاته القديمة التي مهد فيها لقبول قرار مجلس الامن ، بعد هزيمة حزيران والتي دارت حول عدم القدرة على « مناطحة اميركا » وضرورة اللجوء الى « اسلوب مصارع الثيران الاسباني » ... وانتهاء بما يدبجه في هذه الايام من مقالات مهد في بعضها لقبول المقترحات الاميركية – وذلك في رحلة طويلة اعد لها هيكل العدة منذ اكثر من شهر – ولا يزال يغطي هذا القبول ويطمس نتائجه اللاحقة بغطاء اعلامي كثيف هو اقدر على نسجه ، بحكم تمثيله الصادق للايديولوجية الناصرية وقربه الحميم من مصالح النظام القائم ، من اي صحفي مرتزق نقرا له في صحف بيروت الناصرية .

هذا يعني ان الايديولوجية الناصرية تفصح عن نفسها عبر مقالات هيكل دون مواربة ، ودون وساطة وهنا بالذات يكمن سر التماسك الذي يميز مقالات هيكل . لكن هذا التماسك يبقى مرهونا بسيادة طبقة مستقلة (بكسر الغين) بنت سيطرتها اما على ما استحوذته من فائض انتاج القطاع العام (التحالف البيروقراطي والعسكري) واما على ما راكمته من ارباح في اطار العلاقات الراسمالية التي ابيحت للقطاع الخاص (الراسمالية «الوطنية»). هذا المنطق لا يفتضح امره عبر البحث عن التناقضات الشكلية فيما يصدر عنه من كتابات (١) ، بل عبر التصدي له بمنطق مختلف ، منطق الجماهير الكادحة ، المستغلة (بفتح الغين) ..

السؤال الذي لا بد من طرحه اذن : كيف حاول هيكل في كل ما كتب في المدة الاخيرة ، تكريس سيادة هذا المنطق بشكل مطلق واستبعاد امكانية بروز اي منطق مختلف ومضاد له (ايديولوجيا وطبقيا) ؟

صدر عدد « الاهرام » في ١٧ تموز (اي بينما كان عبد الناصر على وشك انهاء مباحثاته في موسكو) حاملا عنوانا رئيسيا : « اتفاق تام طوال المباحثات : الانسحاب شرط اساسي لتطبيق قرار مجلس الامن » . اذا كان العنوان لا يشير بصراحة الى وجهة المباحثات : اي الاتفاق بين الطرفين السوفياتي والمصري على اعلان قبول المقترحات الاميركية من قبل عبد الناصر ، فان هيكل قد ضمن مقاله عددا كبيرا من الاشارات الممهدة والمبررة لهذا القبول . يقابله شاب عراقي في موسكو ويساله عن الجبهة المصرية ومتى تتحرك من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم . فيغدق عليه الاستاذ (طبعا بعد مقدمة مسرحية للمشهد) محاضرة طويلة استغرقت ساعة من الكلام وشكلت مضمون مقال هيكل الاسبوعي: « الخط الفاصل بين السلاح الهجومي والسلاح الدفاعي تغير في عصرنا الحديث » ، يستشهد هيكل بنظريات كلاوزفيتز دون تعريفه – متناسيا ان جماهيرنا العربية لا تعرف من منظري الحروب الكلاسيكية الا المشير عامر وزمرة من افتضحت اسماؤهم بعد الهزيمة – ليؤكد « ان هدف الحرب اي حرب هو تدمير القوات المسلحة للعدو بما يمكننا من املاء ارادتنا السياسية عليه » وليؤكد ايضا ان « الحرب الدفاعية الناجحة هي تقدم نحو النصر بخطى بطيئة » . من هنا يعتبر هيكل ان اسقاط ست طائرات فانتوم ليس مجرد دفاع بل هو « تقدم بطيء نحو هذا النصر ». ولا يضيره ان يكون هدف هذا النصر « محددا او محدودا » « بازالة اثار العدوان » : « اذ ان النتائج التي ستترتب على هذا النصر بتداعي الاثارة لن تكون محدودة.. بل ولن تكون محددة » .

ما هي هذه النتائج ؟ ما هي هذه الاثار ؟ لا اشارة ! بل ثمة معادلات بديهية مجردة (الانسحاب يعادل النصر الاول) تطمس النتائج والاثار وتستقر في حقيقة لا تقبل الجدل يعززها في ذهن المستمع او القارىء استشهاد هيكل بقول « لحكيم اسرائيل بن غوريون» : « تستطيع اسرائيل ان تنتصر وتنتصر ولكنها تخسر كل شيء مع اول هزيمة ، ويستطيع العرب ان ينهزموا وينهزموا ولكنهم يكسبون كل شيء مع اول نصر ». اما الاسئلة التالية : ماذا يترتب على الانسحاب من نتائج ؟ ما ثمن هذا الانسحاب ؟ هل يمكن اعتباره « نصرا اول » . او « املاء لارادة سياسية » ؟. فلم ترد بذهن الشاب العراقي او بالتحديد لم يوردها الاستاذ على لسان تلميذه ، ذلك ان مثل هذه الاسئلة تتطلب منطقا اخر لا يؤمن بان المعرفة هي قصر على اجيال محمد حسنين هيكل فقط ، ولا يؤمن « باساتذة » البيروقراطية واستعلائها او تواضعها المصطنع في اعطاء الحق « لاجيال الشباب » ان تطرح سؤالا ساذجا وان تكلف نفسها هي مشقة الجواب عليه، وما على الجماهير بعدها او « اجيال الشباب» الا التلقي وهز الراس ... « ومنك ومن كل

١ – هذا « التماسك » الذي يربط بين مقالات هيكل ويشدها نحو وجهة تمليها مصالح النظام المصري هو ما اغفله مقال صحيفة « فتح » الناطقة بلسان اللجنة المركزية ، عندما تصدى لمقالات هيكل مبينا تناقضاتها الشكلية (« هيكل » ما قبل روجرز يرد على « هيكل » اليوم .) عدد ١٨ – ٨ – ٧٠ .

اجيال الشباب في امتنا العربية فان السؤال مقبول (السؤال عن الجبهة المصرية ومراحل الدفاع والهجوم) ذلك ان المعرفة والتجربة حق لكم على اجيال سبقتكم بعدد السنين الى معاناة قضايا النضال العربي والمصير العربي » .

هذه الاشارات التي يتضمنها المقال (شد الانظار الى الانتصارات العسكرية على القناة – الحرب الدفاعية الناجحة ، املاء الارادة السياسية على العدو ...) تعلن جميعها قرب موعد « الانتصار الاول » الذي سيسمح لعبد الناصر في ان يقول في خطابه بعد ايام (٢٣ تموز) : « نعم للمقترحات الاميركية » .

يقظة اميركا

اذا كان عبد الناصر قد تولى بنفسه في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي تبرير هذا القبول (الحرية . العدد ٥٢٦) فان هيكل يكمل في مقالاته اللاحقة ومؤتمره الصحفي، وجهة هذا التبرير ويدعمه بالحجج والبراهين:
تدور حجج هيكل حول نقطتين رئيسيتين:
١ – « يقظة واشنطن لحقيقة الصراع في الشرق الاوسط »
٢ – « يقظة اسرائيل لحقائق القوة » في الاسبوع الاول من تموز : « اسبوع تساقط طائرات الفانتوم » .

كيف « استيقظت » واشنطن واسرائيل حسب المنطق الهيكلي ؟ او كيف استجابت « للاجراس » التي يدقها هيكل في احد مقالاته ؟

استيقظت واشنطن اولا وبعد ان ادركت الحقائق التالية : ١ – فشل اسرائيل في فرض ارادتها (الحاق المناطق والمفاوضات المباشرة حسب هيكل)
٢ – اعادة بناء الجيش المصري، ٣ – زيادة العون السوفياتي .

لكن العامل الثالث هو الذي « استرعى انتباه الحكومة الاميركية لاول مرة الى ان هذا الصراع ليس مجرد صراع ذي طابع محلي يمكن تنحيته جانبا .. اننا نعيش في منطقة هامة تقع في قلب العالم ولا يمكن تجاهلها حتى تخضع لما تريده الولايات المتحدة او ما يريده الاسرائيليون » (هيكل ، المؤتمر الصحفي ١٣ اب) ..

لقد اكتشفت الولايات المتحدة – يتابع هيكل في مكان اخر – ان الصراع «دولي» لا « وطني وقومي » فحسب ، واذا كان يمكن « التغاضي عن العامل الوطني والقومي» «فان العامل الدولي لا يحتمل التغاضي» «واذا كانت المواجهة بين القوتين الاعظم مستحيلة » « فان هذه الاستحالة لا تؤدي دورها الا بمحاولات تجنب المواجهة » . (مقال ١٧ تموز – الاهرام) .

هكذا يرى هيكل ان المقترحات الاميركية كانت جوابا على « مراجعة » الولايات المتحدة اميركية لموقفها من « المنطقة المهمة » في اطار الصراع العالمي بين النظامين. عند هذا الحد يقف المنطق الهيكلي : ما كانت تبغي الولايات المتحدة من اخضاع المنطقة ؟ ما حدود « مراجعتها » لموقفها ؟ اسئلة ترجع بالمنطق الهيكلي الى جذوره الطبقية وتدفع الى استكشاف المصالح التي يمثلها هذا المنطق : مصالح بورجوازية دولة ترى في الصراع العالمي متنفسا لاقامة علاقات اقتصادية بين الكتلتين في اطار توازن اجتماعي داخلي يقوم على استغلال جماهير العمال والفلاحين : من جهة ، علاقة مع الاتحاد السوفياتي تساهم في توسيع القطاع العام ، ومن جهة اخرى علاقة مع السوق الراسمالية تساهم في انعاش « الراسمالية الوطنية » وتلبية حاجات الاستهلاك الكمالية للفئات البورجوازية (بورجوازية القطاع الخاص ، بيروقراطية القطاع العام : ضباط وموظفون ، البورجوازية الزراعية ، الارستقراطية العمالية) .

عند هذه الحدود الطبقية يقف المنطق الهيكلي (حدود قبول « المراجعة » الاميركية) ليغطيها بسيل من السجالات الحديثة :

– حوار سيسكو – عبد الناصر ، حوار « حافل » يقدمه لنا الاستاذ هيكل باسلوب ماساوي يكاد يثير الشفقة على الولايات المتحدة: نيكسون نفسه طلب عودة العلاقات مع مصر من الدكتور محمود فوزي ! وها هو سيسكو جاء ماثلا امام عبد الناصر يطلب ذلك مرة أخرى . لكن الرئيس المصري يصد الطلب :
– « لا فائدة في عودة العلاقات معكم .. سياستكم بالكامل كلها انحياز لاسرائيل » . ويتابع سيسكو الحاحه ، : « اننا نريد منكم مرة اخرى واخيرة ان تضعونا موضع الاختبار .. ونحن على استعداد لاختبار جديد » (مقال ٣١ تموز – الاهرام) . وفي مؤتمره الصحفي يحول هيكل هذا الطلب الى رجاء : « ارجوك اختبرنا » .

– ثم ياتي خطاب عبد الناصر (النداء – الانذار) في اول ايار ردا على « رجاء » سيسكو .

وياتي بعدها الرد الاميركي على انذار اول ايار « على شكل رسالة من وزير الخارجية الاميركية وليام روجرز الى وزير الخارجية المصرية محمود رياض » .. وياتي الرد المصري الاخير على الرسالة في سياق ضرورة « وضع النوايا الاميركية – بعد اليقظة – موضع الاختبار » .

هذا التتابع الحدثي الذي يشدد عليه هيكل في شتى مقالاته باسلوب قصصي جذاب، يكاد ينسي القارىء السمة الاستعمارية لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، يكاد ينسيه اهمية احتكاراتها البترولية واهمية ابقاء المنطقة سوقا استهلاكيا لبضائعها (اي اهمية ابقاء التخلف فيها وحراسته)، ليطفو على سطح احداث مجردة من اية دلالة بنيوية، احداث ذات طابع شخصي سجالي ..

هذه هي طبيعة « اليقظة » التي يحاول هيكل طمسها بتاكيده على « التراجع الاميركي» و « اختباره » ، يقظة وعي لمستقبل المصالح الاميركية في المنطقة عبر اتباع الطريق الامين الذي يؤدي الى عدم تعريضها للخطر ، وبالتالي يؤدي الى مزيد من نموها واتساعها مقابل مزيد من فقر جماهير المنطقة ، ومزيد من تخلفها .. انها محاولة تطويق لما يسميه هيكل « حقائق القوة » . بيد ان الحقائق ليست فقط ما يعدده هيكل في اكثر من مقال مركزا على امرين اثنين : اعادة بناء قوة الجيش المصري وزيادة العون السوفياتي . « حقائق القوة » التي ايقظت الولايات المتحدة تكمن ايضا ، وبشكل اساسي ، في بدايات التحرك الثوري للجماهير العربية ، بدايات كانت المقاومة الفلسطينية ان تطلق عنانها في المنطقة المحيطة باسرائيل .. بدايات تجلت خلال العام الاسبق في مصر نفسها في مظاهرات حلوان والقاهرة والاسكندرية .. هذه التحركات الجماهيرية هي ما ارادت « يقظة » الولايات المتحدة ان تطوقها ، وان تضع حدا لها عبر كل المشاهد التي يقدمها لنا « مسرح هيكل» .

ليطمئن اذن هيكل على نتائج « اختباره » للولايات المتحدة ، فهذه الاخيرة يقظة على مصالحها على قدر يقظة هيكل على مصالح الطبقة التي يمثلها . ليطمئن هيكل مرة اخرى فمصالح الولايات المتحدة في حال تحقق التسوية على اساس قرار مجلس الامن ، ستزداد نموا في المنطقة . وسيزداد هيكل وطبقته يسرا وبحبوحة ..

... و « يقظة » اسرائيل

تلك هي « يقظة » واشنطن وابعادها الحقيقية . اما « يقظة » اسرائيل فجاءت حسب المنطق الهيكلي «بعد فترة طمانينة طويلة » : « دق الاجراس » بمعارك المدافع، ثم بتدمير خط بارليف ، ثم بحرب الاستنزاف .. « لكن المؤسسة العسكرية كانت بعد لا تريد الضوء » .. الى ان كانت زيارة عبد الناصر السرية لموسكو وكان تصريح كوسيغين : « سوف نضع تحت تصرف العرب ما هو كفيل بطرد المعتدي الموقع » .. وكان اخيرا اسقاط طائرات الفانتوم : هذا الجرس ايقظ اخيرا اسرائيل (مقال ٣١ تموز) .. وكانت قد جاءت « يقظة » الولايات المتحدة المبكرة « لتمارس تاثيرا داخل اسرائيل لحملها على القبول باقتراحها »..
اما عن طبيعة هذه « اليقظة » الاخرى فتبدو في مقالات هيكل وكانها يقظة ما قبل الموت ، او انها بداية النهاية ! كيف ؟ اسمعوا :

– حيلة التحكيم بين معاوية وعلي بن ابي طالب نجد لها هنا نسخة هيكلية مبتذلة.. فقوله عمرو بن العاص لجماعة علي في مسالة التحكيم « ويل لهم ان ردوه وويل لهم ان قبلوه » يقابلها حساب هيكل الدقيق : « كان الحساب هو أنه في حالة رفض اسرائيل او في حالة قبول اسرائيل ، فان النتيجة سوف تجيء بتغييرات كبيرة .. ليست بالقطع ضد المطلب العربي – اذا لم تكن وهذا احتمال – في صالح هذا المطلب » (مقال ٣١ تموز) ..

– قبول اسرائيل بالمقترحات يعني انفجار الائتلاف الحاكم فيها ؟ لكن ماذا يعني هذا الانفجار ؟ ما نتائجه على الوضع الاسرائيلي؟ يبدو ان هيكل يضعه في مستوى انفجار اسرائيل نفسها .. هذا ما يوحي اليه تضخيم عناوين الاهرام لازمة الحكومة الاسرائيلية (١) . وهذا ما يقصد اليه هيكل بصراحة حين يقول : « وكانت اهات الالم تسمع من اسرائيل ولكنها كانت اهات مكتومة» وحين يستشهد ايضا بمناحيم بيغن زعيم حزب جاحال « ان وجود اسرائيل اساسا في مهب العاصفة » ويردفه بجواب غولدا مائير : « ان امن اسرائيل فقط هو الذي يقف الان في مهب العاصفة .. » . ويصل هيكل بعدها الى نتيجة يفهم بها مقارعه الضعيف (البعث العراقي) الذي يختاره هيكل لعلمه بعجزه عن القتال والاستسلام في وقت واحد : « وكان عليهم على الاقل ان يسمعوا ما يقوله العدو عن وجود اسرائيل او امن اسرائيل الذي هو في مهب العاصفة قبل ان يتعالى صراخهم وعويلهم بان مصر قبلت حلا تصفويا استسلاميا » .

– اما قاعدة الرهان عند هيكل فهي قرار مجلس الامن « هذا القرار يقول بالانسحاب من الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ .. وهذا اخر ما ترغب فيه اسرائيل ، لانه اذا حدث تكون حربها كلها سنة ١٩٦٧ قد انفجرت في الهواء كبالون ضخم لم يكن يملاه غير الفراغ » (مقال ٢١ اب) .

اذا كانت ثرثرة هيكل حول « يقظة » الولايات المتحدة « ومراجعتها » لموقفها تقوم على اعطاء الحديث طابعا شخصيا يفقده دلالته البنيوية . فان ثرثرته حول « يقظة » اسرائيل و « انفجارها » او انهزامها تقوم على تحوير الوقائع وتحريف الحقائق – عبر استغباء ولا اوقع للجماهير المغفوية : الا يقابل الانسحاب الذي يقول به قرار مجلس الامن ، الاعتراف بحدود امنة لاسرائيل وانهاء حالة الحرب واحترام سيادتها كدولة ؟ الا يقابل هذا الانسحاب ايضا تامين ممرات مائية لاسرائيل (السويس – العقبة) ومكاسب سياسية واقتصادية كانت من جملة اهداف العدوان ؟ لا كلمة ، لا اشارة حول هذا في كل ما ثرثر الاستاذ المحترم .

اما بالنسبة للانفجار الموهوم الذي يتحدث عنه هيكل ، فماذا يضير مصير اسرائيل اذا ما خرج من الحكم حزب جاحال ؟ ان « يقظة » اسرائيل و « تراجعها » عن المفاوضات المباشرة وقبولها ايضا بقرار مجلس الامن .. امور لا تشكل بالنسبة لها – رغم طول وتعرجات الطريق التي قد يقطعها تنفيذ القرار – « بالونا ضخما مملوءا بالفراغ» ليسمع هيكل صوتا من « المؤسسة العسكرية» نفسها التي يعزو اليها كل مواقف التصلب منذ ٢٨ ايار ٦٧ حتى اسبوع اسقاط طائرات الفانتوم اخيرا . يقول الجنرال « باليد » وهو عضو مجلس القيادة العامة اثناء حرب حزيران : « يجب ان نتحدث في هذه اللحظة عن سلم ليس حربا . عن سلم يضمن لاسرائيل عدم مهاجمتها ويضع حقها في الوجود موضعا لا لبس فيه . مثل هذا السلام يجب ان نكون على استعداد للتفاوض من اجله اولا بصورة غير مباشرة اذا لم يكن لنا خيار اخر ، ثم بصورة مباشرة قبل توقيع الاتفاق . واذا بان اننا لا نستطيع الحصول على مثل هذا السلام مقابل ارجاع الارض فلن نوقع ابدا وسنحارب من جديد اذا وجب الامر حتى اخر رجل واخر طلقة » .

طبعا لا يتسع المجال لايراد تصريحات سياسيي اسرائيل وقادتها واحزابها للتدليل على تهافت التهليل الذي قابلت به الاهرام خروج حزب جاحال من الحكومة وسخف استشهاد هيكل بمناحيم بيغن وغولدا مائير حول ان « وجود اسرائيل وامنها هما في مهب العاصفة » (١) .

١ – انظر اعداد : ١٣ اب ، ١٥ اب ، .. ٢١ تموز ، ٢٩ تموز ، ٣٠ تموز ..

١ – يمكن الرجوع لمقال في هذا الموضوع نشر في « لوموند ديبلوماتيك » ٦ اب ١٩٧٠ : يعرض شتى المواقف الاسرائيلية تجاه المعارضات : الاتجاه المعارض الوحيد هو اتجاه الاقلية الذي يمثله حزب جاحال .

فيم التعارض اذن بين هذا التصريح وجوهر قرار مجلس الامن ؟ الانسحاب ؟ انه وارد، لا حاجة لهيكل ان يرغم اسرائيل عليه ما دامت تقدمه مقابل السلام الدائم والحدود الامنة ؟ – المفاوضات ؟ لا يتعرض لها القرار ولا عادت اسرائيل تصر على ضرورة كونها مباشرة . ولقد بدات اخيرا عبر يارينغ في نيويورك . رغم ذلك يصر هيكل على «ان مهمة يارينغ ليست القيام بمفاوضات» (المؤتمر الصحفي) . اذن ما هي ؟ – « انها مهمة مقصورة على الاتصال بيارنغ » ، ووزير خارجية اسرائيل اذن ما مهمته ؟ اليست الاتصال ايضا بيارينغ لاجراء مباحثات حول الاقتراحات الاميركية الموصلة الى قرار مجلس الامن ؟ حسنا لنسم ذلك ما شئنا ما عدا « مفاوضات » « اكراما لخاطر هيكل » .. رغم ان هذا هو اسمها في مشروع روجرز الذي بدات على اساسه .

شيء اساسي اخر (غير الانسحاب) يتضمنه قرار مجلس الامن يشكل مبررا للمنطق الهيكلي في قبوله : « حقوق الشعب الفلسطيني كما نراها ونؤمن بها » (٢) (المؤتمر الصحفي).

لكن كيف يرى هيكل هذه الحقوق ؟ – لا جواب . اهي بارجاع قسم من اللاجئين لاسرائيل ليعيشوا تحت وطاة القهر القومي في ظل الحكم الصهيوني ؟ ام بتعويضات تشكل صك مبيع الشعب الفلسطيني لارضه ؟ ام اخيرا بدولة فلسطينية . اذا كان الامر كذلك فما هي بالتحديد مشاريع هذه الدولة ؟ اهي في اطار مشروع ايغال الون ، امغولدمان ام في اطار مشروع الاتحاد السوفياتي الاخير.. ؟ (نشرته الحرية عدد ١٠–٨–٧٠).

هنا ماذا يبقى من ادعاء هيكل الكاذب : « ان هناك العديد من الناس ممن سعدوا به حقا « الموقف المصري » واعني بهم على وجه التحديد الشعب الفلسطيني » (المؤتمر الصحفي) ؟ أيسعد الشعب الفلسطيني باقفال اذاعات منظماته الفدائية ؟ أم يسعده ان يلجا النظام المصري للايقاع بالمقاومة الفلسطينية في فخ « الدولة الفلسطينية » لتعطيلها وشدها للانتظام في مجمل التسوية السلمية ؟

ان ما يشير اليه هيكل حول « التقارير والرسائل التي تؤيد موقف مصر من غزة والضفة الغربية ومن كل مكان في الاراضي المحتلة » ليس مصدرها التنظيمات الشعبية الفعلية للشعب الفلسطيني » . مصدرها عملاء وانتهازيون ووجهاء يتعاون النظام المصري والمحتل الاسرائيلي على استخدامهم اعلاما للدولة الفلسطينية ، يلوح بها امام اطراف المقاومة لاحراجها او جذبها .

هيكل .. والمقاومة

يتابع المنطق الهيكلي جولته ليصل الى المقاومة وطموحها البعيد في التحرير . هنا يعيد هيكل اسطوانة قديمة املتها المصالح الطبقية للنظام المصري منذ زمن بعيد (الجيش النظامي هو القاعدة الرئيسية للتحرير ، استغناء عن التعبئة الشعبية والتنظيم السياسي ، اعتماد على التقنية والدبلوماسية) ، ويذهب هيكل في تغطية هذه المصالح مذاهب شتى في التضليل والكذب :
– « ان تصوير الصراع او تصوره على انه صراع فلسطيني – اسرائيلي هو جهل يصل باصحابه الى حد الجريمة » . لكن

٢ – ان قرار مجلس الامن لا يتحدث عن حقوق شعب فلسطين كما يريد هيكل ان يوهم الجماهير عن طريق الكذب والاستغباء انما يشير فقط الى مجرد « تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » . هذا هو حجم « حقوق شعب فلسطين » في المنطق الهيكلي .

من يتصور ذلك ؟ هيكل نفسه لا يحدد ، بل يتخيل محاورا وهميا لا وجود له خاصة عندما يلصق هذا المحاور باطراف المقاومة الفلسطينية .

– « ان الصراع قومي بالدرجة الاولى » ، اذن « شعب فلسطين وحده ليس قادرا على تحدي اسرائيل » ايضا هذا صحيح . ومن قال عكس ذلك ؟ ان جميع فصائل المقاومة الفلسطينية على حد علمنا ترى معركة الشعب الفلسطيني جزءا من معركة الشعوب العربية ضد الاستعمار والصهيونية معا. وهذا بالذات ما يعطي لشعار حرب التحرير الشعبية قاعدتها المادية ويهيء لها امكانات التحقيق البعيدة انطلاقا من بناء التنظيمات الشعبية وتسييس الجماهير وشحذ وعيها في معركة طويلة النفس .

– لكن هيكل يلجا مرة اخرى الى حجة قديمة « ان التفكير في فلسطين بمنطق فيتنام قياس خاطىء يجب عدم الوقوع فيه » وجه الاختلاف: جغرافية المنطقة وكثافة السكان .

ينسى الاستاذ هنا انه كان قد اكد على « قومية المعركة » . وينسى بالتالي ان مسالة الكثافة السكانية صحيحة فقط بالنسبة لداخل فلسطين . اما « الخارج » لا سيما المناطق المحيط باسرائيل ، فان جماهيرها تدخل طرفا رئيسيا في معركة الشعب الفلسطيني، لا لقربها الجغرافي وانما لتداخل المواجهة مع اسرائيل بشكل عفوي مع مواجهة اشكال استعمارية تمثلها انظمتها القائمة .

هذه المواجهة المزدوجة ، هي ما يخشاه هيكل .. اذ هنا يكمن خطر المقاومة وطموحها في ان تصبح حربا شعبية ، خطرها في انها تهيء – اذا ما استمر الصراع العربي الاسرائيلي ، بحدته – جوا سياسيا للجماهير العربية يسمح بتعبئتها لخوض معارك حاسمة مع اسرائيل والاستعمار وجميع اشكالوجوده في المنطقة .

اين اصبحت مهمة التحرير اخيرا اذا كانت المقاومة عاجزة عن القيام بها ؟ امل التحرير حسب « الاستراتيجية الهيكلية » يبقى مرهونا بامرين :

– « تاكيد وتحقيق ان الصراع عربي – اسرائيلي وليس فلسطينيا – اسرائيليا.»
– « تمكين مصر من دورها ومسؤوليتها في قيادة عمل قومي تتحقق له الظروف الموضوعية الملائمة (مقال ٧ اب : الاهرام) .

كيف يفهم هيكل هذين الامرين :

– « الصراع عربي – اسرائيلي » يعني تطلب اشتراك كل الانظمة العربية في المعركة! لكن الا تحمل انظمة راسمالية الدولة في المنطقة العربية نفس العجز البنيوي الذي يحمله النظام المصري ؟ كيف اذن بالانظمة الرجعية ؟ واضح ان التاكيد الهيكلي على « قومية المعركة » يعني تاجيلها رغم مزايدات البعث العراقي ..

– اما « تحقيق الظروف الموضوعية الملائمة التي تمكن مصر من قيادة العمل القومي » . فيعني دعوة ضمنية للجماهير العربية أن تنتظر هذه الظروف ! لكن ماذا ننتظر من بورجوازية الدولة في مصر بعد الوصول الى تنفيذ قرار مجلس الامن ونجاح « الاختبار » الهيكلي لاميركا ؟

النتائج واضحة منذ الان : – مزيدا من المصالح الاميركية في المنطقة ، مزيدا من العون السوفياتي لمصر ، مزيدا بالتالي من بحبوحة البورجوازية المصرية ، مزيدا من القمع للحركة الشعبية ، مزيدا من الانكفاء على الذات ومهادنة للقوى الرجعية العربية . هذا ما ننتظره من بورجوازية الدولة في مصر بعد « صحوة » الولايات المتحدة الاميركية و « صحوة » اسرائيل و « دق اجراس هيكل » .



«مجلس الثورة» البريطاني والوعود السلطانية

تعليقا على تصريحات قابوس ورئيس وزرائه التي نشرت مؤخرا في بيروت كتب « مناضل من الخليج » التحليل التالي :

بعد صمت طويل شبيه بصمت امام اليمن المرحوم ، تحدث رئيس وزراء مسقط عن مشاريعه وطموحاته في المستقبل في حديث له مع مندوب جريدة « النهار » البيروتية . ورغم ان الصحيفة قد حاولت ان تضفي الطابع المحايد على تحقيقها الا ان القاريء يكتشف بسرعة انحيازها التام لهذا العهد حيث اعتبرت ما جرى في عمان هزيمة ساحقة للقرون الوسطى في تلك المنطقة واضعة في ذهن القاريء ان عمان في طريقها الى القرن العشرين بعد ان تجتاز بسرعة فائقة كل مراحل التطور البشري (نهدي هذا النموذج – بعد عشر سنوات وهي المدة التي قررها قابوس – الى كل البلدان النامية لتستفيد من هذه التجربة الرائدة التي لم تبدأ بعد ولكن تباشيرها تطل من الافق بفضل مجلس الثورة البريطاني) .

غير ان هناك مشكلة واجهت ولا تزال تواجه الاستخبارات والمستشارين الانجليز وهي عدم قدرتهم على اخفاء حقيقة هذه العناصر التي يسيرونها بحيث تبدو وكانها مستقلة عن اي تاثير خارجي . ومن هنا فعندما تتحدث الصحافة ووكالات الانباء عن اي تبديل في هذه الوجوه ، تظهر الامور بطريقة زاهية وتبيع الجماهير السمك وهو في الشط – حسب التعبير العراقي – وتبشر بالانفراج والشوارع والكهرباء والاموال الغزيرة وتدعو الشعب الى الهدوء والسكون ، غير ان الامور تفلت من عقالها عندما يفتح احد « هؤلاء السلاطين فمه ليعبر عما يريده لشعبه العزيز » .

من هنا تاتي اهمية حديث طارق الذي كشف عن جزء من مخططه المقبل والذي هو امتداد للمخطط الذي سار فيه عام ٥٧ حيث ذهب ضحيته الاف الشهداء والمنكوبين والقرى في الاستاق والجبل الاخضر .

السلطان يدعو كل العمانيين الى الرجوع الى بلادهم الا – وهنا بيت القصيد – من تشكل عودتهم خطرا على البلاد . ولكن السلطان رحيم بعباده فيوجه نداءه الى العاصين ليعودوا الى محراب العبادة ، وحتى الماركسيين سنعفو عنهم اذا اعلنوا ولاءهم للعهد الجديد ... او للسلطان ... او للانجليز !! غير ان طارق – رئيس الوزراء – يفهم الامور بطريقة افضل فهو يقول ان العمانيين لا يمكنهم ان يعودوا الى بلادهم لسبب واحد وهو عدم وجود بيوت تكفيهم !! ونسي في حديثه ان يتذكر بانهم عمانيون اي لديهم بيوت من طين او سعف عاشوا فيها عشرات السنين كما عاش اباؤهم واجدادهم من قبل . ويجب الا نسيء الظن برئيس الوزراء لانه لا يعني اطلاقا الثوار الذين حاربوا العهد البائد والسبب بسيط لانه كان « ثائرا » ، وقد حارب العهد البائد ولهذا يدعو كل الثوار – الذين على طريقته – ان يعودوا الى بلادهم فقط بعد ان يتاكد هو بنفسه من وجود بيوت تكفيهم ليعيشوا فيها . ولكن المشكلة هي في هذا الواقع العنيد الذي لا تمر عليه الكذبة بسهولة فالمواطنون من الساحل الذين رغبوا في الدخول الى مسقط لم يسمح لهم في الوقت الحاضر ولن يسمح – حسب اقوال موثوقة – لاي مواطن الا بالموافقة الشخصية من طارق ..

وفي حديثه عن تشكيل الوزارة يقول السلطان ان تاخير اعلان اسماء الوزراء يرجع الى صعوبة ايجاد اشخاص اكفاء ومتعلمين يملكون القدرة على ملء المناصب الوزارية . غير انه نسي ان يقدم لنا المواهب التي يتمتع بها وزير التعليم الشيخ سعود بن علي الخليلي ولم يستطع بطبيعة الحال ان يعترف بالمعارضة الواسعة لهذه « الهزيمة للقرون الوسطى » في عمان لان قطاعات المثقفين والمتعلمين لم يروا من هذه الهزيمة الامسرحية معادة الفصول باستمرار .

غير ان المشكلة بالنسبة لطارق هي البحث اولا عن ظفاري واحد ليوليه احدى الوزارات الخالية . حسنا ، حتى العميل الاول لا يثق ببقية العملاء . لقد اعلن المتساقطون من الثورة بعد مؤتمر حمرين ومن باعوا انفسهم للمخابرات المركزية والانجليزية امثال مسلم بن نفل ويوسف علوي وعوض عبد الله البلد وهلال عبد الله سيف (عضو المخابرات البريطانية في ابو ظبي) وسالم سعيد عطروف (عضو المخابرات البريطانية من عام ١٩٦٦ في قطر) مبايعتهم من اول يوم لهذا القابوس الجديد . فلماذا يبحث طارق عن ظفاري ليوليه احدى الوزارات . لقد جاء العملاء الذين ارادوا ان يبعثوا الى الوجود ما سموه « جبهة تحرير ظفار » ليعلنوا عن ولائهم للسلطنة المعتدة المحمية بالحراب الانكليزية قبل ان يعلن اي برنامج وقبل ان يعرض عليهم اي منصب . ولم يخجلوا من الادعاء – وقد روجت لهم « صوت الخليج » الكويتية و« الحياة » البيروتية بانهم يمثلون القبائل الظفارين ولديهم رصيد شعبي . ايها السادة لقد اخطاتم التعبير ، ان هؤلاء العملاء لديهم رصيد ضخم ولكنه رصيد مالي سرقوه من اموال الثورة والشعب حين كانوا يقودونها بتوجيهات السعودية في بداية الامر وحصلوا على هذا الرصيد ايضا من المخابرات الامريكية والبريطانية وعليكم باستمرار ان تفهموا جيدا « العلاقة » بين الرصيد الشعبي والرصيد المالي لاي مدع للثورة .

غير ان المهزلة التي تكتنف الوضع الراهن تتحول الى ماساة حين يصرح طارق بانه لا توجد في عمان قواعد عسكرية بريطانية او تسهيلات دفاعية الا في جزيرة مصيدة ولمطلع على الشروط التي استاجرت بريطانيا هذه الجزيرة بموجبها . لمعلومات طارق نهدي هذه الحقائق والتي يعرفها كل مواطن مطلع . استاجرت بريطانيا قاعدة مصيدة وصلالة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه استرليني سنويا لمدة ٩٩ عاما . وتخطط بريطانيا لتجعل مصيدة من اكبر القواعد التي تملكها في الخارج . اما بقية القواعد فمنتشرة في بيت الفلج ونزوى وازكي والمسيق. ولمعلومات طارق والتي قد لا يعرفها او يعتقد ان الناس لا تعرفها يوجد ٤٠ ضابط بريطاني منتدب و ٢٠٠ ضابط بريطاني من المتقاعدين . والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو : كيف اوكلت رئاسة الوزراء في بلد يريد ان يهزم القرون الوسطى (!!) حسب تعبير « النهار » لينتقل خلال عشر سنوات – حسب الفترة الزمنية التي حددها قابوس – الى القرن العشرين ، كيف اوكلت الى رجل لا يعرف حتى القواعد المنتشرة في بلاده والتي يعرفها كل مواطن كان يراها تضرب الثوار طيلة خمس سنوات. هنا تتكشف حقيقة الضجة المفتعلة حول هذه الواجهات المهزيلة التي بدات القوى العميلة تراهن عليها أم ان اللعبة باسرها خاضعة لقرارات « مجلس الثورة » المكون من اربعة ضباط انكليز يساعدهم ويصرف امورهم توني شهاب عميل المخابرات المعروف .

ومن الامور الطريفة ان العميل يعتقد بانه يستطيع ان يعامل الاخرين بالاسلوب الذي يعامل هو به . ففي سؤال وجه الى طارق عن الطريقة التي سيكسب بها ود اليمن الجنوبية اجاب : « انه بفضل ما لدينا من دخل مادي من النفط فاننا نستطيع ان نمد يد المساعدة لليمن الجنوبية ونساهم في المشاريع التي تحتاجها عدن » !! وبالنسبة للثورة لم ير في استمرارها الا ان هناك عددا قليلا من العناصر الذين توجههم مصلحتهم الذاتية نحو افتعال استمرار الثورة . ويكمل قابوس الحديث عن استعداده للترحيب بالماركسيين عندما يلقوا السلاح وبعدها يغدق عليهم الاموال . والمشكلة تنحصر في عدم اطلاع هؤلاء السلاطين – تماما كاخوانهم مشايخ الساحل – على سير الاحداث في المناطق المحررة . فالثورة قد لغت طلاب المناصب وبدات مسيرتها في تحقيق المساواة بين المواطنين ، والكل يتمتع بنفس الحقوق .. فقط المتعلم عليه واجبات ضخمة في محو الامية والجهل ويساهم في كل المجالات الحيوية في المناطق المحررة . وليست هي المناصب والاغراءات والمرتب التي توجه الثوار وانما مصلحة الشعب وتقدمه هو المحرك الاساسي لكل مبادرات الثوريين التي انبثقت طيلة سنتين . غير ان امثال قابوس وطارق يصعب عليهم ان يفهموا بان الرشوات لا يمكن ان تلعب دورا في زحزحة الثوار عن خطهم التقدمي . ان الثورة قد استطاعت في مسيرتها ان تزيل الى حد كبير العقلية القبلية والاقليمية التي كانت منتشرة في ظفار قبل ٦٨ والتي هزمت « هزيمة القرون الوسطى » في مؤتمر حمرين .

ان القوى الاستعمارية والرجعية تحاول ان تضرب مرة اخرى وبصوت عال على وتر « الثورة الظفارية » وعلى « القبائل الظفارية » وهي تدرك قبل غيرها ان هذه « الثورة » التي يتحدثون عنها فعلا موجودة ولكنها ليست في ظفار انها موجودة في ذلك التجمع الذي يحاول ان يلملم شتاته ويتجمع في دبي ليذهب الى قابوس فيهدي اليه كل ما لفظه شعبنا في ظفار . غير ان ما هو موجود فعلا في ظفار يختلف كما ونوعا عما يتصورونه . فهذه الثورة قد اصبحت ملكا للجماهير الكادحة في عموم منطقة الخليج العربي وهي بؤرة ثورية اساسية يقاتل فيها كل الثوريين من المنطقة باسرها. وعندما اندلعت الثورة في عمان الداخل في يونيو كانت هذه الثورة البؤرة الثورية الثانية التي ساهمت فيها كل العناصر الثورية من ظفار حتى اقصى الخليج .

ان هذا التزييف الذي يراد منه ارجاع الامور الى ما كانت عليه قبل ٦٨ ، يهدف الى تكريس ما حطمته الثورة في ظفار وما تهدف الى تحطيمه في عموم الخليج العربي ، وعندما يتحدث طارق عن وحدة عمان وعن المساواة بين المواطنين لا يستطيع ان يخفي حقده على كل هذه القوى التقدمية وقد يتفق ذهنه بعد ايام ليتحدث عن الاشتراكية السلاطينية في عمان .

لقد قررت حكومة المحافظين انهاء التردد والتذبذب الذي يسود قضية الاتحاد ، فهي تنوي القيام بحملة عسكرية واسعة عبر عنها بصدق الضابط البريطاني في صلالة حين قال : « الثوار شيوعيون ، والطريق الوحيدة لمعاملتهم هي قتلهم » !! ويبدو ان بريطانيا تراهن – الى حد معين – على طارق كما راهنت على زايد من قبل في تحقيق الاتحاد المشبوه . وحتى لا تعاد المشكلة من جديد فقد شكلت « مجلس ثورة » من اربعة ضباط انكليز بقيادة مدير المخابرات دانسن وعميل واحد . واعطت هذا المجلس صلاحية التحرك في كل منطقة عمان من ظفار حتى ابو ظبي حيث شهدت المنطقة سلسلة واسعة من الاعتقالات شنتها اجهزة المخابرات التابعة للجيش البريطاني .

وفي مجال ترتيب الامور مع الاصدقاء فقد صرحت السعودية خفية بانها لن تتحرش بالوضع الجديد وستساهم معه في قمع الثوار حيث حركت مجموعات كبيرة من المرتزقة متمركزين حاليا على حدود ظفار . كما انها وعدت بسحب كل تاييدها للامام وضرورة ارضائه . وقد اتفق طارق وطالب على انهاء الاشكالات بينهما شريطة ان يسمح للاخير بالرجوع الى مسقط الى الاحباب فقط !!

تبقى الحقيقة التي يعرفها جميع المواطنين في المنطقة وهي ان شركة شل قد التزمت للحكومة البريطانية بانها ستدفع كل المصاريف الناجمة عن تغيير السلطان . وانها – باسم شركات البترول – لا تستطيع السكوت امام اللهيب الثوري المتصاعد من ظفار والجبل الاخضر .

طارق بن تيمور رئيس الوزراء

شؤون محلية

بعد إنتخاب رئيس الجمهورية

الصراع على السلطة يشتد بين اطراف النظام

من الواضح ان المعركة في سبيل السلطة والنفوذ والمنافع الدائرة فيما بين فصائل النظام الواحد لم تحسم نهائيا بنتيجة انتخاب السيد سليمان فرنجية لمنصب رئاسة الجمهورية باكثرية صوت واحد . فانتخاب الرئيس الجديد كان مجرد تحديد عام لاطار وشكل الاكثرية الجديدة التي تعد نفسها للتمتع بمكاسب الحكم وامتيازاته لفترة ست سنوات . وتشير جميع الدلائل الان الى ان ما يفترض ان يتبع انتخاب الرئيس الجديد من انتقال فعلي للسلطة والنفوذ والهيمنة على مقدرات الدولة من ايدي القوى الشهابية الادارية والقمعية المتسلطة منذ اثني عشر عاما ، الى ايدي قوى التوازن الجديد الذي يمثله الرئيس المنتخب ، انما يصطدم بمقاومة شديدة من الاجهزة الحاكمة من خلف الستار والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنتفعة بها .

ان ما نشهده حاليا من تحركات ونشاطات واحداث مفتعلة ليدل بوضوح على ان الاجهزة الشهابية النافذة التي استمرت قابضة على مواقع السلطة الفعلية في جميع المجالات خلال ولاية رئيس الدولة الحالي السيد شارل حلو – الذي فشلت جميع محاولاته من اجل ممارسة الحكم بعيدا عن وصاية الاجهزة الشهابية – ليست مستعدة للتخلي بسهولة عن سلطاتها وامتيازاتها للقوى والاوساط التي جاءت بالرئيس الجديد .

ان المسالة اذن تتعلق بمصير الجهاز الشهابي بمختلف تفرعاته وامتداداته . فالرئيس الجديد بوصفه ممثلا لقوى الاقطاع السياسي التي جاءت به – بعكس وضع شارل حلو الذي كان للقوى الشهابية الفضل الاول في وصوله الى منصب الرئاسة – يريد ان يحكم من خلال جهاز جديد يعكس طبيعة التحالفات الجديدة ويتبنى الدفاع عن مصالحها. فخلال الاثنتي عشر سنة الماضية ، ولا سيما خلال السنوات الاخيرة ، كانت معظم زعامات الاقطاع السياسي بعيدة عن التنعم بالمنافع والمغانم التي تؤمنها السلطة الامر الذي اساء الى مصالحها الخاصة واضعف نفوذها الانتخابي . وفي ذات الوقت نجحت القوى الشهابية الحاكمة في تعزيز مواقعها في جميع قطاعات الدولة الادارية وغير الادارية واجتذبت اليها اوساطا واسعة من المنتفعين من مختلف الفئات : مثقفون وارباب مهن حرة وتجار ورجال اعمال وسياسيون محترفون وموظفون ومخاتير ورؤساء واعضاء مجالس بلديات والعديد من الناس العاديين الذين امنت لهم الاجهزة المنافع ، الخ ...

هذه القوى الواسعة من الانتهازيين و « اكلة الجبنة » كانت القاعدة الاساسية التي استند اليها الحكم الشهابي طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية . وانه لامر مفهوم ان تتمسك هذه القوى بالمكاسب التي توصلت اليها وان تدافع عنها بضراوة في وجه قوى التوازن الجديد الذي يريد ان يحكم من خلال اجهزة ادارية وقمعية تمثل مصالحه ويطمئن اليها .

وفي هذا الضوء يمكن القول ان المعركة الضارية فيما بين القوى الشهابية بقواعدها الادارية والقمعية ، وقوى الاقطاع السياسي قد بدات في الواقع ، بصورة حاسمة فور اعلان فوز فرنجية .

وكل الوقائع الان تشير الى ان الاجهزة الشهابية تخوض معركة مصيرية من اجل احباط محاولات القوى الجديدة المنتصرة لازاحتها وابدالها باجهزة جديدة موالية . واهم ما يميز معالم هذه المعركة حرص الاجهزة الشهابية على حمل الرئيس الجديد ، تحت تاثير حملات الضغوط والتطويق المتعددة الابعاد والاشكال ، على عدم التعرض لهذه الاجهزة والقبول بالتعاون معها ، وبالتالي التخلي عن تنفيذ خطة القوى التي جاءت به الرامية الى تقليم اظافر النفوذ الشهابي في قطاعات الدولة وتصفيته .

وتتلخص خطة الاجهزة الشهابية التي يجري تنفيذها حاليا ، في افهام الرئيس الجديد بانه لا يستطيع تولي سلطاته الدستورية في ٢٣ ايلول والاضطلاع باعباء الحكم الا بالاستناد الى الاجهزة الشهابية ذاتها التي طالب بابعاد قبضتها عن مواقع السلطة الفعلية مثلما فعل شمعون واده وسلام والاسعد وجنبلاط وسواهم من زعماء الاقطاع السياسي في البلاد . فاذا لم يبد فرنجية استعدادا للتفاهم مع الاجهزة والقبول بشكل جديد للازدواجية فستمضي عندئذ في فرش طريقه بالالغام والعراقيل وذلك بغية تاكيد حرص هذه الاجهزة على الاستمرار في لعب دورها المعروف وممارسة الحكم من خلف الستار .

ان الهمس حول علاقة الاجهزة الشهابية بكل ما يقع من حوادث مفتعلة وما يجري من اثارات مقصودة يكاد يتحول الى اتهام صريح . فقد طرح جنبلاط اكثر من مرة ان هذه الاجهزة تقف وراء حوادث السطو على المنازل وقطع الطرق والاغتيالات والسلب بالقوة التي ما تزال تتكرر في جميع المناطق اللبنانية . ويتحدثون الان عن سلسلة جديدة من الخطوات المفتعلة يجري الاستعداد لتنفيذها في وقت قريب في العاصمة وفي المناطق اللبنانية الاخرى . ومن بين هذه الخطوات ما يتعلق بالتحريض على اعلان اضرابات عمالية ومهنية . وقد راينا كيف ان الاجهزة لم تتورع عن تحريض رجال قوى الامن الداخلي على اعلان الاضراب من اجل حمل الدولة على تنفيذ عدة مطالب اقتصادية تقدموا بها. وكان واضحا ان في راس الاهداف الكامنة وراء تحريض هؤلاء على الاضراب ممارسة ضغط شديد على وزير الداخلية واظهاره بمظهر العاجز عن ادارة شؤون وزارته فضلا عن عجزه عن اشاعة الامن والاستقرار في البلاد .

بقلم
حسن فخر

وجاءت حوادث مدينة صيدا الاخيرة دليلا واضحا على عزم الاجهزة الشهابية على اللجوء الى مختلف الوسائل لاثارة الفتن والاضطرابات وافتعال الخصومة بين حركة المقاومة الفلسطينية وبعض قطاعات من الجماهير الوطنية . فقد دأب عملاء المسلطة في هذه المدينة ، الذين انشأوا باشراف الاجهزة تنظيما مسلحا قام في الاصل تحت شعار نصرة العمل الفدائي ، على تنظيم العمليات الاستفزازية ضد الفدائيين وتوزيع النشرات المعادية لهم والمليئة بالشتائم والاتهامات بحقهم بقصد تشويه سمعتهم وعزلهم عن الجماهير الشعبية . واضطرت حركة المقاومة بعد عدة حوادث القاء قنابل على مكاتب المنظمات الفدائية والتحرشات المستمرة ضدهم ، الى التصدي بحزم لهذه المؤامرة وفضح القائمين بها امام الجماهير وكشف دورهم القذر في خدمة الاجهزة والقوى الرجعية والعميلة .

وقد رأينا قبل ذلك كيف ان الاجهزة الشهابية ذاتها بادرت الى استغلال موافقة عبد الناصر على مقترحات ووجرز الاميركية ، وما عقب ذلك من بروز معارضة المنظمات الفلسطينية لهذه الخطوة ، من اجل تحريض قطاعات من الجماهير الشعبية المتاثرة بالنفوذ الناصري على حركة المقاومة . وكان عملاء الاجهزة اول من بادر الى رفع شعارات التاييد لعبد الناصر وصوره في الشوارع والاحياء في محاولة مكشوفة لدفع الجماهير المتاثرة بالنفوذ الناصري الى درجة العداء الشديد والصدام مع حركة المقاومة الفلسطينية .

وتعلق القوى الشهابية اهمية كبرى الان على محاولاتها لاحتواء الرئيس الجديد واخراجه من اطار التحالف السياسي الذي جاء به . وفي الوقت الذي تمضي فيه الاجهزة في خطواتها السلبية حيال فرنجية تبذل مساع اخرى عن طريق العديد من النواب الشهابيين الذين اسرعوا لتهنئته ودعوته الى تشكيل حكومة « وحدة وطنية » تشترك فيها جميع قوى النظام السياسية المختلفة بحيث يبقى كل شيء على حاله دون ان تمس المواقع الشهابية الاساسية في الادارة والسلطة القمعية .

وتراهن الدوائر الشهابية على ضعف التماسك فيما بين القوى المعارضة للشهابية التي جاءت بالرئيس الجديد . والواقع ان هذا التحالف السياسي الجديد لزعامات الاقطاع السياسي انما قام عرضيا وذلك انطلاقا من معارضة مجموع هذه الفئات للتسلط الشهابي على جميع مقدرات الدولة.

وفي هذا الضوء نجد ان ثمة كثيرا من الصعوبات تعترض سبيل تفاهم كل هذه القوى على اختيار تركيبة الحكومة الجديدة ، والوسائل التي ستعتمدها من اجل تصفية النفوذ الشهابي في الادارة والاجهزة وابداله بنفوذ اخر يمثل التوازن الجديد للقوى .

كل ذلك يطرح احتمالين لاتجاه التطورات السياسية : فاما ان يقبل الرئيس الجديد بتسوية تقضي بالابقاء على نفوذ الاجهزة مع القيام بتغييرات غير اساسية فيها كابعاد بعض الاشخاص مثلا ، واما ان يمضي ، بالاستناد الى التحالفات التي جاءت به ، في خوض معركة تصفية النفوذ الشهابي في كل اصعدة الحكم .

سليمان فرنجية مع كميل شمعون بالسعديات

والاحتمال الاول سيجر على الرئيس الجديد معارضة قوى الاقطاع السياسي الامر الذي سيجعله في مركز ضعيف تجاه الاجهزة الشهابية التي تسعى لان تحتويه وتجعله اسير ارادتها. اما الاحتمال الثاني فيعني خوض معركة جديدة ضارية قد تستمر وقتا غير قصير لكن يمكن الوصول الى نتيجة حاسمة فيها .

وتتركز كل تحركات الاجهزة الشهابية الان على محاولة دفع الرئيس الجديد للسير في الاتجاه الاول . وتسعى هذه الاجهزة لتجيير المباحثات غير المباشرة ، التي تجري في نيويورك من خلال الوسيط الدولي يارنغ بين كل من مصر والاردن من جهة واسرائيل من جهة اخرى ، لصالحها وذلك انطلاقا من واقع كون جميع فصائل النظام موافقة على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وواضح ان النظام اللبناني يحتاج الى اكبر قدر من التماسك والوحدة من اجل مواجهة مرحلة تحقيق « الحل السلمي » التي تعني بالضرورة في المرحلة الاولى التضييق على حركة المقاومة وعزلها عن الجماهير المتعاطفة معها ومحاولة احتواء بعض فصائلها وقياداتها، ومن ثم الانتقال الى المرحلة الثانية التي تعني العمل على تصفيتها والاجهاز عليها .

وتجري معركة ما بعد انتخابات الرئاسة – كما كان الحال في المعركة الاولى – بعيدا عن مطامح الجماهير الشعبية وعلى حساب مصالحها الوطنية والاقتصادية . ولكن استمرار اشتداد الصراع والازمات داخل الطبقة الحاكمة يحمل في طياته مزيدا من الافلاس لهذا النظام ويفسح المجال اكثر فاكثر لعمل القوى الثورية المناضلة من اجل التغيير الجذري للمجتمع والقضاء على نظام الاستغلال الطبقي البشع .

وفي الوقت الذي تنتقل فيه المعركة داخل النظام الى مرحلة تصفية الحسابات ومحاولة سلب امتيازات ومنافع القوى المهزومة واعادة توزيعها على قوى الاقطاع السياسي المنتصرة ، تبرز اهمية تشديد نضال القوى التقدمية والثورية من اجل فضح ادوار جميع فصائل النظام المتصارعة وكشف حقيقتها امام الجماهير واعدادها لنضالات جديدة ضد هذا النظام المتهافت المعادي لمصالحها وامانيها الحقيقية .

الدولــة وخدامها
يغرفون مـن أموال الضمان

اعضــاء مجلس ادارة الضمان الاجتماعي واخصهم بالذكر اولئك الذين جاءت بهم اجهزة الدولة والرأسماليين باسم العمال ، وفي ظل اسطورة المشاركة العمالية في الاشراف على الصندوق ، هؤلاء عمدوا في احدى جلسات المجلس الاخيرة الى زيادة الرواتب التي يتقاضونها عن حضور كل جلسة فاصبحت كما يلي : بدل ٥٠ ل.ل كان ينالها كل منهم عن حضوره لجلسة المجلس ، اصبح الرئيس يتقاضى ١٥٠ ل.ل. ونائبه ١٢٥ ل.ل. وكل من الاعضاء الباحثين ١٠٠ ل.ل. (لا تقل جلسات مجلس الادارة عن ٥ جلسات شهريا) .

ما هي « الاسباب الموجبة » لهذا « الكرم » بعد ان مضى على اعضاء المجلس ٥ سنوات وهم يتقاضون البدل السابق ؟؟ هل هي في « الارهاق » الذي يهد صحة الاعضاء الاكارم نظرا لسهرهم على مصالح العمال ؟ (وكل منهم لا يستطيع رفع اصبعه ما لم تأته التعليمات ممن أمن له هذه « التنفيعة ») هل هي اكتساب الاعضاء المذكورين لاختصاصات جديدة (ومنهم من لا يعرف على ماذا يصوت في بعض الاحيان) ام هي « بدلات غلاء معيشة » واقل واحد من « ممثلي » العمال — ناهيك بممثلي اصحاب الملايين — عنده سيارة اميركية وأرصدة في البنوك .)

طبعا كل هذه الاسباب غير واردة ، اما الحقيقة فهي ما يلي : لقد جاءت هذه الزيادات في سياق خطة وضعتها وزارة الشؤون لتامين نجاح رئيس مجلس الادارة الحالي في الانتخابات التي جرت منذ اشهر . اي انها بالعربي الفصيح رشوات لا تقع تحت طائلة قانون العقوبات لانها جاءت هذه المرة من « المؤتمن » على تطبيق القانون ، وهي هنا وزارة العمل الموقرة التي تملك حق الموافقة على الزيادة المذكورة بوصفها سلطة الوصاية على الصندوق (راجع النهار ٢٠—٨) .

ولم تكتف وزارة العمل ومديرها بذلك ، فوفقا لقاعدة المنافع المتبادلة ، اقر مجلس ادارة الصندوق في معرض «رد الجميل» ، منح مدير وزارة العمل عباس فرحات (بوصفه مفوض الحكومة في المجلس) تعويضا شهريا مقطوعا قدره ٧٥٠ ل.ل.

بينما كان هذا الاخير يتقاضى بدل حضور عن كل جلسة على ان لا يتجاوز مجموع البدلات ٥٠٠ ل.ل. شهريا وفي « الاسباب الموجبة » لهذا القرار ورد ان المدير العام يصرف الكثير من وقته وراحته لحضور الجلسات ، يعني ذلك بالطبع ان المدير تقديرا له على جهوده يستطيع الان — وقد امسى تعويضا شهريا مقطوعا — ان يطمئن لراحته وان يتغيب عن جلسات المجلس اذا اراد مع حفظ حقه كاملا بمبلغ ٧٥٠ ل.ل. شهريا . (هذا عدا الرواتب الاخرى التي يتقاضاها كمدير للشؤون وكرئيس لمجلس الاسكان الخ ...) .

الى هذه الحادثة يمكننا ان نضيف حوادث اخرى اعظم خطورة . فلقد اوردت الصحف في المرة الاخيرة ان الضمان قرر « توظيف » مبلغ ثلاثين مليون ليرة في سندات الخزينة التي اصدرها مصرف لبنان لدعم موازنة الدولة المنهارة . كما ان هناك مباحثات تدور بين وزارة الاشغال العامة وبعض المسؤولين عن الضمان بهدف الاتفاق على تمويل المبنى الجديد لوزارة الاشغال من اموال الضمان (!)

بذلك ينكشف جانب اخر من عملية النهب يتعدى توزيع الفتات على البيروقراطية المتحكمة بمصالح المنتسبين الى صندوق الضمان الاجتماعي ، هذا الجانب يتعلق بنوع الدور الموكل للصندوق في غمرة سيطرة الدولة والبرجوازية على مقدراته وغياب اي رقابة حقيقية من اصحاب المصلحة الفعليين (اي جماهير العمال والمستخدمين والفئات الدنيا من الموظفين) ، هذا الدور لا يمكن ان يكون في ظل الوضع الحالي سوى استعمال الصندوق كوسيلة متعددة الجوانب لتامين المكاسب لاقتصاد مكسوب وميزانية خاوية . وبالتالي اعادة تسخير الاموال التي تجبى باسم قضية الضمان لتمويل بيروقراطية الدولة وتبذيرها ، وكذلك لدعم بعض فروع الاقتصاد التي تتطلب دعما لا تقوى الميزانية على ادائه .

ان العمل للسيطرة على موارد الضمان الاجتماعي وتسخيرها لدعم نفوذ الجماهير العمالية ومصالحها الطبقية ، اي تغيير وجهة التوظيفات الحالية لاموال الصندوق ، يطرح في الواقع قضية اساسية : وصول جماهير العمال والمستخدمين وصغار الموظفين الى مركز السيطرة على مقدرات الصندوق وتوجيه هذه المقدرات لخدمة المصالح الفعلية لهذه الجماهير بدلا من البيروقراطية المهترئة ونظام الاستغلال الذي تحميه .

الحركة العمالية اللبنانية

إضراب مياومي الهاتف

اعقاب البنادق سيل من الأكاذيب
سلاح الدولة لمواجهة صمود المضربين

فيما يدخل اضراب مياومي الهاتف نهاية اسبوعه الرابع والعمال على صمودهم وتصميمهم ، تمضي السلطة في محاولاتها المحمومة لتحطيم الاضراب بشتى الوسائل القمعية والخدع المفضوحة .

أما الخطة فليس فيها اي جديد : عزل المضربين عن الفئات الاخرى ، شق صفوفهم ثم تحطيم الاضراب . وللوصول الى ذلك لا ترى الدولة أي حرج في اللجوء للتضليل المكشوف ومختلف انواع الخدع بالاضافة الى التلويح باعقاب البنادق والقمع الجسدي من أجل الوصول الى الهدف المذكور .

على صعيد عزل المضربين ركزت وزارة البريد والبرق والهاتف تركيزا شديدا على فك تضامن المياومين الفنيين مع العمال ، بعد ان كان الفنيون قد اعلنوا الاضراب تضامنا مع العمال ومن أجل تحقيق مطلبهم بالتثبيت في العاشر من الشهر الماضي . فقد كانت خطوة الفنيين خطرا مزدوجا على الوزارة :

— فهي من ناحية تساهم في فك عزلة العمال وترفع من معنوياتهم — وهي من ناحية اخرى تهدد اذا ما استمر الاضراب بتوسع رقعته وشموله لفئات المياومين الاخرى في الوزارة (موزعات الهاتف ، مياومي البريد ..) .

وقد لجأت الوزارة في سبيل ذلك الى مناورة تهديدية ماكرة : فلقد قيل للفنيين انهم لو لم يعلنوا الاضراب لكان مرسوم تثبيتهم قد صدر ، (مع العلم ان المرسوم ما زال نائما في غرفة رئاسة الجمهورية منذ اشهر) . وانهم باضرابهم قد ربطوا قضيتهم بقضية العمال ، وأن عليهم بذلك ان ينتظروا حل قضية العمال ، او يحلوا اضرابهم . وانطلت المناورة على بعض الفنيين خاصة وان معظمهم لم يختبر بعد وعود الدولة ولا يلم بقصتها ،



صورة من اضراب عمال الهاتف

وبالفعل فقد حل المياومون الفنيون اضرابهم بعد أسبوع من اعلانه .

تلويح باعقاب البنادق

مستفيدة من ظرف التراجع في موقف الفنيين ، زادت الوزارة ضغطها النفسي على العمال . فبدأ الوكلاء والاداريون في مضايقة العمال ، وصدرت المذكرات الادارية التي تهدد بأشد العقوبات كل من يستمر في الاضراب .. كان من نتائج ذلك ان عاد العمال وانزلقوا في ما كانوا قد رفضوه علنا :

أي طريق الاتصال « بالشخصيات » اذ اجرى بعض العمال اتصالا بالشيخ محمد عياد (« ملتزم » مطالب عمال البلدية المعروف، ورئيس لجنة تجمع التبرعات ، خاصة من عمال التنظيفات (!) من أجل بناء حسينية في خندق الغميق) . وبالطبع لم يسفر الاتصال عن شيء سوى جمود الاضراب اسبوعا جديدا .

— في اوائل الاسبوع الماضي فوجيء المضربون برجال الدرك وهم يتحدونهم في محاولة مكشوفة لاستفزازهم ، ولما كان ذلك في توقع لجنة متابعة الاضراب فان استفزاز الدرك سرعان ما احبط ولم يؤت ثماره . وما لبث الاستفزاز ان تصاعد يوم الثلاثاء أيضا عندما وصلت الى الدكوانة سرية من ١٢٠ دركيا احاطت بالعمال في معرض استعراض واضح للقوة .

وخدع صبيانية

— بالاضافة الى وسائل التهديد بالقمع واستعراض البنادق امام العمال العزل ، لجأت الدولة الى خدع اخرى من نوع ارسال موظفين اثنين الى مركز الدكوانة ، تظاهرا بأن وظيفتهما هي « احصاء » العمال المياومين . مع العلم ان لدى الوزارة جدولا كاملا بهم في دائرة التوظيف وكذلك في دائرة المحاسبة (جداول الرواتب) . كما قامت الوزارة بنشر خبر في الصحف (راجع النهار ٢٧—٨) مفاده ان اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة اوضاع المياومين قد عقدت اجتماعا بهدف الخروج بالمقترحات اللازمة ورفعها الى مجلس الوزراء .

فالعمال يتذكرون جيدا أنهم عندما قابلوا الوزير فؤاد غصن قام هذا بجمع بعض الاوراق المطبوعة على الدكتيلو من على مكتبه وقال لهم : « ان الذي في يدي هو نتيجة دراسة اللجنة الوزارية وأنا ذاهب لاعرض مقترحاتها في مجلس الوزراء » ثم أضاف انه اذا لم تتم الموافقة على المقترحات فهو مستعد للنزول الى الشارع «(!)» الى جانب المضربين ..

ثم ان العمال يعرفون أيضا ان مجلس الوزراء عقد منذ بدء الاضراب اربع اجتماعات متتالية دون الاتيان بأي ذكر لقضيتهم أو حتى مجرد ادراجها في جدول اعماله .

محاولات لشق المضربين

في ظل الضغوط والاحابيل المذكورة ، استطاع عملاء الادارة وكبار الموظفين جمع بعض العناصر الانتهازية ودفعوهم لمقابلة الوزير باسم قسم من العمال (الشبكات ، الرصاص، السائقين) . وما ان ذهب هؤلاء الى مركز الوزارة حتى رفض الوزير استقبالهم وكذلك المدير العام موريس غزالة الذي احالهم على رئيس المصلحة . وقد بادر هذا الاخير العناصر المذكورة باغداق الوعود عليهم بانهم سوف يصبحون مياومين دائمين وان القسم الاخر وهم عمال المسالك (حوالي ٥٠٠ عاملا أكثر الفئات حرمانا ، يعملون ستة أشهر في السنة فقط وهم الان الذين يتصدرون قيادة الاضراب) لا أمل اطلاقا في تحقيق مطالبهم ، وبالتالي من مصلحة عمال الاقسام الاخرى الانفكاك عنهم لان قضيتهم خاسرة ، وطمعا في مزيد من تفتيت وحدة المضربين وعد رئيس المصلحة المذكور بان يشمل قرار التثبيت العناصر البارزة في عمال المسالك (لجنة المتابعة الاساسية) .

وبعد ظهر يوم الاربعاء ، قامت الوزارة بمحاولة اخرى هي تقديم وعد بزيادة اجور عمال المسالك ٥٠ قرشا يوميا املا في ان يؤدي ذلك الى تفكيك الاضراب الا ان المحاولة فشلت ولم تلق أي تجاوب من العمال .

لا بديل عن الاستمرار في الاضراب

على صعيد المضربين ، هناك حقيقة واضحة من الجميع : ان بين عمال المسالك وبين البطالة الموسمية التي تستمر طيلة ستة اشهر شهر واحد فقط . ولا يمكن لهؤلاء العمال مهما كلف ذلك ان يبادلوا اضرابهم الصامد وفرصة تثبيتهم بشهر عمل لا يغني ولا يسمن .

هذا على افتراض ان الدولة لن تلجأ الى استفراد العمال والبطش بهم ما ان يتخلوا عن الاضراب وهو افتراض غير وارد .

ان ما يعمل المضربون في سبيله ، ليس ابدا المساومة على الاضراب ، بل العودة لمحاولة توسيعه الى شتى فئات الوزارة وصولا الى اضراب شامل يجبر الدولة على الرضوخ لمطالب الجميع الذين ما زالت تنفرد بهم فئة بعد فئة حتى الان . وهذه الامكانية ليست مستبعدة رغم ما يتطلبه ذلك من جهود حثيثة لتوعية الفئات الاخرى التي لم تتحرك حتى الان .

بقيت مسألة اخيرة هي الصعوبات المادية التي يواجهها العمال للاستمرار في الاضراب اذ ان بعض العمال لم يعد يملك ما يكفيه غائلة الجوع .

لحل هذه المسألة فان بامكان العمال ان يلجأوا الى رفاقهم في بعض المصالح والمؤسسات : تشكيل لجنة اتصال بالعمال تقوم بشرح أوضاع مياومي الهاتف أمامهم وتطلب بنتيجة الشرح ان يتم دعم الاضراب عبر التبرع المادي للمضربين لتمكينهم من الصمود في وجه الضغوط الشرسة للسلطة (١) والرد على سياستها المستمرة في التآمر على وحدة نضال العمال اللبنانيين .

١ — يجدر التنويه بقيام الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين بتقديم مئة ليرة لبنانية كمساهمة في دعم المضربين .

بيان لجان العمل لمتابعة قضايا عمال الآثار في صور

أصدرت لجان العمل لمتابعة قضايا عمال الاثار في صور البيان التالي :

ايها الرفاق :

بالامس واثر هزيمتنا في اضرابنا الاخير سرحت المصلحة ما بين ٧٥ — ١٠٠ عامل اثار في صور . بعدها اقدمت على تسريح جميع عمال اثار معهد اشمون في صيدا وسلطت الازلام في صور ليمارسوا عمليات ارهاب على العمال كان ابسطها توجيه الشتائم لهم مهددين بتكسير رأس أي واحد يفكر باضراب من جديد .

واليوم تستمر المصلحة في سياسة اخضاع العمال فتقدم على تسريح حوالي « ٢٠٠ » عامل في صور . لماذا التسريح والمصلحة قد وعدت في اضرابنا الاخير بانها قادرة على استيعاب حوالي ٣٥٠ — ٤٠٠ عامل ؟.

لماذا التسريح وهناك روايات تنشر حول امكانية فتح ورش جديدة للعمل في المنطقة ؟

القضية واضحة ، المصلحة تنفذ خطوات جديدة من مخططها على طريق اذلالنا وقهرنا ، فهي بتسريحنا تزيد من تبعية العمال وارتباطهم بعملائها وليصبح بقاءنا في العمل مرهون في هذه الحالة بمراضاتهم ومراضاة اسيادهم في الادارة ، انها تريد ان تعيشنا في حالة خوف دائم من التسريح يمنعنا من القيام بأي عمل نضالي للمطالبة بحقوقنا .

وهكذا يصبح التسريح السلاح الرئيسي الذي تستخدمه المصلحة للمحافظة على تبعيتنا لها ولازلامها ولاجهاض اي محاولة للمطالبة بحقوقنا المهدورة .

كيف يمكننا الخروج من هذا المأزق ؟

لا طريق أمامنا سوى النضال من أجل تحقيق وحدة وتماسك عمالنا في القطاع ، فكلنا يعرف ان التفكك الحالي للعمال هو الذي يمكن المصلحة من الاقدام على عمليات التسريح بمثل هذه البساطة .. اننا نعرف ان طريق توحيد العمال ليس بالامر السهل ولكن لا بد لنا من السير في هذا الطريق كي نحصل على حقوقنا .

ان الخطوة الاولى على طريق نضالنا من اجل وحدة عمالية متماسكة تكون في انتظامنا بلجان العمل . ان هدف هذه اللجان هو توحيد العمال في نضالهم ضد المصلحة ومن اجل التثبيت : مطلبنا الرئيسي. ذلك اننا لو كنا مثبتين لما تجرأت الادارة على تسليح الازلام لتوجيه الشتائم ولما استطاعت تسريحنا ولما اضطررنا الى التزلف لفلان وفلان من اجل البقاء في العمل ولحصلنا على كافة حقوقنا من تامين ضد مخاطر العمل الى تعويضات عائلية وغلاء معيشة وعطل رسمية واجازة سنوية .. الخ .

لننتظم في لجان العمل من اجل النضال في سبيل مطالبنا .

لنناضل من اجل وحدة عمال الاثار .

لنناضل من اجل التثبيت مطلبنا الرئيسي .

لجان العمل لمتابعة قضايا عمال الاثار

صور — البص

اصابة الاقتصاد اللبناني بالكوليرا

منذ ان هب « الهوا الاصفر » (الكوليرا) على لبنان ، حاملة نسماته جراثيم الوباء الخطير ، ظهرت اعراضه على شكلين متعاكسين ، في مجالين مختلفين : في شعب لبنان على شكل اسهال حاد ، وفي اقتصاد لبنان على شكل امساك حاد ، وانسداد في التصريف .

ففي ما عنى المجال الثاني — الاقتصاد — فان خطورة الوباء جعلت دول المنطقة العربية تعمد الى اتخاذ قرارات بحظر الاستيراد من لبنان ، لا سيما ما يتعلق باستيراد المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية . ذلك بالنظر لكون لبنان منطقة موبوءة . او مشبوهة على الاقل. وهكذا اغلقت اسواق ليبيا والاردن والسعودية والكويت وامارات الخليج كدبي وقطر وسواهما فاوقف المصدرون شحن البضائع الى اسواق الدول المذكورة بانتظار الغاء تدابير الحظر المتخذة من قبلها . مع الاشارة الى ان هذه التدابير تطال حوالي اربعين سلعة . فانسدت بذلك ، جزئيا بطبيعة الحال ، مجاري التنفس الطبيعي لاقتصاد لبنان الموصولة بالمنطقة العربية . مما سيؤدي ، حتما الى التاثير على حركة اتجاهات الاسعار : نفقات اضافية متاتية عن وضع مزيد من كميات البضائع التي يطالها الحظر في المخازن ومستودعات التبريد مدة أطول . ومن شان ذلك ان يحد من القدرة على التصريف ، فيما بعد ، قياسا على مستويات التصريف السابقة . نظرا لارتفاع الاسعار ، بارتفاع النفقات ، والحد من القدرة على منافسة الانتاج الاجنبي ، المثيل او البديل ، في الاسواق المعنية . كما أنه من جهة اخرى فان طبيعة السلع المعنية وقابليتها للتلف ، احيانا ، (التفاح ، مثلا) تقضي بالعمل على الاسراع في تصريفها ، مما يؤثر في اتجاه معاكس ، بالاضافة الى عوامل اخرى اهمها المنافسة ، اي خفض الاسعار بالنظر لازدياد في العرض لتلك البضائع . فضلا عن ان اضطرار مصدري البضائع المحظور عليها دخول اسواق معينة الى تحويل تلك البضائع الى اسواق اخرى سيؤدي الى اغراق تلك الاسواق ، وبالتالي الى تدهور الاسعار .

هذا عن الوجه العربي للاعراض الاقتصادية لوباء الكوليرا ، اما عن وجهها الداخلي فان علائمه بدت في مجالات تراوحت ما بين المتعلق منها بسنع معينة (المرطبات ، البوظة) او بقطاع الخدمات عموما (المسابح ، السياحة، الاصطياف) .

واذا كان شعب لبنان المعرض ، اساسا، للوباء الخطير قد ضاعت مسألة العناية به ما بين وزارة تدعوه في الاذاعة والصحف ، للتلقيح في مراكزها وتطرده هناك بحجة عدم توفر اللقاحات ، مما ادى الى احتجاجات في بعض المناطق (طرابلس) وما بين الاطباء والمستشفيات الذين رأوا في الموضوع فرصة سعيدة لمزيد من الاثراء والغنى (تراوح اجرة اللقاح ما بين ليرتين و ١٠ ليرات) — اذا كانت مسالة العناية بسلامة الشعب قد انطمست وأوكلت الى المتاجرين بها فان هذا لا يعني ان المستفيدين من عمليات الاستيراد والتصدير سيعاملون بمثل ما يعامل به الشعب من عدم الحرص وقلة الاهتمام .

فوزارة الصحة المعنية مباشرة ، من حيث المبدأ بالموضوع ، تسعى جاهدة لاقناع الجميع بأن لبنان سليم معافى لا اثر فيه للكوليرا . يمكن للسعوديين والكويتيين وغيرهم ان يأكلوا ما شاءوا من تفاح لبنان ، بكفالة على مسؤولية معالي الوزير . واذا كان المتضررون هم اصحاب البلاجات والمسابح فان معاليه يسرع الى البحر فيخضعه للمعاينة والفحوص المخبرية فيجده بخير لا يشكو من جرثومة الكوليرا ، «خلافا للاشاعات» ويتحمس الوزير فيهدد الصحف بالملاحقة امام القضاء اذا هي نشرت معلومات (غير صحيحة) حول وباء الكوليرا في لبنان ، حتى ولو كانت منظمة الصحة العالمية .. ثم ما يلبث ان يخضع للامر الواقع ، فيمنع السباحة ويقيد صيد السمك .

ولم يفت كمال جنبلاط ، في هذا المجال ، ان يدعي الالمام بشيء من علم الطب فيجمع نقيبي الصحافة والمحررين ، بتاريخ ٢١—٨—٧٠ ، ويبلغهما ان الاصابات القليلة الحاصلة في لبنان هي مرض (الطور) وليس الكوليرا . (انبأنا أحد الاطباء ان جرثومة « الطور» هذه ليست في الواقع الا صنفا من اصناف جرثومة الكوليرا) . ويكشف لهما ، في الاجتماع المذكور ، عن الايدي المخفية التي تكمن وراء دعاية وجود وباء الكوليرا في لبنان فيقول: ان تضخيم مرض « الطور » في الخارج هو من صنع الدعاية الصهيونية لجلب السياح الى اسرائيل وتحويلهم عن لبنان . وبما ان كمال بك هو على رأس المتصدين للصهيونية فدائيا ، وعسكريا ، واعلاميا ، وطبيا فانه يعين لنا مهمتنا في المرحلة الراهنة بانها في طمأنة اللبنانيين والمصطافين العرب الى ان لا كوليرا عندنا ، وان علينا ان نقود حملة توعية في الخارج معاكسة لما تروجه اسرائيل.. أما في الداخل عن متاجرة وزارة الصحة باللقاحات وبيعها من الاطباء ومتاجرة الاطباء والمستشفيات وترك مناطق بكاملها دون الالتفات اليها . أما عن المناطق المؤهلة بطبيعتها لان تكون مراكز صالحة لاستقبال الوباء وتعميمه في لبنان والمنطقة بكاملها ، فلا كلمة من معاليه ولا من غيره حولها . وربما ، لا مجال للكلام عن مثل هذه القضايا ، ما دامت المسالة قد نقلت الى صعيد المعركة القومية بيننا وبين الصهيونية فما علينا الا ان نحافظ على وحدة الصف وحشد الجهود وتوحيد الطاقات اللبنانية بكاملها — وربما العربية — في مواجهة العدو .

هكذا ، اذن ، تبدو اعراض الوباء خطيرة في اقتصاد ضعيف البنية ، شديد الانكشاف ، عديم المناعة ، تهتز كل موازينه من اي حادث طارىء ، حتى ولو كان نسمة من نسمات « الهوا الاصفر » فيهب جميع اولي الامر الى سند حيطان البنيان المتداعي بدءا من وزارة الصحة الى من لف لفها من وزارات الخارجية ، والزراعة ، والداخلية . ويدعي الجميع بالمعرفة بالعلوم التي تخدم دعم البنيان والمستفيدين من بقائه ، حتى ولو كان الامر يتطلب الالمام بشيء من علم الطب .

الحركة العمالية اللبنانية

بعد طرد العمال من معمل غندور :

الاستغلال "الوطني" رغم قانون العمل

الاخوان غندور خمسة وكل واحد منهم يسكن شقة فخمة على الروشة في بناية تخصهم. كل واحد يعيش من خلال اقتطاعه حصته من ارباح المعمل — « منبع المال » — القائم على مدخل الشياح حاجبا بيوت حي المصبغة وما اليه من احياء شعبية تتراكم فيها المساكن القذرة حيث يعيش العمال فيتنشقون هواء دواخين المعمل الكثيفة بالجراثيم والسم والمواد القاتلة للصحة .

انشا الاخوان غندور المعمل « ليؤمنوا » العيش لهؤلاء « المحتاجين » : يوظفون سكان مخيم تل الزعتر وبرج البراجنة وحي الشياح الشعبي فيقدمون لهم مقابل عملهم اجرا يكاد لا يكفي العامل ليتمكن من الاستمرار في العيش في نفس البيت وعلى النمط نفسه من البؤس والفقر .

عمالهم بنات وشباب . معدل العمر للبنات يقارب الاربعة عشر سنة بينما يصل الى ١٨ سنة عند الشباب مع العلم ان هناك فتيات عمر الواحدة منهن ١٠ سنوات لا اكثر كما أن هناك صبيانا لم يتجاوزوا الاثنتي عشرة سنة بعد . ولا تظن ان للعمر اثرا على نوعية الاشغال التي يقوم بها العامل او العاملة . عند ال غندور لا حاجة للبراعة والتخصيص والدقة يمكن لاي عامل ان يقوم باية مهمة دون سابق معرفة وخبرة . مما يسلب العامل « القديم » دقة عمله وحسن معرفته بالمصلحة ، فيقضي على اية امكانية ترقية في المنصب والاجر (لكن طبعا اذا لم يتعلم العامل السرعة ، اي اذا لم يات « بالانتاج » المطلوب منه يحسم من اجره دون تردد)

لا مقياس في الاجور وهي تتراوح بين ليرتين ونصف وست ليرات وسبعين قرشا (الحد الاقصى الذي لا يتقاضاه الا من تجاوز العشرين سنة) . من يتقاضى ليرتين ونصف ؟ الجدد كلهم لانهم جدد (وواضح ان الخبرة لا تلعب الا لصالح الاخوان غندور اي انهم يتذرعون بها لدفع ابخس اجر ممكن للعامل) وليس من عامل جديد واحد يتجاوز السادسة عشرة من العمر : لان الاخوان غندور غير مستعدين اطلاقا ان يدفعوا ست ليرات وسبعين قرشا الا في حال الحاجة الماسة ، اي متى كان العامل في فرع الميكانيك منذ مدة لا باس بها من الزمن اي أنه يحسن معرفة الالات .

او متى كان العامل قديم العهد في المعمل، رباه « الاخوان » على ايديهم فتاكدوا من وفائه وطاعته لهم . اي انه اصبح عميلهم « يستعملونه » للتجسس على العمال ولفضح اية محاولة تحرك . وهم قادرون على ذلك طالما لا حاجة في العمل للتخصص والدقة . فاذا ما استمر عامل او عاملة مدة طويلة في المعمل ، وقارب العشرين سنة ، احيل الى « الاشغال الشاقة » من تسبيع الحمامات والقسم بكامله طيلة النهار — فيما يختص بالبنات — الى النقل الى الافران الحارقة — فيما يختص بالشباب . حتى يرهق العامل ويترك العمل من تلقاء نفسه فيتحقق مخطط الاخوان غندور ليس فقط في صرف العامل، بل ايضا في التخلص من دفع التعويض له لانهم — رسميا — لم يطردوه . خاصة اذا كان الاخوان غندور يشكون « بسلوك » العامل ويتهمونه « بالتحرك والتمرد » . هكذا ، من اسبوعين تقريبا بداوا يصرفون العمال واحدا تلو الاخر دون اي مبرر ودون سابق انذار . ولا شك في ان صرف عدد من العمال دفعة واحدة لا يعيق العمل اطلاقا. اولا لان الطلب خفيف في فصل الصيف والعمل خافت والارباح متناقصة ثم لان عشرات من العمال العاطلين ينتظرون يوميا على ابواب المعمل ، طالبين بفارغ الصبر آن يصرف احد العمال ليحلوا مكانه .

هكذا فان الاخوان غندور يفرقون بين العمال . يخلقون العداوة والحسد بينهم كي لا يتفقوا ولا يصبحوا قوة متكاتفة تقف بوجههم وتفرض عليهم مطاليبها . يفرقوهم باغراء بعضهم وتقديم المكافات لهم اذا ما راقبوا رفاقهم في العمل : يلوحون امام موسى احلام الدراجة والزودة في الاجر اذا تتبع تحركات زملائه (لكن موسى لم يقبل ببيع نفسه رغم حاجته الماسة الى دراجة — هو من سكان تل الزعتر — ورغم محاسن الزودة) . اما الاخوان غندور فلا يطيقون نبل الاخلاق والوفاء وتخلصوا من موسى بعد ان صرفوا اخته عمشي : هكذا قطعوا مصروف عائلة عدد الاولاد فيها ثلاثة عشر .

وهناك غير موسى ، عمال وعاملات يعيشون في حالة من البؤس الشديد والذعر من الاخوان غندور واستبدادهم ، هؤلاء يرون في « هدايا » الاخوان ، حلا لمشكلتهم البيتية ، والطريق الوحيد للاستمرار في العمل ولتامين العيش : امثال ديبه ومريم اللتين تحالفتا مع الاخوان ضد العاملات ، فاخذتا تنفذان اوامرهم وكان المعمل يخصهما . وهما لا تريان ان « الاخوان » يسخرون منهما ، وان « بشاشة الوجه والصداقة واللطف » نحو ديبه ومريم ليست سوى واجهة غش لشرائهما والتمكن من متابعة احوال العمال. ولا يقتصر تفريقهم بين العمال على ذلك بل انهم يحيطون المعمل بجو من الرعب والارهاب حتى اذا ما حاول عامل ان يشكو همه لصديقه وان يحرضه للعمل ، اسرع هذا الاخير للوشاية على صديقه لكي لا يكشف امره . وقد نجح « الغندور » بانتزاع ثقة العمال برفاقهم وقضوا على قوتهم .

هذه هي وظيفة الوسطاء — الوكلاء : يفرقون بين العمال من جهة ويحجبون حقيقة الاستغلال في المعمل من جهة اخرى : لان العامل البسيط — الوكيل — يصبح بنظر العمال ، مصدر بؤسهم وشقائهم لانه يشكل الواجهة التي يرتطم بها العمال عند كل حادثة ومشكلة . والعمال يظنون انه يتصرف كما يشاء ، وان استبداده ليس سوى بغض شخصي يكنه لفلان وفلان . فيسيء معاملتهم لكرهه لهم . اي ان الوساطة تمكن الاخوان غندور ليس فقط من ابعاد العامل عن اخيه العامل بل ايضا عن تمييع وعي العمال لطبيعة الاستغلال العام الذي يقومون به ضمن المعمل : عندما تفرض ديبه (الوكيلة) على العاملة ان « تسهر » والا فيحسم من اجرها ، او عندما تمنعها من غسل رجليها او من الاستراحة اذا شعرت بالارهاق ، فهي تتصرف حسب اوامر « المعلم » وتبعا لقوانينه . لا شك في ان ديبه تزيد في الاستبداد واعطاء الاوامر ، لكن هذا طبيعي لانها ترى في « منصبها » المتميز مجالا « لفش خلقها » وفرض نفسها على الاخرين لقاء ما تلقته هي من استبداد واذلال . والاخوان غندور على علم بكل ذلك يستغلونه لصالحهم اي لزيادة البغض والحقد بين العمال ونشر روح الرشوة والفساد .

اما عدد الوكلاء فثلاثون : ثمانية في قسم الشوكولاتة ، اثنان في الملكة والمستر ، وتسعة في البسكوت ، واحد في الراحة ، اثنان في المكرونة ، واحد في الزيت وسبعة في الطبليات : كلهم من المستوى نفسه . كلهم عمال بسيطون اختارتهم ادارة غندور لتمزيق صفوف العمال واستترت نزاهتهم واخلاصهم لاخوانهم دون ان يشعروا بذلك. مقابل « زودة حزينة » وضحكة من نزار او شفيق . يشرف هؤلاء الوكلاء على تطبيق قوانين ال غندور الصارمة :

— لا مجال للذهاب الى الحمام الا خلال فترة معينة مدتها ساعة : على العمال ان ينظفوا معدهم كما يطيب « للاخوان » والا (اي اذا ذهبوا الى الحمام خلال العمل) وجدوه مقفلا ، وحسم من اجرهم . هذا سبب الازدحام على ابواب الحمام خلال تلك الساعة ، « ساعة الفرج » . ولا حق لاحد أن يبقى داخل الحمام أكثر من دقيقتين لان الباقين ينتظرون . اذا نقض عامل القانون اسرع الوكيل لفتح الباب على مصراعيه وكشفه على رفاقه وهو جالس في الحمام. انه لا حق للعامل ان « يدخن » الا في الحمام. عليه اذن ، خلال دقيقتين ، ان يقضي حاجته ويرتاح ويدخن ؟

— هناك ساعة استراحة عند الظهر لتناول الغداء ، وتصبح الساعة نصف ساعة في الصيف — « دوام الصيف » — لان العمال ينهون العمل باكرا ، لكن « الاخوان » يعرفون كيف يحتالون ، وكيف يتمكنون من تحقيق نفس عدد ساعات العمل : يبداون العمل في الساعة السابعة بدلا من الثامنة ويسمحون بنصف ساعة للغداء : اكتملت الحلقة وحقق العمال ٨ ساعات عمل لا بل باكثر من الارهاق والاحراج . والغداء على حساب العامل طبعا : اما ان يجلبه من بيته او ان يشتريه من مطعم قريب . ما هي نوعية هذا الطعام ؟ « عروس » من طعام بارد ، او جبنة ، او فلافل ... بينما ال الغندور جالسون الى موائدهم والخدام يطوفون حواليهم من جاط الى جاط ومن طبق الى طبق فيختارون ويرفضون ما لا يروق لهم اليوم . وقد يتذرعون امام مجادليهم انهم هم الذين يؤمنون للعمال امكانية الاستمرار في العيش من خلال مصنعهم وراس مالهم . ماذا « شحاذون ومشارطون » ؟ لا حاجة لهم لاكثر من ذلك . والعمال يصدقونهم ويرون فيهم القوة والقدرة لانهم اصحاب المال . وهم لا يدرون انهم هم اساس الثروة والنعيم . لا يرون أن قوة عملهم هي مصدر الانتاج وان الالة ليست الا عملا ميتا دونهم . لا يرون انهم اذا اتحدوا ووقفوا كلمة واحدة بوجه ال الغندور ، يقدرون على قطع مصدر ثروتهم، لا يرون انهم هم القوة وان وجودهم في موقع الضعف اليوم ليس الا وجودا مرحليا . لكن متى وعوا ان راس المال الاساسي لا يستمر في البقاء ولا يتراكم بقدرة الهية بل من خلال استثماره في المصنع اي من خلال « استعمال » قوة عملهم لانتاج سلع استهلاكية تعود الى رب العمل براسماله وتحقق له الربح ، عندئذ يفهمون كيف ان اتحادهم في التمرد يمكنهم من الحصول على مطاليبهم ونيل حقوقهم .

والعمال اليوم لا يرون كل ذلك لان كل واحد منهم لا يرى الا نفسه ، ضعيفا امام « عظمة » الاخوان ونفوذهم وقدرتهم على التصرف كما يشاؤون . فالعامل لا يرى ان حالته ليست خاصة به بل هي حالة العمال كلهم ، ان سوء المعاملة التي يعاني منها هي ظاهرة لا بد منها في مصنع راسمالي قائم على الاستغلال والاستعباد واستلاب الحريات. لذلك لم ينتفض عمال المعمل عندما قطع عامل « عمره ١٣ سنة » يده وهو يعمل على الة اوتوماتيكية ، دون ان يكترث ال « الغندور » ، بقي الكف معلقا بالالة لمدة ساعتين تقريبا وكان برغوثا لم يصب باذى . كذلك لم يثوروا عندما حرق عامل جسمه بطبخة علكة ساخنة . واستمروا في العمل عندما وقع قالب حديدي على رجل عامل ثالث فكسرها لماذا سكتوا ؟ لانهم لم يتكاتفوا بعد وكل منشغل بنفسه . لماذا لم يتكاتفوا ؟ لان كل يعتقد انه المسؤول عن حسن او سوء معاملة « الاخوان » له . هم يعتقدون ان فلان لو كان شديد الانتباه لما قطع يده وان فلان لو كان جديا في العمل لما احترق. اي انهم يجهلون « حوادث العمل » . يجهلون ان الحريق والبتر هي حوادث موضوعية اي ان العمل على الالة او في الافران بحد ذاته يحمل امكانيات البتر والحريق . اي ان ظروف العمل تهدد دائما حياة العامل : الالة بسرعتها والفرن بلهيبه ، وان لباقة العامل وحذره ليسا الا عاملين ثانويين في الحادث . والاخوان غندور هم الذين زرعوا هذه العقيدة باعتبارهم كل حادث حادثا فرديا ، فلا يتحملون مسؤوليته ولا حتى يؤمنون الطبيب والعناية الاولية. ليس في المعمل كله بطوله وعرضه ، الا قنينة صغيرة من « الدواء الاحمر » وبعض الشرطوطون ، والعامل المعطوب والمضطر الى التعطيل ، يعطل على حسابه ولا يتعرف « ال الغندور » على اي يوم عطلة بسبب الصحة . طبعا طالما ان احد شروط العمل هو الاجر على الانتاج : اي ان يوما لا ينتج العامل فيه الكمية المحددة (حتى اثناء وجوده في المعمل) لا يتقاضى عنه اجرا . هكذا لا تدفع ايام الاحاد والاعياد الا اذا استمر العمال في العمل . وقد افرط « الغندور » بالكرم « فوهبوا » العمال اجر خمسة ايام اعياد للسنة كلها .

لكن في المعمل عمالا اجتمعوا حول ظروف عملهم لتحليلها والقيام بعمل مجد يقضي عليها . فالفوا لجان عمل تدرس اوضاع المعمل وتحاول الاتصال بالعمال لتوعيتهم وتنبيههم على ظروف حياتهم وعلى ضرورة الوقوف بوجه « الغندور » والمطالبة بنقابة عمال معمل غندور. ووزعوا المناشير التحريضية السنة الماضية فارتعب ال الغندور ووعدوا العمال بالزودة . وانتظر العمال تلك الزودة . اتت بجلالتها : قيمتها : ٢٠ قرشا لكل عامل !... ولم يسكت العمال وعادوا فوزعوا مناشير تدعو العمال الى المطالبة . وكان رد ال غندور مباشرا . اتفقوا للقضاء على هذا التحرك . وادركوا يومذاك اهمية التجسس والوشاية كوسيلة يستعملونها للاستمرار في السيطرة : وعن طريق قاسم حسن واجود حسن باسم « القرابة » والصداقة و « روح العائلة » شكلوا لائحة من اسماء العمال المشبوهين وبداوا يطردونهم واحدا تلو الاخر . الاخوان غندور ليسوا اغبياء وفهموا ان طرد العمال دون سبب مباشر

— البقية على الصفحة — ١٥ —

قضايا نظرية

السوق والخطة

مقال جديد لشارل بتلهايم

يطرح النص التالي ، الذي كتبه احد كبار منظري التخطيط الماركسيين ، مسالة اساسية في محاولة تحديد مفهوم النمط الاشتراكي في الانتاج .

واذا كان النص يتطرق بصورة اساسية للتجربة السوفياتية، وتجارب اوروبا الشرقية، فان تحليله يطال اكثر التجربة الناصرية . فتبني الاشتراكية انطلاقا من وجود قطاع عام واسع ، هو في الواقع نهب لفئات متعددة المصادر من بيروقراطية عسكرية الى تكنوقراطية الى عناصر من البورجوازية السابقة ، بفعل استمرار دولة واجهزة ومؤسسات واستغلال لم يتغير . ان اعادة طرح بعض المفاهيم الاساسية على بساط البحث ، عندنا ، ينبغي ان يتم من خلال تحليل تجارب بناء راسماليات الدولة العربية. واذا كانت « الحرية » قد بدات التحليل السياسي لبعض جوانب هذه التجارب ، فان التحليل الاساسي ما زال معلقا . ومحاولة بتلهايم هذه تزيح غشاوة ، وتحدد بعض التميزات الاساسية للبدء بعملية التحليل . ولا شك ان تقديم النص عطف على نقاش بدأ حول الموقف السوفياتي ، من جميع زواياه .

الحرية

ان التطور نحو الاشتراكية هو ، في مبداه ، تطور نحو سيطرة المنتجين المباشرين على شروط معيشتهم ، اي على وسائل الانتاج ، وعلى هذا الانتاج نفسه . اما ما يدعى بـ « التخطيط الاقتصادي » فهو احدى وسائل هذه السيطرة شرط ان تتوفر ظروف سياسية معينة . وما لم تتوفر هذه الشروط يتحول التخطيط الى مجرد وسيلة من الوسائل التي تستعملها الطبقة المسيطرة — وهي غير طبقة المنتجين — المتعيشة من انتاج هذه الاخيرة ، وذلك لتوطد سيطرتها على وسائل الانتاج ، وعلى الانتاج نفسه .

وهنا يجدر التاكيد ان « السوق » * و « الخطة » هما مفهومان تجريبيان ، ولا يصلحان بالتالي الا للوصف بكلمات مازالت ايديولوجية ** . اما علاقات الانتاج فليس من الممكن ان تجلى الا عن طريق ما يسميه ماركس « بتحليل الاشكال » . اذن فالتناقض بين « السوق والخطة » « ظاهرة سطحية » ، ولا يمكن فهمه من خلال الظاهرة نفسها ، بل من خلال تبيان التناقضات العديدة والمستترة — لعلاقات الانتاج والعلاقات الطبقية — التي « تتمثل » *** كلها في التناقض بين « السوق والخطة » .

اذن فالتناقض بين « السوق والخطة » ليس هو التناقض الاساسي : فهو لا يعبر عن تناقض طبقي (اي سياسي) ، او عن تناقض اقتصادي (اي بين علاقات اجتماعية على الصعيد الاقتصادي) . انه يعبر عن بعض نتائج هذه التناقضات ، كما انه يعين « الموقع » الذي « تتمثل » فيه هذه النتائج .

بدقة اكثر ، ان التناقض بين « السوق والخطة » يعبر تورية ، عن تناقض بين « مجالين للتمثيل » او بين « مسرحين » (1) على هذين المسرحين يتجول « الممثلون » : شارون وباعة ومخططون ومدراء واداريون، الخ . هؤلاء ، كما يبدون ، ليسوا « ركائز » علاقات اجتماعية ، او « مفاتيح » تقوم بمهام — تحددها العلاقات الاجتماعية ، وخصوصا علاقات الانتاج — . فهم يبدون « افرادا » يملكون « استقلالا » و « نفسية متميزة » . ووجودهم في « الاطار » الذي يدخلون فيه — مكتب التخطيط او ادارة المصنع — بالاضافة الى « اشكال العلاقات » التي تربط ما بينهم ، هذا الوجود وهذه الاشكال تحجب الوجه الاساسي ، اي العلاقات الاجتماعية الاساسية التي يشكلون مظهرها ، والتي تنعقد في مكان اخر . هذا « المكان الاخر » هو : الصعيد الاقتصادي (واقع الانتاج) ، والصعيد السياسي (اجهزة السلطة) ، والصعيد الايديولوجي (لا سيما الاجهزة الايديولوجية من مدارس وجامعات وصحف واذاعة الخ .)

اما اذا قدمنا هذين « المسرحين » — السوق والخطة — واعطيناهما مكان الصدارة فجعلنا منهما « موضع التناقض الاساسي » نكون قد استبدلنا التحليل المحدد لعلاقات اجتماعية فعلية ، بوصف « الاعمال » التي تشغل هذين المسرحين — وهو وصف ايديولوجي غالبا — او نكون استبدلناه بوصف الاشكال التي « تمثل » العلاقات الاجتماعية الفعلية على هذين « المسرحين » .

ان جزءا كبيرا من المناقشات حول مسائل مرحلة الانتقال الى الاشتراكية وهي مناقشات تصف سياسات فعلية ، كان مغلوطا . لان النقاش لم يحدد ماهية « السوق والخطة »، اي أنه يدرك انهما تصويران « للمواقع » الوهمية والفعلية في آن واحد، حيث « تتمثل » علاقات يحجبها هذا التمثيل نفسه .

لا شك ان الكلام عن « السوق والخطة » في صدد مشاكل المرحلة الانتقالية يتيح رؤية اولية « لما يحدث » على « المسرحين » . لكنه يفترض الرجوع الى سلسلة من المفاهيم، هي بالذات المفاهيم التي من خلالها « ينظر » الممثلون الى اعمالهم (وهم على جهل تام بالعلاقات التي يحملونها) . هذه المفاهيم ترجع الى الاشكال المتعددة التي « تمثل » العلاقات الفعلية وتحجبها في آن واحد . ثم تاتي سلسلة من المتوسطات ، لا بد منها. اذ ان العلاقات والتناقضات تتكون (ولا نرى الا نتائجها غير المباشرة والمشوشة) .. على ثلاثة اصعدة اساسية من المجتمع تمتد اليها جذور التناقضات والعلاقات فتتضاعف ، ويتضاعف معها « تمثيلها » . « يشير » الى ذلك « طبيعة » الاشكال والمفاهيم الايديولوجية التي تتداولها النقاشات حول « الخطة والسوق » : من القيمة ، والسعر ، الى العقد ، الى الاجهزة الادارية وملكية الدولة ، الى « الحوافز » المادية والمعنوية الخ .

هذا التفاوت ، وعدم التجانس بين المفاهيم التي نحتاج اليها كلما استعملنا التناقض بين « السوق والخطة » يعنيان ان هذا الاخير ليس تناقضا اساسيا ، وانه ليس سوى الوجه الايديولوجي « لمسارح » تتجابه عليها اشكال « تعبر » هي نفسها عن علاقات اجتماعية . وتقوم بحجب هذه العلاقات نفسها. ان تداخل هذه العلاقات هو الذي يشكل البنية (الانتاجية) حيث تنشا وتترعرع التناقضات الاساسية التي يجب كشفها . لكن هذا يفترض تحليلا لبنية المجتمعات التي تمر في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية .

اما ما بقينا سجناء (كما كنا لسنوات عديدة) لاشكال التصور المباشر ، والمفاهيم الايديولوجية المبنية على هذه الاشكال ، فاننا نبقى في عالم شبه حقيقي وشبه وهمي : « شبه حقيقي » اذ ان مفاهيم « سوق وخطة وادارة » ، تعبر كلها عن حقائق واقعية . و « شبه خيالي » لان التعبير الذي يشير الى هذه الحقائق يتضمن في الوقت نفسه حقائق غير التي يقدمها مباشرة . وتبقى هذه الاخيرة محجوبة طالما لم نحاول فهم « الاشارات » التي تحجبها . ان « الخطة » مثلا هي عمل سياسي واداري ملموس ، لكن عمليات العمل والانتاج والتوزيع والاستهلاك التي تجري حتى في اماكن العمل وضمن وحدات الانتاج والاستهلاك ، والتي يحددها « التخطيط » ، قد لا تمت الا بصلة بعيدة جدا الى ما تهدف اليه « الخطة » ، فتتحول هذه الاخيرة الى « اسطورة » ، ولا يمكن فهم هذا التحول دون الرجوع الى العلاقات الطبقية والايديولوجية .

لذا طالما اقتصرنا على مجالي « السوق والخطة » ، لا يمكننا ان نصوغ اية نظرية علمية بل مجرد فرضيات تجريبية . مما يسمح لنا — وضمن حدود معينة — ان نقوم بـ « عمل مجد » ، اي بالوصول الى الهدف المبتغى . كما يمكن — بالعكس تماما — ان نصل — دون ان نعرف كيف اذا لم ندرس العلاقات والتناقضات التي تحكم حركة مجتمع معين — ان نصل الى نتائج غير متوقعة .

ان بعض فشل البلدان الاشتراكية هو نتيجة نظريات لم تعبر عن الظواهر المباشرة الا بمفاهيم ايديولوجية . مؤكدا ان هذا هو احد اسباب الفشل . والاولوية التي اخذتها هذه النظريات فيما بعد ، تعود الى اسباب ترتبط بالصراع الطبقي وبتوازن القوى بين الطبقات .

ان البحث في وضع البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال الى الاشتراكية وفي التاريخ الاقتصادي والسياسي لهذه البلدان ، وفي تطورها نحو الاشتراكية او في انحرافها نحو الراسمالية ، كما ان البحث في نهج مؤرخي هذا التاريخ (وانا منهم) ، ان هذا البحث يؤكد ضرورة الانتقال الى « ارض اخرى » اي الى غير « الارض » التي عرفتها المناقشات الايديولوجية خلال الاربعين سنة الاخيرة ، وحيث انشيء « مسرحا السوق والخطة » .

وهذا الانتقال ليس سهلا : علينا ان ننظر الى ما وراء الاشكال التي تعرض نفسها مباشرة، والتي « تشير » الى علاقات اساسية خفية ، فتحجب هذه العلاقات نفسها . علينا ان « نفهم » هذه العلاقات بالذات، لان التناقضات الحقيقية لا تقوم الا بين هذه العلاقات : ومن هذه التناقضات التناقض الاساسي الخاص بكل مرحلة تاريخية من مراحل انتقال المجتمع الى الاشتراكية .

واذا شئنا معرفة هذه العلاقات والتناقضات، اي اذا اردنا ان نحددها بدون تصوير (ونحن نخال اننا نحددها فعلا) ، بعبارة اخرى ، اذا اردنا السيطرة على هذه العلاقات والتناقضات ، علينا ان نحلل الاشكال اي ان نقوم بالعمل نفسه الذي قام به ماركس بالنسبة الى نمط الانتاج الراسمالي : علينا ان نكشف عن العلاقات الاجتماعية الخفية التي تشير اليها اشكال التورية وتحجبها المفاهيم الايديولوجية .

« واليوم » اذا لم نقم بهذا التحليل (نقول « اليوم » لان التاريخ الملموس افرغ كل التحليلات المبنية على هذه الاشكال) بقينا نعمل بطريقة تجريبية ، لا بل في مجال الاحلام

« البقية على الصفحة — ١٥ »

هل تكفي الخطة لتعريف الاشتراكية؟

* المقصود بالسوق القوانين التي تحكم السوق الرأسمالية واشكالها : الاسعار والارباح ، العرض والطلب .. (المترجم)

** المعني بايديولوجية اعتبار الظواهر، كما تبدو ، كافية لتحديد نمط علاقات الانتاج بينما ، علميا ، هذه العلاقات هي بالضبط ما تخفيه الظواهر وتحجبه . لذا كان الوصف، ومعه التجريبية ، على الدوام تفكيرا ايديولوجيا (المترجم)

*** اي ان التناقض « السطحي » ، الذي يبين على سطح الواقع ، بين الخطة والسوق ، في الوقت الذي يحجب فيه تناقضات اعمق ، يحور وعي هذه التناقضات وبالتالي لا يخفيها تماما . فهو بذلك « يمثلها » بالمعنى المسرحي : يعبرها صوتا ، لكن يحورها . (المترجم)

1 — ليس من باب الصدفة ان تختار التحريفية هذا التناقض بين السوق والخطة لتبرر نظريتها في الاصلاحات الاقتصادية (راجع كتاب اوتاتشيك « السوق والخطة في النظام الاشتراكي »)

مناقشات

٢ رد «الأخبار» على «الحرية»

«المنطق الموضوعي» للثورة المستحيلة

قلنا في عدد « الحرية » السابق ان مقال « الاخبار » يتضمن قسمين : اولهما مخصص للشتيمة التي تفرغ النعوت والكلمات التي تستعملها من مضمونها السياسي ، وثانيهما مخصص للنقاش . ولكن القسم الاول، كما حاولنا ان نبرهن ، يعتمد الاسلوب الذي يعتمده بقصد واضح ، هو تجنب النقاش : فهو لا يأخذ مأخذ الجد الماركسي الكلمات التي يستعملها ، لان أخذها ماخذ الجد يتطلب الرجوع الى تحليل محدد للاحداث التي أدت الى الظواهر المفترضة — التروتسكية ، الانتهازية « اليسارية » ... — ، مما يؤدي الى مواجهة هذه الاحداث وتعدادها وربطها .. وهذا ما توفره « الاخبار » على نفسها بمعاملة نقد « الحرية » على أنه من وحي الاستخبارات الاميركية والتلبس لباس التقدمية « عن سوء نية » للتهجم على القوى الثورية . كيف يمكن اذن النقاش ؟ وما معنى ، بعد هذا ، ان نناقش « الاخبار » ؟

للوهلة الاولى يبدو ان رد « المراقب » يرمي بصورة اساسية الى دحض تحليل « الحرية » بوسيلة مدهشة في نقاش سياسي، هذه الوسيلة هي ... الدهشة والعجب ! « فالمراقب » يتساءل : هل يوجد طرف تقدمي ثوري ينكر انقسام العالم الى معسكرين ...؟ ما هو المفهوم العلمي ..؟ وأي حسن نية ..؟ ومن هو الثوري العربي الذي يقف موقف « الحرية » ...؟ الخ . وهو اذ يكمل السؤال الى اخره لا يضيف شيئا الى الحادثة المقصودة او التفسير المعطى ، الا الرفض . وذلك باسم حقائق ثابتة لا يطرأ عليها شك ، ولا يطالها تساؤل . بل ان موضوع دهشة الرد هو ان يقوم طرف ما «ثوري عربي» ليتساءل عن دلالة بعض الاحداث من زاوية تختلف عن الزاوية التي ترى فيها « الاخبار » الزاوية الوحيدة الممكنة . ولكن كما أن «نفاد الصبر ليس حجة سياسية » كما كان يقول انجلز في رده على اليساريين ، كذلك فان الدهشة ليست حجة سياسية ، هي الاخرى .

لكن الدهشة ليست الحجة الوحيدة ، والحق يقال . فثمة « استدراك » اساسي تورده الجريدة وهو « التمييز اللينيني بين جناحي الحركة الديمقراطية البورجوازية » . وهو يتبع استدراكا اخر يتناول « اخطاء » تقول الجريدة انها « ارتكبت في المجر وفي تشيكوسلوفاكيا ». هذان الاستدراكان، تسارع « الاخبار » بالتاكيد على وجوب عدم استفادتنا منهما ، لانهما بعيدان « بعد الارض عن السماء » عن موقفنا الاستفزازي . هذا عنصر أول لا يكتفي بالدهشة والاستغراب برهانا وحجة . أما العنصر الاخر ، وهو عنصر موضوعي ، بالمعنى الوضعي للكلمة (أي انه حدث يكتفى بتسجيله ووضعه في مصاف الاحداث الاخرى مع التاكيد على ان تسجيله هو تفسيره) فهو أن الحركة الثورية العالمية المعادية للامبريالية ، ليست على كل شيء قديرة بمعزل عن الواقع الموضوعي . وماخذ المراقب على الفئات البورجوازية — الصغيرة ، ونحن من بينها ، هو « ظنها » العكس ، لانها ترى من الامبريالية جانبا واحدا هو كونها نمرا من ورق . مما ينقلنا ، نحن مجلة « الحرية » ، من خلال الاشارة الى النقاش الشهير حول مسالة الامبريالية بين الطرفين الصيني والسوفياتي ، من صف التروتسكيين وحقدهم الاعمى الى صف « زمرة ماوتسي تونغ » وحقدهم الذي لا يقل عمى ! ولكن النعوت ، كما راينا ، تفقد في « الاخبار » اشياء كثيرة منها دلالتها .. ويستطرد كاتب الرد الى درس سريع في دلالة التعايش السلمي ، سائقا امامه البقرات الخروتشوفية العجاف التي لم ترد على صفحات الجريدة نفسها منذ زمن ، مثل ان الصراع الاقتصادي وجه أصيل من وجوه الصراع الطبقي على الصعيد العالمي — وذلك غداة توقيع المعاهدة السوفياتية — الالمانية عام ١٩٧٠ ، اي بعد ان بلغ حجم الصادرات الالمانية الغربية الى السوق الاوروبية الشرقية ما يقرب من مليار و ٧٠٠ مليون دولار ، عام ١٩٦٩ !.

لكن ذلك لا يلغي دور الاشارتين : الاستدراك حول جناحي الحركة الديمقراطية البورجوازية، وحدود قدرة الحركة الثورية العالمية المقصود بها ، اولا ، « جبروت الطاقة الصناعية والدفاعية للمعسكر الاشتراكي » . فوجود جناحين في الحركة الديمقراطية البورجوازية في البلدان المستعمرة ، سابقا او حاليا ، يفسح المجال امام نقاش يمكن ان يكون محددا حول وضع هذين الجناحين ، حول تمايزهما وتفاوته تبعا لظروف داخلية وعالمية محددة ، كما ان هذا التمييز يطرح مسالة تحديد صفة الحركة « الوطنية » الغالبة من زاوية بنية كلا الجناحين . بالطبع ، هذه امور لا تدخل « الاخبار » في تفاصيلها ولكن استدراكها يفسح المجال لهذا الدخول . كما ان حدودقدرة « جبروت الطاقة الصناعية والدفاعية » تفصح عن نظرة واضحة لبنية القوى المعادية للامبريالية وعن تعيين للعامل الاساسي في المعركة . هذا كله برنامج نقاش ، وليس نقاشا فعليا . لكن الاحكام التي وردت في الرد تشكل مواقف مبدئية حول نقاط برنامج النقاش . هذه المواقف هي ما سنسترجعه في نقاشنا .

ما هي بورجوازية الدولة ؟

في مقالي « الحرية » موضوع الرد ، ورد مفهوم اساسي لفهم المرحلة الحالية من تطور حركات التحرر التي استقرت انظمة حكم ، هو « بورجوازية الدولة » . جواب « الاخبار» على هذا المفهوم هو الاستغراب والاستنكار : « ما هو المفهوم العلمي الماركسي — اللينيني الذي يصنف بلدانا من نوع الجمهورية العربية المتحدة مثلا بلدان « بورجوازية الدولة » وما هي بورجوازية الدولة هذه ؟ » . وليس في علامة الاستفهام الواردة في اخر النص تواضع السؤال والاستعلام . ففي اخر المقال ترى الجريدة اننا لا نرى في انهيار نظام الحكم الاستعماري سوى نشوء « بورجوازيات الدولة » ، وكان في الامر مسبة او تناقضا. اذ من البين ان « الاخبار » الماركسية — اللينينية والعلمية تعتبر ان البورجوازية شتيمة ، وليست شكلا من اشكال العلاقات الاجتماعية في مجتمع تاريخي . فقد كتب لينين عام ١٩١٨ ، في مقالة « حول الطفولية اليسارية والافكار البورجوازية الصغيرة » يعرف النظام السوفياتي آنذاك بانه «راسمالية دولة » ، وقد قوبل التعريف بالاستغراب والدهشة والاستنكار . وقد علق لينين نفسه على ذلك قائلا (١) : « يبدو ذلك غريبا ، بل يبدو هراء ، فقد كانت جمهوريتنا منذ ذلك التاريخ جمهورية اشتراكية ، وكنا نتخذ كل يوم ، وبتسرع كبير ، اجراءات اقتصادية جديدة ، من مختلف الانواع ، لا يمكن وصفها الا بانها اشتراكية . رغم ذلك ، ونظرا للوضع الاقتصادي الذي كان سائدا كانت راسمالية الدولة خطوة الى الامام » . ثم يعدد لينين انماط الانتاج الخمسة التي تشكل مضمون المجتمع السوفياتي آنذاك : الشكل البطرقي ، الانتاج السوقي الصغير ، الرأسمالية الخاصة ، راسمالية الدولة ، الاشتراكية . ويخلص لينين الى ان الشكل الغالب ، بل والمتقدم هو راسمالية الدولة (٢) وهو يميز بين راسمالية الدولة « بالمعنى الحرفي » ، كما يقول ، وبين راسمالية الدولة البروليتارية « بامتلاك دولتنا البروليتارية ، ليس فقط للارض ، بل ولاهم عناصر الصناعة » (٣) . هذا ما يقوله لينين عن الدولة السوفياتية عام ١٩٢٢ . وواضح ان ما يقود لينين في تحليله هو تحري علاقات الانتاج الفعلية ، كما تتم في الصلة بين عملاء الانتاج ووسائل الانتاج ، دون اعتبار الصفة السياسية وحدها — البروليتارية يومذاك — كافية لتعيين الصفة الاجتماعية كلها .

كان مثل لينين هو دليل حسن رياض ، الماركسي المصري مؤلف كتاب « مصر الناصرية » — بالفرنسية — عندما حدد مفهوم بورجوازية الدولة . ففي الفترة التي امتدت في مصر بين ١٩٥٦ و ١٩٦١ ، اي ما بين تمصير قسم من الشركات الاجنبية وتوزيع بعضها على الشركات المصرية الخاصة ، او اقتسام القطاعالعام لها مع الشركات الخاصة، وبين صدور قرارات التاميم الواسعة خلال السنتين ١٩٦١ — ١٩٦٣ ، تكونت رأسمالية دولة بالمعنى اللينيني ، ما عدا السلطة البروليتارية بالطبع . بعد ١٩٦١ استولت الدولة على معظم المرافق الاقتصادية ، فتحولت ، كما يقول حسن رياض ، المجموعات البورجوازية الصغيرة التي كانت قد استولت على السلطة السياسية « الى طبقات مالكة حقيقية من طراز جديد » (٤) . وقد ذابت في هذه الطبقة فئات ذات مصادر متعددة : عناصر من البورجوازية الخاصة السابقة التي احتفظت بمراكزها في مجالس الادارات المؤممة بحجة خبرتها ، بالاضافة الى عناصر أتت من الجيش وفريق الضباط فيه ، واخيرا عناصر « صعدت » الى السلطة عن طريق اختصاصها ومهاراتها المهنية . وقد حاول

١ — في التقرير الذي قدمه الى المؤتمر الرابع للاممية الشيوعية ، بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٢ .

٢ — التقرير نفسه ، المؤلفات ، الجزء ٣٣ ، ص ٤٣٠ ، الطبعة الفرنسية باريس — موسكو ١٩٦٣ —

٣ — ص ٤٤٠ — من الطريف ان يتساءل عن معنى بورجوازية الدولة خبراء في الارتزاق السياسي ، يحسبون انخبرتهم فيهذا الميدان، الارتزاق تغني عن كل خبرة اخرى . فالمرتزق الاول ، بشهادة جامعية ، يتساءل في صحيفة بيروتية تصدر ظهرا ، عما يختبيء وراء الكلمة أما الثاني ، وهو عصابي ، فينفي دلالتها !!

٤ — مصرالناصرية — دار مينوي — باريس ١٩٦٤ — ص ٢٢٦ . يحدد المؤلف المفهوم في الصفحات ٢٣٨ — ٢٤٣ .

ماركسي فرنسي معروف ، شارل بتلهايم (٥) أن يعين بتحديد ادق عناصر المفهوم الجديد : « اذا لم يكن العمال يسيطرون على جهاز الدولة ، واذا كان هذا الجهاز بيد سلك من الموظفين والاداريين ، خارج رقابة وسيطرة الجماهير الشغيلة ، فان هذا السلك من الموظفين والاداريين هو الذي يمسي بالفعل مالكا لادوات الانتاج (مالكا بمعنى علاقات الانتاج) . يؤلف عندئذ هذا السلك طبقة اجتماعية (بورجوازية دولة) تبعا للعلاقة ما بينه وبين ادوات الانتاج ، من ناحية ، وبين الشغيلة ، من ناحية ثانية . ولا يستتبع هذا الوضع بداهة ان تستهلك هذه الطبقة شخصيا كامل فائض الانتاج لكنها تتصرف به وفق قواعد هي قواعد طبقية ، منها ان تدع للسوق و« لمقاييس المردود » دورا غالبا » . والمقياسان المنظريان اللذان يعتمدها بتلهايم في تحديده هذا ، هما المقياسان اللذان يستعملهما ماركس في فصله عن « التراكم الاولي » في الكتاب الاول من « رأس المال »: « اشكال الفصل » بين العمال المباشرين وأدوات الانتاج من ناحية ، والوظيفة التي تلعبها هذه الطبقة في عملية التراكم ، من ناحية ثانية » .

اذا كنا قد اوردنا هذه « الشهادات » فلتسجيل ترداد المفهوم في الادبيات الماركسية، وفي الجهد النظري الماركسي الذي يحاول ، منذ أوائل الستينات ، ان يصيغ بدقة تجارب ما يسمى انظمة مرحلة الانتقال ، دون أن يعني الانتقال مرورا متصلا ومضطردا الى الاشتراكية. واذا كانت « الاخبار » تجهل هذا المفهوم فليس ذلك لانطواء على النتاج التبريري الذي تترجمه عادة في صفحتها الخامسة فقط ، بل أيضا للطاقة النقدية التي تتضمنها هذه المفاهيم. ولا تتحصل هذه الطاقة الا لان هذه المفاهيم تستبعد التوفيقية وتكديس الجوانب السلبية والايجابية ، جنبا الى جنب ، وكأن الظاهرة الاجتماعية هي الجمع بين مختلف العناصر ، دون وحدة ما ، اي دون غلبة عنصر من العناصر على سائر العناصر .

اذن ، ليست « بورجوازية الدولة » شتيمة ، كما تحسب « الاخبار » في انتصارها للماركسية — اللينينية — كما تفهمها وتفقرها وتنسى جوانب منها. فالمفهوم، كما راينا ، حسب لينين في « راسمالية الدولة » ، عدا حسبه الماركسي في تحليل بنية المرأسمالية نفسها . فاطلاق التسمية على بلد من نوع الجمهورية العربية المتحدة مثلا لا يؤدي الى « عدم رؤية جميع التحولات التاريخية التي طرات على العالم منذ ثورة اوكتوبر ومنها انهيار نظام الحكم الاستعماري ... » بل يؤدي الى نظرة اكثر أمانة بكثير للواقع وللاحداث من تلك التي لا تحلل الا « مستدركة » ، واستدراكها ليس سوى تسجيل تحفظ دون اية نتائج على صعيد الموقف السياسي .

تساقط « الانظمة الوطنية »

لا شك ان الاداة التحليلية التي هي « بورجوازية الدولة » لا تستنفد جوانب مرحلة التحرر الوطني . فهي لا تكفي مثلا لتحدد مختلف الادوار التي تمر بها حركة التحرر في علاقاتها مع ادوار تاريخها السياسي. لكن ما يقيسه ويفسره مفهوم « بورجوازية الدولة » هو الحدود الداخلية للانظمة في مواجهتها للاستعمار . وفي قيادتها لجماهيرها في معركتها من أجل التحرر . كما انه يتيح تحديد اقل العناصر مقاومة في وجه الحملة الاستعمارية الدائمة ، وهي العناصر التي تتركها « الاخبار » معلقة دون تحديد . فما هي الاوجه السلبية التي تشير اليها « الاخبار » ؟ والاهم من تعيينها المجرد، ما هو دورها ؟ ما وزنها ؟ ما هي المسالك التي تسمح لها بأن تفعل وتؤثر في النظام الاجتماعي؟ ما هي الجوانب البنيوية التي تتيح لها أن تستمر في الفعل والتاثير ؟ ما هو مصير دورها؟ هل هو سائر الى الانقراض ام انه في انتعاش ؟ ثم من هي « بعض الاجنحة » التي لا تقل انعدام تحديد عن الاوجه السلبية؟ لم نحظ يوما باسم من الاسماء التي تمثل هذه الاجنحة ، لا في مصر ولا في غيرها ، على صفحات « الاخبار » لماذا ؟

لان التحديد ، مرة اخرى ، ينسف اسس النتائج التي تسقط على القارىء بلا مقدمات. فالمحتوى الديمقراطي ، الذي أشار اليه لينين ، ارتبط بمرحلة من تطور الامبريالية تميزت بالسيطرة المباشرة على موارد البلدان المستعمرة — بفتح الميم — كما تميزت بانتزاع كل المؤسسات السياسية المحلية والغائها ، واحلال سيطرة تقوم على قمع غير مقنع مكانها . ولما لم تكن القوى الامبريالية هي التي تقوم بذلك ، بلا شريك ، كانت تحل محلها جزئيا وفي شروط مماثلة ، قوى عميلة في الداخل . كانت تلك هي اوضاع السيطرة الاستعمارية في الهند ، في الصين ، في افغانستان ، في البلدان العربية ... وقد كان مآل «المحتوى الديمقراطي» معروفا : فاما ان يتولى الحزب الشيوعي قيادة الحركة « الديمقراطية » — الوطنية فاضحا المضمون الطبقي الرجعي للقيادة الوطنية السابقة (٦)، وأما ان تنتهي «الديمقراطية» الوطنية الى العمالة للقوى الاجنبية (٧) . هذا لا يعني أن الحركات الوطنية المعاصرة للينين لم تكن تمتلك مضمونا ديمقراطيا كان يجب دعمه . بل يعني ذلك ان « الديمقراطية » شكلت بالفعل مرحلة من مراحل نمو الطبقات المحلية وتشكلها : هذه المرحلة هي التي أدت الى « المشاركة » مع المستعمر السابق (أو حتى المستمر) في سيطرته . ومن أجل الحصول على هذه « المشاركة » كان اللجوء الى القوى الديمقراطية . ألم تستعن البورجوازية الاوروبية في صعودها باكثر العناصر الشعبية « تطرفا » وثورية ؟ الم تقفص البورجوازية على السلطة السياسية للاقطاع بواسطة صغار الحرفيين والفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة ؟ لكن الاستمرار في اعتماد العنصر « الديمقراطي » حجة ، بينما وصلت هذه الجماعات البورجوازية الصغيرة التي يتحدث عنها حسن رياض ، الى السلطة ، منذ عشرين سنة او عشر سنوات ، وانقرض عدد لا باس به منها ، وكان صلاتها بالقوى الامبريالية لم تتغير ، هذا الاستمرار يقرب من التعامي والتغافل .

فمنذ منتصف الستينات والانظمة « الوطنية» تتساقط ، الواحد تلو الاخر ، دون ان يؤدي ذلك الى بداية انتفاضات شعبية . فقد تبع سقوط غولار في البرازيل ، تساقط سوكارنو في اندونيسيا ، نكروما في غانا ، موديبو كيتا في مالي ، سيهانوك في كمبوديا.. وكانت هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ في مصر وسوريا . لا شك ابدا في المضمون الديمقراطي — الوطني لهذه الانظمة ، وللفئات التي كانت — وما زالت الى حد — تتولى السلطة فيها . ولكن ما يعني دعمها ؟ دعم احزابها الشيوعية في الداخل ، ودعم الاتحاد السوفياتي لها من الخارج ؟ ان جواب « الاخبار » لا يجيب على شيء : اذا كانت تمتلك هذه الانظمة محتوى معاديا للامبريالية ، فالمسالة لا يمكن ان تنحصر في دعمه او التخلي عنه . ان المسالة هي التالية : ما العمل حتى يتاح لهذا المحتوى ان يغنى ويتسع ليشمل طبقات ما زالت بعيدة عن المشاركة في رفده ؟ لان مشاركة هذه الطبقات ، العمال والفلاحين هي شرط التحرر الفعلي ، وارساء قواعد متينة لا تستطيع الامبريالية ان تنجزها . تقول « الاخبار » : « ان أمل القوى الثورية والتقدمية معلق على النضال الجماهيري وعلى القوى الاجتماعية القادرة بالسير في عملية التحرر الوطني حتى نهايتها ، وعلى الطلائع الثورية المتسلحة بالنظرية الثورية » . ولكن ما لا تقوله « الاخبار » هو ان النضال الجماهيري هو بالتحديد ما لا تتسع له هذه الانظمة : بينما كان غولار يمنح فلاحي البرازيل بعض الاراضي المحيطة بجانبي خطوط المواصلات الرئيسية ، في مهرجان خطابي ، كان يمنعهم من الانتظام في فرق مسلحةتستطيع الوقوف في وجه الجيش البورجوازي وضباطه. بينما كان سوكارنو يؤمم شركات النفط الاميركية وينسحب من هيئة الامم ، كان يماطل في السماح لايديت ، امين عام الحزب الشيوعي الاندونيسي ، بتسليح اعضاء الحزب في وجه جيش يميني ديني .. هذا بينما كان بن بيللا يفكك الاتحاد العام للشغيلة الجزائرية ويبعد قياداته المجربة .. هذا بينما لم تستطع الطبقة العاملة المصرية ، منذ كفر الدوار ، ان تخوض معركة اجتماعية واحدة بقواها الذاتية ، وبينما توصي المؤتمرات القومية للاتحاد الاشتراكي النقابات المصرية بالترفيه عن العمال وتشجيع « النشاطات الاجتماعية » كالرحلات السياحية ! أما الطلائع الثورية المتسلحة بالنظرية الثورية فقد كان لها الخيار بين حلين : اما ان تتخلى عن سلاحها النظري الثوري ، وتدخل في عداد الجيش المتزايد من الموظفين ، الفنيين والايديولوجيين (٨) ، واما ان تصمت ، وأحيانا كان صمتها صمت القبر . أما الاستمرار في انتضاء السلاح النظري الثوري فقد كان يعني دوما كشف طبيعة بورجوازيات الدولة هذه ، وعجزها عن المضي في المعركة ضد الامبريالية الى اخرها .

عندما تشير « الاخبار » الى « النضال الجماهيري » وتقول ان امل القوى الثورية معلق عليه ، فهي تستعمل كلمات غير محددة للاشارة الى عدد كبير من المسائل لا غنى عن التحديد فيها . فالنضال الجماهيري يطرح مسالة المؤسسات السياسية للجماهير: في اي اطار يتم النضال ؟ هل يمكن له ان يتم ضمن علاقة التبعية الحالية للانظمة ؟ كيف تتم صياغة المضمون السياسي للنضال الجماهيري القطاعي ؟ ما هي علاقة المؤسسات القطاعية بالسلطة السياسية ؟ حتى اليوم قامت « الانظمة الوطنية » على الغاءالاستقلال المؤسسي للجماهير كما قامت على تنظيم للسلطة السياسية يحصر مقاليدها في يد فئات لا رقابة منظمة عليها . وفي « التحالف » الذي باسمه حكمت زمر هذه الانظمة ، كانت دوما هيمنتها بلا حدود ، الا من جهة اكثر عناصرها يمينية . اما « يسارها » النسبي فقد كان وزنه الداخلي دوما عنصرا ثانويا. لذلك كله كانت ركيزة هذه الانظمة ، رجراجة لا تقوم على تحالف واضح الاهداف والادوات والاطر التنظيمية . لذلك ، ايضا ، بقيت الوجهة « الاصلاحية » في معاداتها للامبريالية ، سطحية لا تطال العناصر الاساسية التي تستطيع وحدها ان تؤسس نمط علاقات مختلفة : بقيت اماكن العمل خاضعة للعلاقات البيروقراطية او الرعوية والعائلية او الرأسمالية ، بقيت الايديولوجية المسيطرة في صورها واشكال استنتاجها وربطها بين الظواهر هي الايديولوجية السائدة السابقة ، واذا تطعمت بعناصر جديدة كانت هذه العناصر تكنوقراطية ، « علمية » بمعنى تاليه بعض الصيغ المنطقية العامة . اما على صعيد العلاقات الخارجية ، فقد استمرت هذه الانظمة تدور في فلك السوق الرأسمالية العالمية : الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة واخيرا اليابان ، رغم احتلال الاتحاد السوفياتي المرتبة الثانية او الثالثة في لائحة مصادر الاستيراد . كما ان التجارة الخارجية ، التي كان يعتبرها لينين مفتاحها اوليا في البناء الاشتراكي ، بقيت الجرح الذي ينزف منه العمل الداخلي في مبادلات غير متكافئة مع الخارج ، بما فيه الخارج « الاشتراكي » .

التحالف السوفياتي — « الوطني »

هذه بعض العناصر الاساسية التي لا بد من التصدي لها في محاولة فهم التراجع المتمر « للانظمة الوطنية » منذ ست سنوات . وهي العناصر التي تسمح ، اذا ما انطلقنا منها ، بفهم المراجعة العامة التي تتجاهلها «الاخبار»، والتي تطال فصائل واسعة من الحركة الثورية في العالم ، لا تشرب القهوة ولا تجلس وراء الطاولات ، كما لا شك فعل المراقب ، كاتب « الاخبار » . وعندما يسخر المراقب نفسه من « صحوة الضمير » فهو يتجاهل احد وجوه المشكلة التي تعرضنا لها : ان قيادة الاتحاد السوفياتي دعمت وتدعم انظمة تنتهي دوما بالسقوط تحت ضربات الامبريالية لانها لم تحول معاداتها للامبريالية الى علاقات سياسية وانتاجية تنسجم مع هذه المعاداة . والوضع العربي الاخير لا يؤكد فقط هذا الامر ، بل انه يدفعه الى وضوح اكثر: ان قيادة الاتحاد السوفياتي تلعب دورا اساسيا في التوفيق بين استمرار «نظام وطني » خسر المعركة الوطنية العربية الاساسية خلال ربع القرن الاخير ، وبين متطلبات الامبريالية ومصالحها في المنطقة العربية . وتاريخ السنوات الثلاث الاخيرة يؤكد ان استمرار النظام الناصري لم يمكن الا بالقضاء على بدايات التململ الجماهيري ، العمالي الذي ظهر في تظاهرات خريف ١٩٦٨ وان بقيادات محرفة له عن وجهته . كما ان هذا الاستمرار ما كان لولا شراء قطاعات عمالية باجور تفوق نمو الانتاجية الفعلية ، وبرخاء قطاعات بورجوازية صغيرة عن طريق « تحرير » الاستهلاك الكمالي من شروط العملة الصعبة ، واتساع مساهمة القطاع الخاص في مجالي الصناعة — ٢٣٪ من مجملها — والزراعة . لقد اتى السلاح السوفياتي ليصب في هذا السياق ، سياق تمتين بناء تستعيد فيه الرأسمالية الخاصة، برعاية رأسمالية الدولة وبورجوازيتها ، بعض ما فقدته خلال السنوات ١٩٦١ — ١٩٦٧ . على الصعيد الوطني ، ما كان لقيادة كالقيادة الناصرية ، عجزت عن ان تواجه التفوق الاسرائيلي بحرب لا تستطيع اسرائيل ان تخوضها ، الا بالاكتفاء الى حدود قرار مجلس الامن : الحدود الامنة والمعترف بها لكل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل . هذه الحدود « الوطنية » للحكم الناصري هي فعلا الحدود التي تندرج سياسيا في منطق علاقة « الانيات النووية » : عدم مراجعة الامر الواقع كما رسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ان التذكير بهذا الامر هو ما تفسره « الاخبار » بانه دعوة للمغامرة في كل آن بمصير الحركة الثورية العالمية . و « الاخبار » تفهم الموقف على هذه الصورة لانها أسيرة منطقها «النووي»، منطق استحالة الخروج من دائرة الرعب المتبادل . ومن لا يقول بهذا المنطق لا يقول حتما بعكسه : لا احد يدعو قيادة الاتحاد السوفياتي لمجابهة الولايات المتحدة الاميركية. فالمعركة هي معركة تحرير المنطقة العربية من الامبريالية واستغلالها وقواعدها . وهي معركة لن يخوضها ، بالطبع الا الجماهير العربية . هذه البدهية تستتبع تطورا مخالفا لما يحدث فعلا : عندما تصور المعركة ، كما صورها عبد الناصر طوال نقاشات المؤتمر القومي الرابع ، على انها مجابهة بين الالات الالكترونية من الطرفين الاميركي والسوفياتي، فهو يلغي « البدهية » الجماهيرية . وذلك بالاتفاق الكامل مع الاتحاد السوفياتي ومع « الاخبار » .

كيف انتهى الامر بقيادة الاتحاد السوفياتي، وبنظامها ، الى ان تلعب هذا الدور ؟ هذا هو السؤال الذي طرح ، عربيا ، بحدة في الاشهر الاخيرة . ولكنه لم يطرح معزولا عن تراجعات « الانظمة الوطنية » في البلدان المستعمرة سابقا ، لسبب بديهي هو ارتباط التراجع « الوطني » بازمة النظام السوفياتي وعلاقته بالامبريالية ضمن توازن الرعب . والنظام السوفياتي ، هنا ، ليس قيادة واشخاصا ، بل هو موقع من الحركة الثورية ، وايديولوجية ، وعلاقات داخلية .. وازمة النظام السوفياتي ، حتى اليوم ، هي ازمة الحركة الثورية العالمية . لذلك كان لا بد لمراجعة الاوضاع العربية من ان تطل على موقف القيادة السوفياتية وحكمها : بدون عمالة للاستخبارات الاميركية وبدون ماسوشية او سادية او تروتسكية ! فقط انطلاقا من الصلة الوثيقة التي ربطت دعم الاتحاد السوفياتي لانظمة معادية للاستعمار بتراجع هذه الانظمة . وهل يمكن لماركسي — لينيني ان يطرح هذا السؤال دون تجاوزه الى طرح مسالة الصلة التي تربط بين هذا الدعم وبين سياسة الحكم السوفياتي الداخلية ، ان في اطار منظومته ، او في اطار بنية العلاقات الاجتماعية الداخلية — وهذا مآل المطرح الفعلي الذي لم يتضح بعد بكفاية —؟ اذا كان تعداد الاحداث التي شكلت منعطفات في علاقة الحكم السوفياتي بمنظومته قد اتسم ، في مقالي « الحرية » ، ببعض الحدة اللفظية ، فهذا بالطبع لا ينفي المشكلة ولا يبرر تفتيت الاحداث ، وفصل الحدث عن الاخر ، وكان كل ما في الامر هو غبار من المؤامرات ، مع بعض الاخطاء ، ويكفي « الماركسيون — اللينينيون » شر التحليل والفهم .

« البقية على الصفحة — ١٥ »

٥ — شارل بتلهايم — الحساب الاقتصادي وأشكال الملكية — دار ماسبيرو — باريس ١٩٧٠ — ص ٨٧ وما بعدها .

٦ — من نمط الكيومنتاغ الصيني .

٧ — والمثل الساطع على ذلك الشريف حسين وابناؤه .

٨ — في مجلة « الطليعة » المصرية نماذج مروعة عن نتائج تدجين « السلاح النظري الثوري » ، فلطفي الخولي الطيب الذكر ، يتفلسف الحل السلمي (هو نفسه !) صراعا ثوريا ضد الامبريالية وضد قوى الرجعية العربية ، ناعتا اياه بالمبدئية . واسماعيل عبد الله ، يرى في حرب الاستنزاف تطبيقا لمبدأ كلاوزفيتز في الحرب الشعبية ..

بيانات

الجبهة الشعبية لتحرير الخليج تعلن تأييدها للثورة المسلحة في عمان بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية

اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج بيانا سياسيا حول تأييد الثورة المسلحة في عمان بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي ، جاء فيه :

لقد تعرض شعبنا طويلا للسيطرة الامبريالية والاستعمارية وعملائها من الرجعيين المحليين تلك السيطرة التي استهدفت سلب حريته ، وتمزيق وحدته ، واستغلال ثرواته ، وذاق من جرائها اشكالا من المهانة والاضطهاد والتخلف . الا أن شعبنا قد عبر باستمرار عن رفضه التام والقاطع لمجمل هذه السيطرة ، وتجلت تعبيراته في العديد من الانتفاضات المتواصلة، السلمية منها والعنيفة ، وفي البحرين وقطر وعمان اظهر فيها شعبنا سخطه العظيم لكافة أشكال السياسات الاجرامية التي مورست بحقه ، وظل دائما يرفع رايات النضال ضد المستعمر وقواه الرجعية العميلة وذلك من أجل الانعتاق والى الابد من كافة القيود التي فرضت عليه وللاطاحة بكل الوجود الاستعماري البغيض وقواه الرجعية الحليفة . وأمام شدة الاساليب القمعية والوحشية للمستعمر تتعاظم غضبة شعبنا مستهينا وبلا تردد بكل الصعوبات ، ومتحديا كافة العقبات والصعوبات التي واكبت سير نضاله ، فبذل على طريق النضال تضحيات غالية من دمائه افشل بواسطتها الكثير من المؤامرات والدسائس الموجهة لضرب طموحاته المشروعة والمتصاعدة ، ورغم ما أصاب الحركة الوطنية في الخليج على طريق نضالها من نكسات وتصدعات ، وذلك بسبب من ظروفها الذاتية والموضوعية وضراوة الهجمة الامبريالية عليها ، ظلت جماهيرنا الكادحة دوما في طليعة الصفوف الصامدة والدافعة لعجلة الثورة الى الامام ونقلها باستمرار الى مواقع اكثر تقدما ونضجا وصلابة في حلبة الصراع القائم بينها وبين المستعمر وعملائه . حتى جاءت ثورة التاسع من يونيو عام ١٩٦٥ والتي تفجرت شرارتها الاولى من ظفار معلنة اسلوب الكفاح المسلح وسيلة لمقاومة الاستعمار وعملائه ، واستمرت مسيرتها النضالية عبر سلسلة من الصعوبات والتعرجات حتى جاء المؤتمر الثاني لثورة التاسع من يونيو الخالدة فاصدر قراراته التاريخية الهامة وحسم بموجبها مجمل الاوضاع الايديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية للثورة : تمثل ذلك في الالتزام بالاشتراكية العلمية منهجا ، وباستراتيجية شمولية للنضال في الخليج وقيام الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل واحلال قيادة النضال في ايدي العناصر التقدمية الكادحة . واتخذت الجبهة سياسات اكثر حزما في تطوير الحرب الشعبية المسلحة ، وبهذه الانجازات الرائعة تكون الحركة الوطنية في الخليج العربي قد دخلت أبواب مرحلة جديدة ، حيث أنها وضعت حلا لمعضلات مزمنة طالما ظلت جماهيرنا الكادحة اسيرة لمواقعها المؤلم . وخلال السنتين الماضيتين شنت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل نضالات متعددة استطاعت من خلالها تحقيق انتصارات عديدة على كافة الاصعدة السياسية والعسكرية والتنظيمية والاجتماعية ، وأوجدت حالة من الوعي الجماهيري العريض فجرت بواسطته طاقات شعبنا العظيم ، وحشدته على طريق النضال اليومي العنيف والمتصاعد . ونتيجة لتلك الانتصارات فأن الحركة الوطنية في ساحة الخليج العربي قد كسبت مواقع أكثر تاهيلا للدخول في الصراع مع قوى الثورة المضادة المحلية والدولية . وجاء فجر الثاني عشر من يونيو عام ١٩٧٠ م ليعلن بدء النضال المسلح في ربوع عمان بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي وذلك امتدادا لثورة التاسع من يونيو الخالدة. وبهذا الحدث التاريخي الهام فقد تغيرت موازين القوى في الخليج لصالح حركة التحرر الوطني الديمقراطي حيث أصبحت في وضع يمكنها من توجيه ضرباتها الشديدة ضد كافة أشكال الوجود الاستعماري والرجعي . وتجاوبا مع هذا الحدث المظيم وانطلاقا من قرارات المؤتمر الثاني تعلن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تأييدها التام للثورة في عمان بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي وتضع كافة امكانياتها العسكرية والمادية والمعنوية لدعم هذه البؤرة الثانية من ثورة التاسع من يونيو الخالدة ، كما وأن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تدعو الى اللقاء السريع بين الجبهتين لتحقيق الوحدة والالتحام بينهما .

ان الخليج العربي المحتل ترى ان وضعا جديدا قد طرأ في مجال نمو الحركة الوطنية في الخليج العربي وان نصرا عظيما قد تحقق على صعيد تطوير النضال العنيف في الساحة. الا انها في نفس الوقت تؤكد ان هذه الانجازات سوف لن تؤتي بثمارها الا في ظل فهم طبيعة الصراع وابعاده من قبل مجمل فئات الحركة الوطنية للقيام بادوارها التاريخية في تصعيد الثورة ودعمها وذلك من خلال التحامهما بالثورة المسلحة . لقد عانت الحركة الوطنية في الخليج العربي ازمات متعددة من الانقسام والشتات والتفكك دفعت ثمنه غاليا من دمائها ، فهي مدعوة اليوم واكثر من اي وقت مضى للوقوف بحزم على حسم موقفها من قضية التطورات الحادثة في مجمل المنطقة ، وفي صفوف الحركة الوطنية ذاتها . ان الامبريالية والاستعمار وعملاءهم من الرجعيات العربية والايرانية يحيكون المؤامرات والدسائس لضرب قوى الثورة والتقدم مستخدمين كافة الاساليب والالاعيب لاجهاض تطلعات جماهيرنا المضطهدة والمستغلة . ان مشروع روجرز الذي يدعو لحل استسلامي للكيان الصهيوني والرضوخ لمطالبه التوسعية واهدار حق الشعب الفلسطيني المشروع في استرجاع وطنه المغتصب، ياتي في الوقت الذي تم فيه اسقاط النظام في شمال اليمن لصالح الرجعية والامبريالية وضرب حركة التحرر الوطني في الشمال اليمني وتصفيتها ويواكبه في الوقت ذاته تغييرات خادعة ومزيفة في سلطنة مسقط وعمان تلك التغييرات التي تمخض عنها تعيين اخلص العملاء فهما في جلد الشعب وقهره ، واضطهاده ، وما تولية قابوس وطارق وعناصرهما من المضالعين في ركاب المستعمر الا خطوة جديدة لتقوية النفوذ البريطاني — الامريكي على ساحة خليجنا المناضل .

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، ترى أن هناك نشاطات محمومة تقوم بها بعض الانظمة العربية البورجوازية والرجعية العربية والايرانية متعاونة مع الامبريالية والاستعمار والصهيونية لضرب حركة الثورة الفلسطينية والقضاء عليها ، وتصفية للحساب مع حركة التحرر الوطني من الجزيرة العربية بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام . ذلك جزء من حملة قمعية توجهها الامبريالية ضد حركة التحرر الوطني العالمية ، وانطلاقا من هذا المفهم فالجبهة الشعبية تدين بشدة كافة هذه المؤامرات التصفوية والاستسلامية الخائنة وكافة القابلين بها ، كما وأنها في نفس الوقت تعلن تاييدها التام لدعم حركة المقاومة الفلسطينية متمثلة في أعلى مراحلها الحرب الشعبية المسلحة للاستمرار بالنضال الثوري العنيف لاسترجاع الارض الفلسطينية المغتصبة ، ولدحر هذه المؤامرات الخطيرة ، كما وأن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تناشد كافة القوى التقدمية العربية والدولية للوقوف بحزم الى جانب حركة التحرر الوطني في الساحة الفلسطينية والجزيرة العربية ، من أجل مواصلة الكفاح في سبيل تحقيق تطلعات جماهيرنا المستغلة والمضطهدة .

عاش التلاحم الثوري في مواجهة المخطط الامبريالي .

وعاش العنف الثوري المنظم وسيلة لافشال اهداف اعداء الانسانية .

ولتسقط الى الابد كافة الحلول الاستسلامية والتصفوية الخائنة .

القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

بيان مشترك عن المحادثات بين الجبهة الشعبية الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير الخليج

... على أثر المحادثات التي جرت في عدن بين وفدين يمثلان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، صدر عن الطرفين بيان مشترك فيما يلي نصه :

انطلاقا من النضال المشترك والحازم الذي تخوضه الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ضد الامبريالية العالمية والصهيونية والرجعية العربية، جرت محادثات مطولة بين وفدين منهما برئاسة الرفيق صالح رأفت عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية والرفيق محمد احمد الغساني عضو اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .

وقد أجرى الوفدان مناقشات مستفيضة حول التطورات الاخيرة في المنطقة العربية الناجمة عن قبول بعض الانظمة العربية بمشروع روجرز الاميركي لتصفية القضية الفلسطينية وفرض الاستسلام على الشعوب العربية ، والتحركات الاستعمارية والرجعية. في الجزيرة العربية عموما والخليج العربي المحتل خصوصا والتي تستهدف تصفية الثورة في الخليج بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والتآمر على جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، وأكد الوفدان خلال المناقشات اهمية اللقاء المستمر بين الجبهتين وزيادة التعاون في شتى المجالات وتقديم كافة أنواع المساعدات كل للاخر وتصعيد الكفاح المسلح في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التي تمر بها الامة العربية ، وتوصل الوفدان من خلال المناقشات الى وجهة نظر مشتركة ازاء كافة التطورات الاخيرة والاوضاع العربية والدولية.

ترى الجبهتان بأن المنطقة العربية معرضة لهجمة امبريالية جديدة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية تستهدف تصفية الحساب مع حركة التحرر الوطني العربية وخاصة في فلسطين والاردن والخليج العربي المحتل ، وما مشروع روجرز الاخير الا نقطة البدء لهذه الهجمة والذي حول مجرى الصراع العربي كله ضد الامبريالية العالمية والصهيونية الى صراع واقتتال داخلي بين صفوف الامة العربية نفسها .

وان اقدام بعض الانظمة العربية على القبول به ووقف اطلاق النار والبدء في تنفيذ قرار مجلس الامن التصفوي انما يستهدف ذبح حركة المقاومة الفلسطينية وتصفية القضية الفلسطينية برمتها والاعتراف الذليل باسرائيل وتوقيع الصلح معها على حساب شعب فلسطين وفتح الممرات المائية والاسواق العربية أمام بضاعتها .

ان الجبهتان تستنكران وتدينان بشدة اقدام بعض الانظمة العربية على القبول بمشروع روجرز الاخير ووقف اطلاق النار والبدء في تنفيذ قرار مجلس الامن ، وتؤكدان بانه ليس لاي دولة عربية الحق في فرض حلول على الشعب الفلسطيني وهو وحده صاحب الحق في تقرير مصيره ، وهو قادر على ذلك بكفاحه الشعبي المسلح الطويل الامد .

ترى الجبهتان بأن الطريق الوحيد لاسترجاع فلسطين وتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة هو طريق حرب الشعب الطويلة الامد مهما كلفت التضحيات وطال الزمن ، وليس الخضوع والركوع لشروط الامبرياليين الامريكيين وقوات الاحتلال الاسرائيلية . وترى الجبهتان بانه ليس من قبيل الصدفة ان تبدأ القوى الاستعمارية والرجعية في تنفيذ مخططاتها في الخليج العربي المحتل في نفس الوقت الذي اعلنت فيه بعض الانظمة العربية قبولها لمشروع روجرز الاميركي ، بقيام بريطانيا بمسرحيتها المكشوفة المتمثلة بعزل سعيد بن تيمور في عمان يوم ٢٣ يوليو وتنصيب ابنه العميل الجديد قابوس ومحاولة تصويره بالمنقذ للشعب في هذه المنطقة ، ان هذا ليؤكد بان المخطط الامبريالي واحد لضرب الثورة في فلسطين والخليج ، والجبهتان تستنكران وتدينان بشدة المؤامرات الاخيرة التي تحيكها الرجعية السعودية والامبرياليين لتصفية الثورة في الخليج العربي المحتل ، وتستنكران وتدينان بشدة تأييد بعض الانظمة العربية لحكم العميل قابوس في عمان وما يسمى باتحاد امارات الخليج العربي . ان الجبهتين تستنكران وتنددان بالمؤامرات التي تحيكها الامبريالية العالمية والرجعية السعودية والرجعية المحلية في اليمن ضد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والتي تستهدف الاطاحة بنظام الجبهة القومية التقدمي واعادة وتثبيت عملاء الاستعمار من الرجعيين والسلاطين وذلك بعد التغييرات الرجعية الاخيرة في الشمال اليمني وتصفية حركة ٢٦ سبتمبر وتثبيت رجالات الامام وقوى الاقطاع المتخلف ، وتعلنان عن وقوفهما مع جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ضد هذه المؤامرات القذرة .

ترى الجبهتان ان التحركات المشبوهة الاخيرة التي تقوم بها السلطات الرجعية الاردنية بسحب قطاعات عسكرية كبيرة من جبهة القتال وتركيزها في المدن الاردنية الرئيسية وحملة التحريض التي تشنها الرجعية الاردنية ضد حركة المقاومة الفلسطينية انما تستهدف دخول النظام الرجعي الاردني في معركة جديدة مع حركة المقاومة لتصفيتها حتى يتمكن من الاعتراف باسرائيل وتوقيع الصلح معها .

ان حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالاستعداد للرد على هذه الاستفزازات الجديدة ولدحر مخططات النظام الاردني وسحقه الى الابد واقامة سلطة المقاومة الوحيدة القادرة على استئناف القتال وتعبئة طاقات البلاد وقيادتها في حرب شعبية طويلة الامد لتحرير كامل التراب الفلسطيني.

أكدت الجبهتان تأييدهما للكفاح المسلح في عمان بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية وتستنكران وتنددان بحملات الارهاب والقتل والاعتقال التي ترتكبها قوات الاحتلال البريطاني والمرتزقة ازاء المواطنين في الداخل والساحل من عمان .

ترى الجبهتان اهمية وضرورة لقاء كافة القوى الوطنية والتقدمية العربية في جبهة عريضة ضد الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة وضد الصهيونية والرجعية العربية ، وضرورة تقديم كافة اشكال الدعم للمقاومة الفلسطينية والثورة في الخليج والعمل على احباط مشروع روجرز وقرار مجلس الامن التصفوي والمؤامرات التي تستهدف تصفية ثورة الخليج العربي المحتل .

اكدت الجبهتان تأييدهما الحازم لشعوب الهند الصينية في فيتنام وكمبوديا ولاووس في نضالها ضد العدوان الاميركي وعملائه ، وتأييدهما المطلق لنضال شعب كوريا الديمقراطية من اجل تحرير الجزء الجنوبي من الوجود الرجعي والامبريالي الاميركي وتوحيد الوطن الكوري ، وتؤكدان تأييدهما لنضال الشعب الارتيري والصومالي في نضالهما ضد قوات الاحتلال الاثيوبية وتعبران عن تأييدهما لكافة حركات التحرر في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .. وتؤكد الجبهتان من جديد على ضرورة تشكيل جبهة عالمية تضم جميع قوى التحرر الوطني والاشتراكية والديمقراطية العالمية لمجابهة الامبريالية والصهيونية والرجعية العالمية .

هذا وسيقوم وفد من الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بزيارة لقواعد الجبهة الشعبية الديمقراطية وسيقوم بحضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني المزمع عقده في ٢٧ من الشهر الجاري .

الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

تتمة السوق والخطة

الايديولوجية حيث تتحول كل اشكال الاستغلال والسيطرة والعبودية ، اي اننا نعمل لصالح العدو الطبقي .

فلنلخص ما سبق : ان اعتبار التناقض بين « السوق والتخطيط » تناقضا اساسيا في المرحلة الانتقالية يعني :

١ — ان نبقى على مستوى الشكليات ، اي اننا نعتبر سلسلة من نتائج التناقضات المحددة، لا كنتائج هذه العلاقات بالذات ، بل كنتائج المجابهة بين « السوق والخطة »

ب — ان نقع في ما يسميه لينين بـ « الاقتصادية » ، لاننا نقدم تناقضا ما (يبدو تناقضا اقتصاديا) على باقي التناقضات فنهمل الناحية الاساسية اي صراع الطبقات.

ج — ان لا نبحث عن التناقض الاساسي الخاص بكل مرحلة ولا عن تطوره ولا عن انتقال مركز التناقضات اليه .

هكذا نهب « السوق » او « الخطة » « حسنات » او « ميزات » ذاتية . اي اننا نفصل بين النتائج الممكنة التي تتاتى عن العلاقات التجارية والعلاقات المخططة (وهي جزء من العلاقات الاجتماعية التي يجب درسها) نفصل بين هذه النتائج وبين الظروف السياسية التي تحكم نشاة هذه العلاقات ، في حين ان هذه الظروف — اي العلاقات الطبقية — هي وحدها تعطي معنى واقعيا محددا لتطور بنية اقتصادية في مرحلة معينة. هذا دون ان ننسى ان التطور نحو الاشتراكية يفترض زوال العلاقات السلعية واستبدالها بعلاقات اشتراكية (و « العلاقات المخططة » ليست الا ناحية يمكن ان نعثر عليها في علاقات غير اشتراكية)

خلاصة القول ان علينا ان نستعمل مفاهيم غير « السوق والخطة » . اي علينا ان نرى انه اذا لم تكن « الخطة » اجمالا احد قطبي التناقض الاساسي (والسوق القطب الثاني)، فهذا يعني ان التناقض الاساسي) الذي يعبر عنه التناقض بين « السوق والخطة » على المستوى الايديولوجي) هو في سيطرة او عدم سيطرة المنتجين على شروط ونتائج عملهم .

لا شك ان العلاقات السلعية هي عائق في طريق سيطرة المنتجين على انتاجهم . كما انه لا شك في ان تطور هذه العلاقات يؤدي الى سيطرة البورجوازية على هؤلاء المنتجين، اي على شروط حياتهم . فلا شك اذن في ان ازالة هذه العلاقات هي مهمة اساسية من مهام البروليتاريا في بناء الاشتراكية . لكن ازالتها لا تعني « القضاء » عليها : فهي اذن نتيجة صراع سياسي وايديولوجي واقتصادي ، لان هناك حدودا ايديولوجية وسياسية لازالة العلاقات السلعية والبورجوازية (التي اشار اليها ماركس في نقد برنامج غوتا) وحدودا اقتصادية مرتبطة ، بالبنية التي تحددها علاقات الانتاج ومستوى قوى الانتاج (هكذا نفهم استمرار العلاقات السلعية والنقدية في الصين حتى اليوم) . لذا تبدو مهمة ازالة هذه العلاقات مهمة تاريخية .

لكن هذا لا يعني ان ننسى ان «التخطيط» قد يعيق سيطرة المنتجين على شروط ونتائج عملهم . هذا يعني ان هناك نوعين من التخطيط: احدهما بورجوازي والاخر بروليتاري اشتراكي .

التخطيط البورجوازي ذو طابع وهمي نوعا ما، لكنه وسيلة في يد السياسة البورجوازية. واذا ساوينا بين « التخطيط والاشتراكية »، ثم بين « السوق والراسمالية » ، نساعد البورجوازية (خاصة البورجوازية السوفييتية) على السيطرة تحت شعار «التخطيط» ، فتسلب الطبقات المستغلة حقها في الكلام وتزيد من استغلالها .

ثم ان علينا الا ننسى ان « التخطيط » لا يكون سلاحا بيد المنتجين يمكنهم من السيطرة على شروط ونتائج عملهم ، الا شرط ان تتوفر ظروف اجتماعية وسياسية وايديولوجية معينة : اي ان التخطيط عليه ان يكون منطلقا من مبادرة الجماهير ، اي ان يلخص وينسق تجارب ومشاريع هذه الجماهير . وعلى هذا التنسيق ، » كي يكون فعالا ، ان ياخذ بعين الاعتبار الحاجات التقنية والاقتصادية العامة ، وبالوقت نفسه ، الامكانيات الموضوعية الشاملة . هذا احد ادوار « المركزية » ، لكنه لا يكون فعالا الا اذا اعتمد على مبادرة الجماهير ورقابتها وممارستها. اي ان التخطيط يصبح « خلاصة » ارادة الشعب واهدافه وافكاره الصائبة . واذا لم يكن كذلك فهو « تخطيط بورجوازي » لا اشتراكي ، اي انه ليس « مضادا » للسوق، بل مكملها او « بديلها » المؤقت .

هذا ما لم يدركه الكثيرون (وانا منهم) (٢) . هذا يعني اننا لم نر ان علاقات الانتاج الاشتراكية لا تكون اشتراكية الا شرط ان يسيطر المنتجون على شروط ونتائج عملهم.

---

٢ — وقد احتجنا الى تجربتين تاريخيتين لرؤية هذه الحقيقة الماركسية الاساسية (وكانت هذه الحقيقة محجوبة وراء ترداد الموضوعات حول دور ملكية الدولة «والتخطيط» في بناء الاشتراكية هاتان التجربتان هما سلوك الاتحاد السوفياتي طريق الرأسمالية من جهة ، والثورة الثقافية البروليتارية الصينية من جهة اخرى .

تتمة بعد طرد العمال من معمل غندور

سيثير رفاقهم . فلجأوا الى وسيلتهم المفضلة كلما ارادوا التخلص من عامل : « عمشى الى الافران ! » : ورفضت « عمشى » لان العمل في الافران يعني انهيار الصحة لدى العباة والتعرض للامراض الرئوية والجلدية فقالت « ديبه » الوكيلة : اما الافران واما الصرف. وفضلت عمشى ان تصرف على ان تمرض وتتعطل صحتها . وهي اليوم في بيتها في تل الزعتر ، عاطلة عن العمل . وبعد عمشى استدعى رفيق غندور اخاها موسى وحاول اغراءه كما سبق وذكرنا . ولما لم ينجح ، رأى رفيق غندور في غياب موسى — يوما واحدا — فرصة لطرده لانه غير منضبط. ثم عباس سبليني لان « البرغي » افلت (وكم من مرة افلتت براغي دون اية ملاحظة من الوكيل والاخوان) قالوا : عدم جدية . نحن نستغني عن خدماتك . وعباس ايضا يبحث عن عمل اليوم وقد تبعه محمد بحجة اختلافه مع عاملة (وكان الاخوان غندور محافظون على صداقة العمال معا) . ترى من يطردون غدا لانهم يشكون به ؟ هل انتهت المبحة ؟

في الحادي عشر من آب عاد العمال ووزعوا بيانا جديدا حول الطرد . ولاقى البيان ترحيبا ودعما من العمال .. ومطالبة ببيانات عديدة مثله . اما « الاخوان » فلم يتحركوا وارادوا تبيان تغاضيهم عن القضية، ذلك حتى تطمس المشكلة وينسى العمال كل شيء ويخالوا انلا فعالية لهذه البيانات وان لا مجال للايمان بها . هذه تمثيلية الاخوان غندور الجديدة . لكنهم ضمن جدار مكاتبهم وفي بيوتهم الفخمة يرتجفون رعبا ويخططون لقمع العمال حتى ولو اضطروا الى ضربهم وتشويههم : رأينا كيف لم يتراجعوا امام ذلك يوم حاول العمال توزيع بيان منذ شهر تقريبا : يومها ، اسرع مسلحون من المعمل نفسه ولاحقوا الموزعين وهم يصيحون « حرامي حرامي » حتى يساعدهم المارة على القبض عليهم لكنهم غروا ونجوا ، وهم في عملهم التحريضي هذا يعون مخاطر خطواتهم.

لكنهم لا يتراجعون امام تهديدات « الغندور » لانهم مصممين على نضالهم ، والاخوان لا يدرون ان كل عامل مطرود زاد من نشاطه ، وان اللجان تمتد داخل المعمل امتداد المد لان البذرة زرعت وضاق الحبس بالعمال فليعودوا يطيقون الاستبداد.

تتمة رد « الاخبار » على الحرية

فمن انتفاضة ١٩٥٣ في المانيا الشرقية الى احداث بوزنان ١٩٥٦ في بولونيا ، الى احداث المجر في السنة نفسها ، الى كانون الثاني ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا ، الى التململ الطلابي في بولونيا ايضا في السنة نفسها ، الى المواقف الرومانية منذ تولي تشاوتشيسكو القيادة .. هذه السلسلة من الاحداث ، لا يمكن ردها الى التآمر والاخطاء ، ولا يمكن ذلك ، تحديدا، في منطق ماركسي — لينيني علمي ، كما تقول « الاخبار » . هل تندرج هذه السلسلة من الاحداث في سياق ما ام لا ؟ ثمة قاسم مشترك بينها : فهي في الوقت الذي تتعرض فيه بالنقد — العنيف — للصلة التي تربط فئاتها الحاكمة بالاتحاد السوفياتي ، تهز عددا من دعائم الستالينية المستمرة لهذه الفئات . واذا لم يكن ثمة شك في المحاولات المحمومة التي تبذلها الراسمالية الغربية لاستغلال هذه الازمات ، فان هذا الاستغلال لا يفسر شيئا اطلاقا . ان التفسير الفعلي لا يمكن الا ان ينصب على العلاقات الداخلية التي تتسم بها هذه الانظمة .

ان الازمات المتكررة تتبع غالبا صورة مشابهة في مختلف البلدان المعنية : يصطدم النمو الاقتصادي بعلاقات ادارية خانقة تعيق تطور قوى الانتاج وتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة ، فتتصدى لهذه العلاقات فئات تنتمي الى الفنيين والتقنيين والمثقفين عامة باسم العقلانية والمردود والليبرالية . واذا كان هذا المحتوى هو الذي غلب دوما على الحركات المعارضة في المنظومة السوفياتية، بالاضافة الى المحتوى القومي ، فلان الطبقة العاملة اسيرة الاطر التي تفرضها الفئات البيروقراطية الحاكمة . مما يجعل من الديمقراطية العمالية، «الديمقراطية «السوفياتية» بالمعنى الاول للكلمة (٩) ، امرا مستحيلا . لذلك كانت هذه الحركات فريسة دائمة لليبرالية التكنوقراطيين ، كما حدث في تشيكوسلوفاكيا ، او لنزعتهم الادارية ، اذا ما تولى الحزب ضبط تطلعاتهم ومصالحهم، كما يحدث في رومانيا وهنغاريا .

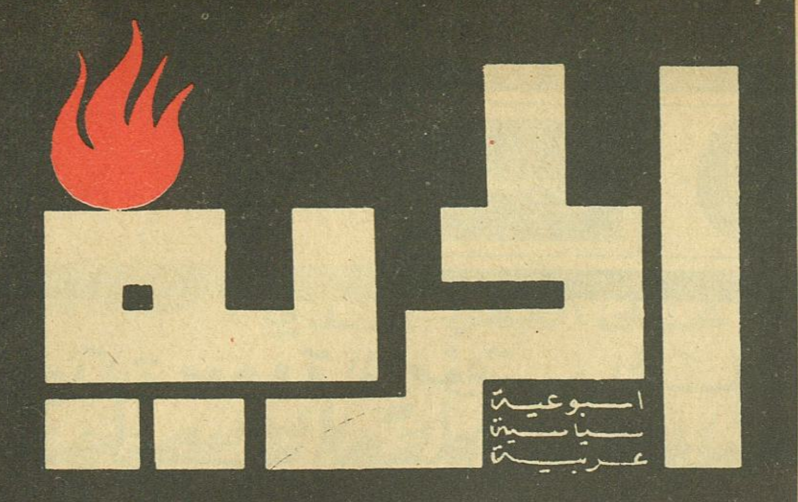
اذن، ، ليست المسالة مسالة نسيان المصلحة الامبريالية في ضرب هذه الانظمة ، او الصلة بين السويس واحداث هنغاريا . ولكن صياغة هذه الصلة بالعمومية التي تكتفي بها «الاخبار» لا يوضح نوع الصلة ، كما انه لا يوضح طبيعة الاحداث المشار اليها . والاحتماء وراء الدهشة بدل التعرض المحدد ، « العلمي » ، للامور يجعل من المواقف ، الغازا يصعب بالطبع فكها ، لان المسالة لا تجد حلا الا بقدر ما يكون طرح السؤال واضحا (١٠) . فيبقى المخرج التروتسكية ، الحقد ، القهوة ..

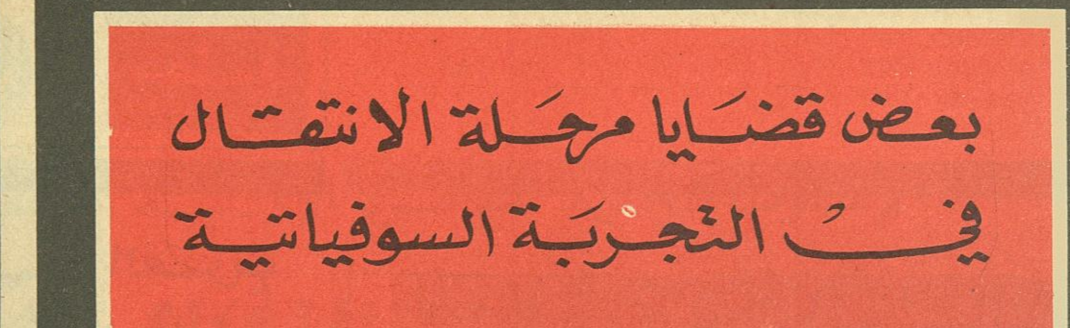
من السهل ان نذكر « الاخبار » بأن ردها يتجنب مجابهة الحالات المزعجة . : اليونان، ايران ... ومن السهل ايراد المراجع التي استقيت منها اقوال ستالين وغروميكو . ومن السهل التذكير بتفهم الراسماليين لردة الفعل السوفياتية على ازمة تشيكوسلوفاكيا — ميشيل دوبريه ، وزير خارجية فرنسا انذاك : « انه حادث عابر » — . ولكن المشكلة ليست في هذا الجانب من القضية. ان مشروع روجرز يطرح القضية بجلاء ، ما هي الشروط التي تسمح ، اليوم ، لحركة التحرر ان تمضي في معركتها دون الوقوع في مصيدة التوازن العالمي ؟ وشاءت « الاخبار » ام ابت ان هذا السؤال لا يضع الحكم السوفياتي في صف حركات التحرر « حتى النهاية» . انه يضعه غالبا في صف بورجوازيات الدولة ، اي في صف الانظمة التي لا يعرض تناقضها مع الامبريالية خريطة النفوذ الامبريالي للخطر . فعلى صعيد علاقات الدول الكبرى ، اصبح اختراق الحدود مجازفة نووية . وهذا ما يقبل به الحكم السوفياتي. لذلك كانت الصياغة الماوية للمشكلة مختلفة، وليست معاكسة : ان لا تواجه القنابل النووية بقنابل اخرى ، بل بالشعوب . عندها فقط يكسر توازن الرعب .. ولمصالح الشعوب .

---

٩ — من المعروف ان كلمة « سوفييت » بالروسية تعني « المجلس العمالي » او « اللجنة العمالية »

١٠ — مثال ذلك المعاهدة السوفياتية — الالمانية ، عام ١٩٣٩ ، وليس ١٩٣٨ ، كما تقول « الاخبار » . السؤال هو كيف يفسر عقد معاهدة كان واضحا انها لن تؤجل الهجوم الالماني ؟ بينما تورط ستالين في سياسة تقاسم النفوذ ...



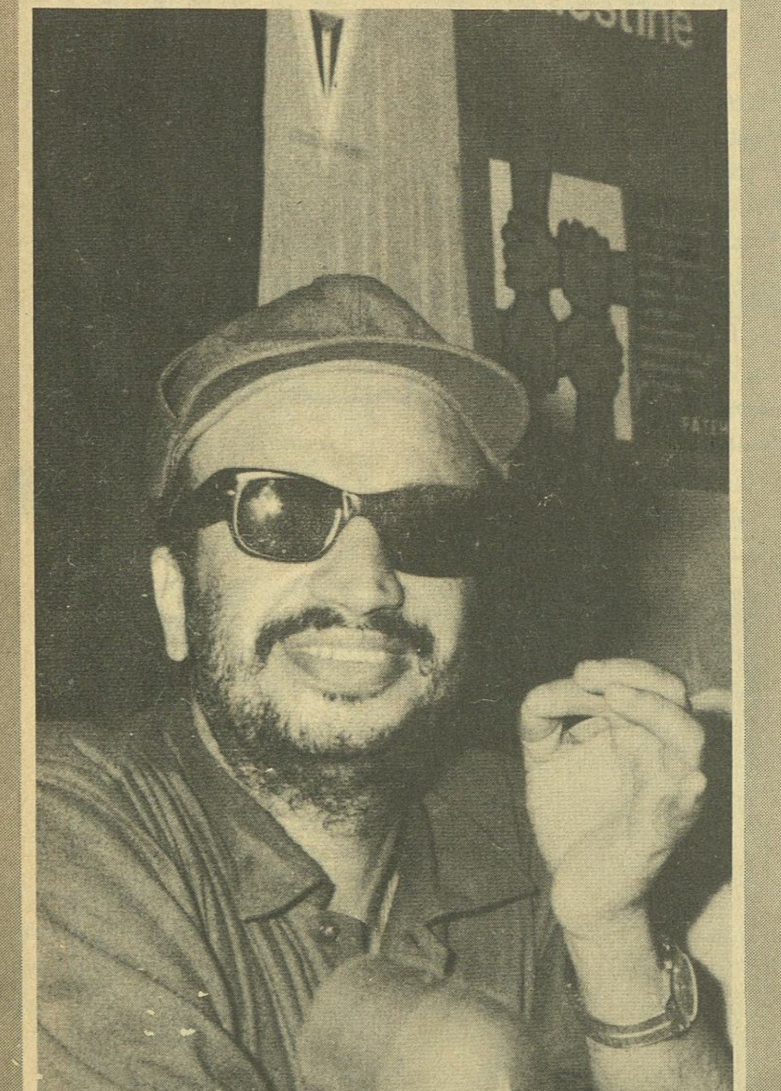


بيروت • الاثنين ٧-٩-١٩٧٠ • العدد ٥٣١ • السنة الحادية عشرة • الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH • No. 531 • 7-9-1970 • BEYROUTH

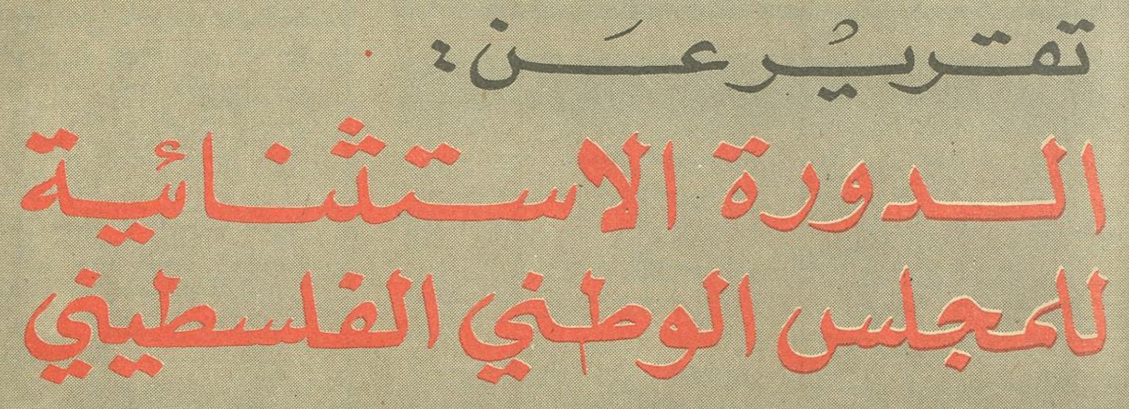
الأسلوب الجديدة للمؤامرة الأردنية الرجعيّة على العمل الفدائي:

معارك استنزافية، دعم عربي ودولي

إستعانة بوجوه "وطنيّة" و"ناصرية"...









الحل السلمي الاسرائيلي

